الشواهد الشواذ في شرح ابن عقيل
دراسة تأصيلية في الرواية والاستشهاد

بقلم
أ.م.د. جاسم الحاج جاسم
مدرس النحو والصرف

1434ه **2013م**

المقدمة

لا يخفى على كلّ ذي لُبٍّ ما للشعر العربي من أهمية في تقرير قواعد النحو العربي باعتباره أحد المصادر الأساسية في الإنتاج اللغوي ، فضلاً عن القرآن الكريم وقراءاته والحديث النبوي الشريف والكلام المنثور ، فقد حفظ لنا الشعراء ومن خلال قصائدهم ودواوينهم اللسان العربي مشهوره وشاذّه ، حتى اللغات النادرة التي أوشكت على الاندثار ، وكثيرة هي المؤلفات التي حفظت لنا هذا التراث ، فمنها كتاب النوادر لأبي زيد ا لأنصاري والنوادر لابن الأعرابي والنوادر لأبي علي القالي والنوادر لأبي مسحل وغيرها ، وقد فُقِدَ منه الكثير ، ولو وصلنا كل ذلك

لوصلنا خير وشعر كثير، وفي ذلك يقول أبو عمرو بن العلاء : (ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقلّه ، ولو جاءكم وافراً لجاءكم علمٌ وشعر كثيرٌ) [1] 0

ولمّا جُمِعَت اللغة وصُنِّفَت وقُعِّدَت القواعد ، خَلُصَ علماء العربية إلى تحديد فترة الاحتجاج إلى منتصف القرن الثاني الهجري ، أو بعد ذلك بقليل على خلاف بين النحويين ، وذلك خوفاً من تسلل العجمة واختلاطها باللسان العربي 0

وليس كل النظم المذكور في هذه الفترة يوافق المنثور ، وعلى هذا الأساس ، قُسِّمَ على قسمين : قسمٌ يجاري المألوف من كلام العرب ، وهو أكثره ومنه صُنِّفَت قواعد النحو العربي ، وقسمٌ يخالف المألوف وهو أقلّه ، وعدّوه خروجاً على القواعد ضرورة أو شذوذاً أو لغة أو غير ذلك 0

وقد زخرت مؤلفات النحويين وغيرهم بالقسم الثاني ، وكان ذلك مدعاة لنشوء مسائل الخلاف النحوي التي بين أيدينا ، مثل التي ألفناها بين البصريين والكوفيين ، وبعضها أخذ منحى منفرداً بين هذا وذاك ، يمكن عدُّه من الإجازات في الخروج عن القواعد التي لا ترقى إلى مستوى الخلاف المشهور 0

والشعراء هم الناقلون لأيام العرب وتأريخهم ولغتهم ، فعُدَّ خروجهم عن المألوف ذريعة لبعضهم لتأسيس قواعد ، بعضها دخل في باب الجواز ، وبعضها أوصلها إلى مستوى القياس ، مثلما فعل الكوفيون في جواز القياس على القليل والنادر والشاذ واللغة ، واستدلوا على ذلك من المنثور أيضاً ، وقد يخرج الأمر إلى الاستدلال على هذا الخروج بآية قرآنية أو حديث نبوي شريف مما يحتمل التأويل ، وكل ذلك يكون بناء على أنّه يجوز للشاعر ما لا يجوز لغيره ، قال الخليل بن أحمد : (الشعراء أمراء الكلام يُصَرِّفونه أنّى شاءوا ، ويجوز لهم ما لا يجوز لغيرهم من إطلاق المعنى وتقييده ، ومن تصريف اللفظ وتعقيده ، ومدّ المقصور وقصر الممدود ، والجمع بيت لغاته والتفريق بين صفاته ، واستخراج ما كلّت الألسن عن وصفه ونعته والأذهان عن فهمه وإيضاحه ، فيُقَرِّبون البعيد ويُبَعِّدون القريب ، ويُحْتَجُّ بهم ولا يُحْتَجُّ عليهم ، ويُصَوِّرون الباطل في صورة الحق ، والحقّ في صورة الباطل) [2] 0

وفي بحثنا هذا نُسَلِّط الضوء على جملة من الشواهد التي عدّها النحويون من الشواذ التي لا يُعْتَدُّ بها في القياس ، وبخاصة تلك التي زخرت بها شروح ألفية ابن مالك واتخذنا شرح ابن عقيل انموذجاً لهذه الدراسة ، وقد تقاصرت الهمم عن جمعها وبيان علّة الشذوذ فيها على وجه الدقة ، ووجه الضرورة الذي دعا الشاعر للخروج عن القاعدة بسببه ، فارتأينا أن ندرس هذا الباب العظيم المنافع الجمّ الفوائد دراسة تأصيلية لجذر الشذوذ مع بيان أوجه الرواية المتعددة التي طرأت على الشاهد نفسه سواء من جهة الرواية اللفظية للبيت بأكمله إن صحَّ التعبير ، أو من جهة رواية موطن الشاهد من اختلاف حركة أو حرف مما نتج عنه اختلاف التوجيه الإعرابي للشاهد نفسه الذي تطرقت إليه الاحتمالات والتي بسببها يسقط الاستدلال بالشاهد ، كذلك تطرقنا إلى الشواهد التي تعضد الاستدلال بالشواذ أو ما

---

[1] - طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحي /23 0

[2] - منهاج البلغاء وسراج الأدباء لحازم القرطاجني /143 0

خرج للضرورة ، وقد تنوعت تلك الشواهد ، فمنها آيات من القرآن الكريم ومنها أحاديث نبوية ، ومنها أبيات من الشعر ومنها كلام منثور ، وحكمنا على الشاهد في نهاية كل دراسة بناء على مفهوم الكثرة والقلة التي تسانده من الشواهد ، وهذا حكم أخرج شواهد عدة من مفهوم الشذوذ أو الندرة إلى مفهوم الجواز على القياس في الكثرة 0

وكان للسياق حضور في الحكم ، فكثير من الشعراء قد خرج ببيت أو بيتين عن القاعدة النحوية لضرورة الوزن كما تعلّمنا وفهمنا ، إلا أن هذا الأمر فيه نظر ، وذلك من جهة أنّه لا يمكن أن نعدّ ضرورة الوزن ذريعة نعلّق عليها أحكامنا على الشعراء من دون نظر إلى السياق ، فقد تبيّن لنا ومن خلال البحث ، أنّ هناك نوعاً من الضرورة لم نألفها كانت سبباً في الخروج ، ويمكن أن نطلق عليها (الضرورة السياقية) ، فالنظر إلى دلالة السياق أمر لازم لمعرفة أسباب الخروج عن المألوف 0

كذلك تبيّن لنا ، وبعد النظر في كثير من الشواهد أنّ هناك لغات تآلف عليها الشعراء وتناولوها بينهم ، فلا هي لغة لقبيلة سمعنا بها ، ولا هي ضرورة الوزن أو السياق التي ألزمت الشاعر أن يخرج عما تعارف عليه الناس من كلامهم 0

ونود أن نشير إلى أنّ مسوغات خروج الشاعر عن المشهور ليست على الإطلاق بل ينبغي أن تخضع لضوابط ، ويجب على المتخصص أن يكون على علم بها ، فبعد أن قسّمنا بحثنا على مبحثين ، المبحث الأول منه تناول التعريف بمصطلحات كان بحثنا بحاجة إلى التعريج عليها ، فمنها التعريف بالضرورة والشاذ والنادر واستعمالها في لغة العرب ومنها التعريف بالسياق ومنها التعريف بالدلالة والترجيح ، فضلاً عن تعريف الباحث بمعنى الدراسة التأصيلية لجذر الشاهد ومفهوم التعدد في الرواية ، والمبحث الثاني كانت الدراسة فيه عن الشواهد التي حكم ابن عقيل بشذوذها في شرحه على ألفية ابن مالك مع بيان الخلاف بين شراح الألفية في هذا الحكم ، فقد توصلنا إلى بعض المفاهيم ووجدنا من الضروري إطلاع الباحثين عليها ، مع عدم إغفالنا للترجيح الذي له وسائل تناثرت في صفحات البحث ، واستوى البحث على نتائج تولدت من رحم هذه الدراسة المتواضعة التي أسأل الله عز وجل فيها القبول ، فإن أصبت فلله الحمد والمِنّة ، وإن أخطأت فهذا طبع البشر 0

هو أهل التقوى وأهل المغفرة

الباحث

المبحث الأول
التعريف بمصطلحات وردت في البحث

قبل الشروع في تأصيل الرواية والاستشهاد للشواهد الشواذ في شرح ابن عقيل ، لابُدّ من التعريف بالمصطلحات التي ذُكِرَتْ في صفحات البحث مع تأصيل جذر اللفظ لبعضها من الناحية اللغوية للدلالة على مفهومه وربطه بالمعنى الاصطلاحي ، بمعنى آخر لا ينبغي الاستغناء عن الدلالة المعجمية للفظ ، فهي الموصلة إلى الدلالة الاصطلاحية التي تناسب مضمون السياق 0

أولاً /مصطلح (الشاذ) :

نتعرض ابتداءً إلى مصطلح الشذوذ الذي كثر تردده في المؤلفات النحوية ، والذي عليه مدار البحث ، قال ابن منظور: شَذَّ عنه يَشِذُّ و يَشُذُّ شذوذاً : انفردَ عن الجمهور ونَدَر ، فهو شاذٌّ ، وشِذاذ الناسِ : متفرّقوهم [3] ، وقال الزبيدي : شَذَّ يَشُذُّ بالضم ، على الشّذوذ والنُّدْرة ، بالكسر على القياس [4] ، والكسر والضم في عين الفعل لغتان مستعملتان والكسر أشهر ، وقال الليث : شَذّ الرجل إذا انفرد عن أصحابه ، وكذلك كلُّ شيء منفَرِدٌ فهو شاذٌّ ، وسمّى أهل النحو ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذّاً ، وذلك حملاً لهذا الموضع على حُكْمِ غيره ، وهذا مما يشذّ عن القياس والأصول [5] 0

والشاذ في مفهومه العام لا يختلف عما ورد في اللغة ، فهو بمعناه العام الانفراد والتفرّق ، ولم يشر أصحاب المعجمات إلى اقتران هذا المفهوم بالقلة أو الكثرة ، وقد ولّد ذلك خلافاً ، فهو عند بعضهم المخالف للقياس من غير نظر إلى قلة وجوده أو كثرته [6] ، وعنى بذلك قلة وجوده وكثرته في الكلام العربي ، وفي تعريف آخر : أنّ الشاذ هو الذي يكون وجوده قليلاً ، ولكن لا يجيء على القياس [7] ، ولكنهم اتفقوا على أنه مخالف للقياس ، وقسّموه على قسمين : شاذٌّ مقبول وهو الذي يأتي على خلاف القياس ولكنّه مقبول عند الفصحاء والبلغاء ، وشاذٌّ

---

[3] - لسان العرب / مادة شذذ 0
[4] - تاج العروس من جواهر القاموس / مادة شذذ 0
[5] - ينظر لسان العرب : شذذ ، وتاج العروس : شذذ 0
[6] - ينظر التعريفات للجرجاني /90 0
[7] - الكليات لأبي البقاء الكفوي /528 0

مردود أو مرفوض وهو الذي يأتي على خلاف القياس ، وهو غير مقبول عند الفصحاء والبلغاء [8] 0

إلا أن هذا التقسيم لمصطلح الشذوذ فيه نظر ، وذلك من جهة أن ما كان جارياً على الألسن ، وإن كان قليل الاستعمال فلا يُعدّ شاذّاً ، وقد تآلفت الناس على استعماله ويدخل في باب الفصاحة ، وقد يكون لغة تكلمت به قبيلتان أو أكثر ، وقد وجدنا أبياتاً عند ابن عقيل في شرحه على الألفية قد حكم عليها بالشذوذ إلا أنها تدخل في باب ما اصطلح على تسميته العلماء (الشاذّ المقبول) كونه في منثور الكلام مستعملاً ، ولا يُبْنى ذلك على أساس القلة أو الكثرة 0

وعلى هذا فالشاهد الشاذ هو الذي خرج على قواعد النظم والنثر التي وضعها علماء العربية بغض النظر عن قلته أو كثرته ، وأسباب شذوذ الشاهد الشعري متعددة ، منها أن الشاعر أراد أن يذكر لغةً لقومه تنفرد عن لغات العرب وقواعدها ، وهذا لا يعد شاذّاً على وفق ما قررناه في البحث ، وقد يكون قد شذّ انسياقاً للوزن الذي تعاهد القول به ، وذلك بناء على ما ألفته أوزان العرب ، وقد يكون قد شذّ ؛ لأنّه أراد أن يحيي لغة مندثرة وجدها عند قوم هم من فصحاء العربية ولم يخرج ذلك عن فترة الاحتجاج التي قرّرها النحويون 0

ثانياً / مصطلح (النادر) :

في اللغة يقال: نَدَرَ الشيءُ إذا سَقَطَ ، وإنما يقال ذلك لشيءٍ يسقط من بين شيءٍ ، أو من جَوْفِ شيءٍ ، وكذلك نوادِرُ الكلام يَنْدِرُ [9] ، ونَدَرَ العظْمُ انفكَّ وزال عن مكانه ، وأنْدَرْتُهُ : أخْرَجْتُهُ ، وهذا كلام غريبٌ خارجٌ عن المعتاد [10] 0

وفي اصطلاح النحويين : هو ما قلّ وجوده في المنثور والمنظوم وإن لم يخالف القياس [11] ، و القليل دون الكثير ، فالنادر هو ما دون القليل ، وقد ورد هذا المصطلح في شرح ابن عقيل في مواضع قليلة جداً ؛ لأنّ ما ورد منه من شواهد لا يعدو أن يكون بيتاً أو بيتين لا أكثر ، وهذا ما سيتبيّن في الصفحات القادمة 0

ثالثاً / مصطلح الضرورة بين المتقدمين والمتأخرين :

هذا المصطلح هو الأكثر رواجاً من بين مصطلحات الخروج على قواعد النحو العربي ، وقيّده النحويون بالشعر دون النثر ، وقد تناولوه بالتحليل والدراسة ، وإن كانت صفة الوصفية تغلب على هذه الدراسات كونها غير محصورة في صفحات معينة أو تحت عنوان محدد، ، إلا أنّ هذا التحديد أخذ حيّز الوجود في القرن الرابع الهجري عندما ألف أبو سعيد السيرافي (ت368ه) كتابه (ضرورة الشعر) ، وبعده كتاب (ما يجوز للشاعر في الضرورة) للقزاز القيرواني (ت412ه) ، وكتاب (ضرائر الشعر) لابن عصفور الأشبيلي (ت669ه) وغيرها ، وقد تكون هناك مؤلفات أخرى في هذا قبل كتاب السيرافي ، إلا أنه لم يصل إلينا أقدم منه زمناً على حد علمنا 0

---

[8] - ينظر التعريفات للجرجاني /90 0

[9] - قاله الليث : تهذيب اللغة للأزهري (مادة ندر) ، واللسان (ندر) 0

[10] - أساس البلاغة للزمخشري (مادة ندر) 0

[11] - ينظر التعريفات /166 0

وإذا أردنا أن نبحث عن تعريف شاف لمعنى الضرورة ، فأول ما يتبادر إلى الذهن أن يكون ميدان البحث هو كتب النحو العربي ، فهي مستقر الأبصار والأذهان ، علّنا نجد ضالتنا فيما نحث الخطى من أجله ، فأول المسير إلى كتاب سيبويه ، وكما يُطلَقُ عليه (قرآن النحو) ، والذي تغلب عليه صفة (المنهج الوصفي) في تناول موضوعاته ، لذا جاءت مصطلحاته غير مستقرة ، وأبواب الموضوع الواحد نجدها في صفحات متناثرة هنا وهناك ، إلا أنه لم يخلُ من إشارة إلى الضرورة ، ويمكن حصر هذه الإشارة في ثلاثة أبواب في كتابه ، وأول هذه الأبواب وأكثرها اقتراباً لمفهوم الضرورة هو (باب ما يحتمل الشعر) [12] ، فقال : (إعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف ، يُشَبِّهونه بما ينصرف من الأسماء ؛ لأنها أسماء كما أنها أسماء ، وحَذْفِ ما لا يُحْذَف يُشَبِّهونه بما قد حُذِفَ واستُعْمِلَ محذوفاً ، كما قال العجاج [13] :

قواطِناً مَكَّةَ مِنْ وُرْقِ الحَمِى

يريد : (الحمام) [14]، فحذف الألف والميم وجرّ باقي الكلمة بالإضافة ، وألحقها الياء لوصل القافية [15] 0

والباب الثاني (ما رخَّمت الشعراءُ في غير النـــداء اضطراراً) [16] ، واستشهد بقـول الراجز [17]:

وقَدْ وَسَطْتُ مالِكاً وَ حَنْظَلا

فالشاهد فيه قوله : (حنظلا) حيث رخّمه في غير النداء ضرورة ، والأصل أن يقال : حنظلة 0

أما الباب الثالث فهو (باب ما يجوز في الشعر من إيّا ولا يجوز في الكلام) ، واستدل على ذلك بشطر بيت لحميد بن الأرقط : إلَيْكَ حتّى بَلَغَت إيّاكا [918] ، وفيه شاهد على وضع (إياك) موضع الكاف للضرورة ، والأولى أن يقول : بَلَغَتكَ 0

مفهوم الضرورة عند ابن السراج

تحدد مفهوم الضرورة عند ابن السراج عندما خصّها بباب مستقل في آخر كتابه [19] ، وتضمن الباب جمع شتات من المتغيرات التي خرج بها الشاعر عن المنظومة النحوية ، معتلاً بالاضطرار الوزني لهذه المتغيرات فقال :(ضرورة الشاعر أن يُضطرَّ الوزن إلى حذفٍ أو زيادةٍ أو تقديمٍ أو تأخير في غير موضِعِهِ أو إبدال حرفٍ أو تغيير إعرابٍ عن وجهِهِ على التأويل أو تأنيث مذكرٍ على التأويل) 0 [20]

---

[12] - الكتاب 26/1 0

[13] - ديوانه /59 0

[14] - الكتاب 26/1 0

[15] - اللسان (مادة حمم) 0

[16] - الكتاب 269/2 0

[17] - هذا شطر بيت للشاعر الراجز غيلان بن حريث ، الكتاب 269/2 ، وينظر اللسان (مادة وسط)

[18] - الكتاب 2/ 362 : هذا عجز البيت ، وصدره : أتَتْكَ عنسٌ تَقْطَعُ الأراكا : ينظر شرح المفصل لابن يعيش 102/3، والخزانة 406/2 0

[19] - الأصول في النحو 435/3 0

[20] - الأصول في النحو – باب ضرورة الشاعر 435/3 0

إلّا أنّ هذه المتغيرات لم تسلم من القيود ، فقد قيّد ابن السراج الشاعر بأصول ينبغي أن يعمل بها ، وهذه الأصول والمحددات تخلّص القواعد النحوية أولاً والشاعر ثانياً من التفرّع المخل الذي يؤدي إلى ضياع المعنى في خضم تلك التشعبات ، وعلى هذا فليس للشاعر أن يحذف ما اتفق له ، ولا أن يزيد ما شاء ، فمن هذه الضوابط أنه لا يجوز له أن يلحن لتسوية قافية ، ولا لإقامة وزن بأن يُحَرّكَ مجزوماً أو يسكن معرباً ، ومنها أنه ليس له أن يُخْرِجَ شيئاً عن لفظهِ ، إلا أن يكون يخرجه إلى أصل قد كان له فيردّه إليه ؛ لأنّه كان حقيقتهُ ، وإنما أخرجه عن قياسٍ لَزِمَه أو اطّرادٍ استمرّ به أو استخفافٍ لعلّة واقعة [21] 0

ولزاماً على الشاعر بما يمتلك من خبرة ودراية في أصول لغته وفروعها أن يخضع لهذه الضوابط ، ولكن هناك سؤال يطرح نفسه : وهو أن الشاعر إذا لم يتقيد بهذه الأصول فهل يُعَدُّ خروجه لحناً ؟ وقبل الإجابة عن هذا السؤال ، لا بدّ من العودة إلى جذور الاستعمال الذي بموجبه تجاوز الشاعر قاعدة المألوف ، فإنه إذا فعل ذلك فلا بد أن يكون قد ضارع شيئاً بشيء كان له حظه من الاستعمال ، فاعلم ذلك 0

ثم قسم ابن السراج الضرورة ، فجعلها في قسمين : الاول / ضرورة حسنة وهي القريبة من القياس ،وضابطها ردّ الكلام إلى أصله ، و الثاني /ضرورة قبيحة وهي البعيدة عن القياس ، ومن الضرورات الحسنة صرف ما لا ينصرف ، وقصر الممدود ؛ لأن ذلك كله يعود إلى مراجعة أصل متروك ، وعدَّ النحويون من الضرورات القبيحة التباس جمع بجمع وتنوين اسم التفضيل ، وزيادة حروف في الكلمات أو نقصانها ، والعدول من صيغة إلى أخرى والترخيم في غير النداء ، وتسكين المضارع من غير جازم [22] 0

مفهوم الضرورة عند السيرافي

يعدّ كتاب أبي سعيد السيرافي (ضرورة الشعر) أول المؤلفات التي تخصصت في هذا الفن على حد علمنا ، فلم يصل إلينا أقدم منه زمناً في التأليف ، وإذا قلبنا صفحات الكتاب لم نجد فيه تعريفاً لمعنى الضرورة بالمفهوم المصطلحي ، إنما هو تعريف وصفي ينطلق من متغيرات لفظية طرأت على الشاهد الشعري ، تكلم الشاعر بها وخرج بها عن مألوف المنثور ، فيمكن أن نطلق عليه (المفهوم الوصفي او الضمني) فبدأ كتابه بقول سيبويه في كتابه : (إعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام) [23] ، ثم صنّف ضرورة الشعر على سبعة أوجه : (الزيادة ،والنقصان ،والحذف، والتقديم، والتأخير، والإبدال، وتغيير وجه من الإعراب إلى وجه آخر على طريق التشبيه، وتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث) [24] ، وهي لم تبتعد بمجملها عمّا ذكره ابن السراج في أصوله مع كثرة الأمثلة في كل باب وشرحها وتعليلها وبيان أسباب ندرتها أو شذوذها وعلاقتها بكلام العرب 0

مفهوم الضرورة عند أبي البقاء العكبري

---

[21] - ينظر الأصول في النحو 436/3 0

[22] - ينظر الأصول في النحو 436/3 ، أصول النحو العربي /79 0

[23] - ضرورة الشعر /33 ، والقول في كتاب سيبويه 26/1 0

[24] - ضرورة الشعر /34 0

خصّ العكبري باباً لضرورة الشعر في كتابه (علل البناء والإعراب) [25] ومفهوم الضرورة عنده الرجوع إلى أصل متروك وقد رجح عليه أصل آخر مستعمل ، فالشاعر يحاول ذلك الأصل المتروك عند الضرورة – وقصد هنا عند الضرورة ، أي الاضطرار الوزني الذي يرغم الشاعر على الخروج على القواعد ، ثم استطرد في ذكر أمثلة هذا الباب على وفق ما ذكره سابقوه من أنواع الضرائر 0

مفهوم الضرورة عند ابن مالك

تداول مصطلح الضرورة في مؤلفات ابن مالك ، ومع ذلك لم يحدد ماهية ذلك المصطلح وطريقة تعامله معه ، إلا أنّ المتتبع للشواهد التي عدّها من المستندرات أو الضرورات يجد أن ابن مالك سلك مذهب سيبويه في التعامل معها ، وقد صرّح بذلك قائلاً : (وقد نبّه سيبويه رحمه الله على أن ما ورد في الشعر من المستندرات لا يُعَدُّ اضطراراً ، إلا إذا لم يكن للشاعر في إقامة الوزن وإصلاح القافية عنه مندوحة) [26] ، فظنّ أغلب النحويين أن هذا هو تعريف ابن مالك للضرورة ، وفي رأيي أن الذي دعاهم يعتقدون ذلك هو متابعته لسيبويه فيما خرج إلى الضرورة حتى قالوا : (وهذا مبني على تفسير الضرورة ما هي ، فعنده أنها ما يضطرّ إليه الشاعر ولم يجد عنه مُخَلِّصاً ، وعند غيره ما جاء في الشعر دون الكلام سواءً اضطرَّ الشاعر إليه أم لا) [27] 0

وقد طبق ابن مالك هذا المفهوم عن الضرورة ، مما أوقعه في شرك الانتقاد من النحويين الذين فهموا منه أن معناها ما ليس للشاعر عنه مندوحة وقت الإنشاد ، وقد يُفهم منه في أي وقت ، بمعنى أن الشاعر لم يستطع أن يُخَلِّصَ نفسه فلجأ إلى الضرورة إما لإقامة الوزن وإما لتنظيم المعاني ، فالمعنى مقدّم على اللفظ في العناية والاهتمام ، وقد أجاز وصل الألف واللام في الفعل المضارع اختيارا كما سنبَيّنه في ثنايا البحث ، وإجازته هذه قد جوبهت بمعارضة أهل القياس ، فذكر الشاطبي أن ابن مالك قد خالف الإجماع ، وأتى بأمر مبتدع لا سلف له فيه ، ولا دليل يعضده ، فوجه الاختيار عند ابن مالك أن الشاعر وبما يمتلك من قدرة لغوية ودراية في الكلام العربي يمكن له تحويل الضرورة في هذا البيت وغيره إلى ما ليس بضرورة ، فإنْ أمكنه ذلك ، عُدَّ من قبيل الكلام المألوف ، وإنْ كان على قلته ، إلا أن الشاطبي لم يرتضِ هذا المذهب ، فإنْ قرّرَ هذا فقد يؤدي إلى انخرام نظام الكلام وقواعد العربية ، وقد أبطله من وجوه : إجماع النحويين على عدم اعتبار هذا المنزع وعلى إهماله في النظر القياسي جملة ، والثاني: لا تعني الضرورة عند النحويين أنه لا يمكن في هذا الموضع غير ما ذُكِر ؛ لأنه مما من ضرورة إلا ويمكن التعويض عنها بألفاظ أخرى جارية على القياس ، والثالث: إن معنى الضرورة أن الشاعر قد لا يخطر بباله إلا لفظة ما تَضَمَّنَه النّطق به في ذلك الموضع إلى زيادة أو نقص أو غير ذلك ، والرابع: أنه قد تكون للمعنى عبارتان أو أكثر ، منها واحدة

---

[25] - ينظر اللباب في علل البناء والإعراب ج96/2 وما بعدها 0

[26] - شرح الكافية الشافية 127/1 (والمندوحة : السعة والفسحة)

[27] - الدرر السنية في شرح الألفية لزكريا بن محمد الأنصاري : مخطوط موجود في جامعة الملك سعود تحت رقم (د0أ /415-3338) ورقة 28-29 0

يلزم فيه ضرورة ، إلا أنها مطابقة لمقتضى الحال ، ومعبرة عن السياق المطلوب ، فهي أفصح من التي تجري على القياس ، فيلجأ الشاعر بطبيعة الحال إلى اللفظ المفصح عن المعنى المطلوب بناء على أن اهتمامهم بالمعاني يكون أشدّ من اهتمامهم بالألفاظ ، والخامس : أن العرب قد تأتي الكلام القياسيَّ لعارضٍ زحافٍ فتستطيب المُزاحف دون غيره أو العكس فتركيب الضرورة لذلك [28] 0

وربما أراد ابن مالك بعبارته التي ذكرها التنبيه إلى أصلين في القياس : أصل متروك وأصل معمول ، وقد يُؤتى بالأصل المتروك فيُعمَل به ، وفي ذلك مقاصد منها حفاظاً على الثروة اللغوية بأصولها وفروعها ، ومنها التنبيه إليها كما أسلفنا ، ومنها أن عناية العرب تكون بالمعاني قبل الألفاظ ، فيُرجَّح الأصل المتروك ويُوَظَّف في السياق فيُقَدَّم على الأصل القياسي المألوف وقد صرّح الشاطبي بذلك ، ومنها أن المتروك قد يكون لغة قد استُعْمِلَت زماناً ، وعلى هذا فاللغات المتفرقة ألسنة متباينة ، وقياسات مستقلة فلا تعارض بينها البتة ، فيصح القياس عليها على قلة الاستعمال ، فقد يكون ما ذكرنا حجة لابن مالك في اختياره ، ولا نظن ، بل لا نجزم أنّ عالماً فاضلاً جليلاً مثل ابن مالك أو غيره أن يكون غرضه من إجازته أو اختياره إحداث صدع أو خرم في المنظومة القياسية لقواعد النحو العربي ، والله أعلم بالصواب 0

هذا على عجالة مفهوم الضرورة عند عدد من علمائنا النحويين ، وهو غيض من فيض ، وفيه بحوث ومؤلفات بسواعد همّها خدمة اللغة العربية التي هي لغة القرآن ولغة أهل الجنّة ، وفيها من الآراء والأبحاث ما لا مجال لذكره في صفحاتنا الموجزة هذه 0

رابعاً / مصطلح الدلالة :

قد يكون هذا المصطلح حديثاً بعض الشيء ، إلا أن المفهوم الدال عليه قد ورد كتب القدامى من النحويين واللغويين ، ومَنْ يقرأ كتاب الخصائص لابن جني (ت392ه) يتلمس ذلك بوضوح ، إلا أنها لم تظهر بالمفهوم المصطلحي عند الباحثين إلا في وقت متأخر ، وقبل الخوض في المعنى الاصطلاحي ، لابد من التعرف على اللغوي لها ، فالدلالة مصدر دلّ يدلّ دلالة ن ودلّه على الشيء يدُلُّهُ دَلّاً ودلالةً 00 سدّده إليه [29] ، ودلّ على الشيء هداه وأرشده إليه [30]، وفيها ثلاث لغات : دَلالة ، ودِلالةً ، ودُلالةً ، وأعلاها لغة الفتح [31] 0

أما في الاصطلاح فللدلالة تعريفات عدّة لا تخرج عن كون محل اهتمامها بالمعنى سواء من جهة المعنى المعجمي للفظ قبل دخوله التركيب وعندئذ يطلق على دلالته (الدلالة المعجمية) وهي المعنى الذي يدل عليه اللفظ قبل دخوله التركيب ، أو من جهة دخول اللفظ للتركيب ، وتسمى دلالته عندئذ (الدلالة التركيبية) ، ونظراً لعلاقتها بالمدلول فقد عرّفها الشريف الجرجاني بقوله : (هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به ، العلمُ بشيءٍ آخر ، والشيء الأول هو الدال

---

[28] - ينظر المقاصد الشافية 1/491-497 0

[29] - لسان العرب : مادة (دلل) 0

[30] - المصدر نفسه ، وينظر تاج العروس للزبيدي (دلل) 0

[31] - تاج العروس (دلل) 0

والثاني هو المدلول) [32] والدلالة بمفهومها العام تتناول المعنى [33]ضمن مستويات التحليل اللغوي المختلفة والتي بموجبها تكوّن التركيب الموصل إلى الدلالة التي هي المحصّلة النهائية للسياق المطروح ، وقد تقسّم دلالة الجملة العربية بناء على ما سبق تقسيمات عدّة ، فمنها الدلالة القطعية المعنى ومنها الاحتمالية المعنى ، ومنها الظاهرة المعنى ومنها الباطنة المعنى ، وقد أفاض النحويون في تفصيل ذلك [34] 0

خامساً / مصطلح السياق :

يُعَدّ المعنى اللغوي للفظ في كثير من الأحيان الجسرَ الذي يوصلنا إلى المعنى الاصطلاحي ، جاء في لسان العرب : (ساقَ الإبلَ وغيرها يسوقُها سَوْقاً سِياقاً وهو سائق وسوّاق للمبالغة قال تعالى (وجاءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَعَها سائِقٌ وشَهيدٌ) [35] قيل في التفسير : سائقٌ يسوقها إلى محشرها 000 وقد انساقتْ وتساوَقَتِ الإبلُ تساوقاً إذا تتابَعَتْ 000 وسوّاق يسوقُ بهنَّ ، أي: حادٍ يحدو الإبلَ فهو يسوقهنّ بحدائه [36] 0

وهذا المفهوم اللغوي يقودنا إلى المعنى الاصطلاحي ، فلمّا كان التحديد اللغوي يدور في فلك التتابع والتقاود ، فعلى هذا يمكن تعريف السياق بأنه : تتابع المعاني وانتظامها في فلك الألفاظ لتبلغ الغاية المتوخاة من تركيبها وصولاً إلى المعنى المقصود من دون انقطاع أو انفصال يذكر [37] ، فالسياق هو المحدد للكثير من الظواهر التعبيرية بحسب دلالتها الموضوعة من أجلها ، وقد يضطر الشاعر بموجبه ومن خلاله تغيير البنية النحوية والتجاوز على منظومة القواعد القياسية حتى يُرغِم اللفظ فيبقى تحت مظلة المعاني 0

سادساً / التأصيل :

التَّأْصيلُ مصدر مأخوذ من أصّلَ يُؤَصّلُ تأصيلاً ، فأصله من الثلاثي المضعف المستعمل هنا للمبالغة ، فلو عدنا إلى الجذر اللغوي للأصل نجد أنّ معناه : أسفل كل شيء وجَمْعُهُ أصول ، وأصل الشيء صار ذا أصل ، والشيء يأصل وكذلك تأصّل ، واستأصلت الشجرة أي : ثبت أصلها [38] 0

أما في الاصطلاح فلا يبعد المعنى الاصطلاحي كثيراً عن المفهوم اللغوي ، فموضوعنا يتناول الشاهد الشعري النحوي الشاذ الذي ابتعد عن القاعدة النحوية في الاستعمال ، فالتأصيل من الوجهة الاصطلاحية تضمن جانبين : الأول : التأصيل التأريخي ويشمل دراسة الشاهد من جهة النسبة إلى قائله على مرّ الأزمنة المختلفة ، وسنذكر في بحثنا كيف اختلفت النسبة ، فقد وصلت في بعض الشواهد إلى ثلاثة أو أكثر ، هذا إذا أثبتنا نسبته إلى أحد ، فكثير من الشواهد التي تناولها البحث لم نعرف لها قائلاً ، فضلاً عن دراسة جانب مهم يتعلق بعصور الاحتجاج ،

---

[32] - دلائل الإعجاز / 462 0

[33] - ينظر علم الدلالة للدكتور أحمد مختار عمر /11 0

[34] - ينظر ذلك بالتفصيل مع الأمثلة في كتاب (الجملة العربية والمعنى للدكتور فاضل السامرائي : 11-21) 0

[35] - سورة ق : الآية /21 0

[36] - اللسان (سَوَقَ) 0

[37] - ينظر نظرية السياق القرآني للدكتور مثنى عبد الفتاح محمود /15 0

[38] - اللسان (أصل) 0

فقد يكون الشاهد خارج عصور الاحتجاج مع مراعاة الخلاف بين النحويين حول هذه المسألة 0

والجانب الآخر من التأصيل التأريخي يشمل اختلاف الرواية الذي بسببه نشأ الخلاف النحوي بين البصريين الذين يعتدون بالقياس ، والكوفيين الذين يعتدون بالشاذ والمنفرد ولا يضعون في حسبانهم أيّ اعتبار لمعنى الضرورة ، وكثيرة هي الشواهد التي اختلفت فيها الروايات حتى وصل عدد روايات بعض الأبيات إلى أربع أو خمس أو يزيد 0

والجانب الثالث من التأصيل يشمل موطن الاستشهاد سواء من جهة اختلاف حروفه أو من جهة اختلاف الحركة ، فكل ذلك يترتب عليه حكمٌ يختلف عن حكم آخر بناء على اختلاف حركة أو حرف ، وقد تبرز منه قاعدة ، وقد يكون الاختلاف سبباً في خروج الشاهد من دائرة الضرورة أو الشذوذ ، وهذا ما سنبيّنه في الصفحات القادمة إن شاء الله 0

شواهد التنوين

أولاً / قال الشاعر :

أقلّي اللّوْمَ – عاذلَ – والعِتابَنْ وقولي إنْ أصَبْتُ لقد أصابَنْ

قائل هذا البيت هو جرير بن عطية الخطفي[39] أحد الشعراء الأمويين الذي له مقاليد الشعر بعد الفرزدق والأخطل ، والبيت من بحر الطويل ، وشاهده دخول تنوين الترنم على قافيته ، فذكر ابن عقيل أن القافية المطلقة – وهي المنتهية بحرف علة – يدخل عليها هذا النوع من التنوين [40] ،

---

[39] - له ديوان شعر طبع طبعات عدة 0

[40] - ينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك – تح محمد محيي الدين عبد الحميد – دار الفكر – بيروت –ط14- 1384هـ-1964م 0 1/18-19 0

وذكره أبو زيد في النوادر كما ورد في الديوان [41] ،و ذكره سيبويه في كتابه في موضعين ، والموضعان ليس فيهما تنوين الترنم [42] ، وتحدث عن ذلك في باب (وجوه القوافي في الإنشاد) فذكر أنهم إذا ترنموا فإنهم يلحقون الألف والياء والواو ما يُنَوّن وما لا يُنَوَّن ؛ لأنهم أرادوا مدّ الصوت [43] ، ويعني ذلك أنهم جعلوا ما ينون وما لا ينون في القافية سواء ولذلك لم يذكر رواية الترنم ، فحصل قطع الترنم هنا من النون ؛ لأنه قصد به التغني الذي يحصل بأحرف الإطلاق لقبولها مدّ الصوت فيها فإذا أنشدوها ولم يرنموا جاءوا بالترنم مكانها [44] 0

قال الشيخ الجرجاوي في شرح الشواهد : (الأصل : العتابا ،و أصابا فحُذِفَت ألف الإطلاق وجيء بالتنوين عوضاً عنها) وقد عرّف تنوين الترنم بأنه قط الترنم الذي هو مد الصوت لمدّة تجانس الروي [45] ، والقول في ذلك أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال التعبير عن ذلك بالتنوين ، وذلك لأسباب : أولها أنّ تعريف التنوين هو نون زائدة تدخل على الأسماء فقط وهي تُلفَظ ولا تُكْتَب ، فكيف يُطلق على هذه النون الظاهرة بأنها تنوين ؟ ، والسبب الثاني أن لفظ (والعتابن) معرف بأل ، ويستحيل الجمع بين (أل) التعريف والتنوين الذي من معانيه الدلالة على التنكير ، والسبب الثالث استحالة دخوله على الفعل أيضاً وهو قوله (أصابن) ، والسبب الرابع وهو الأهم أنّ هذا البيت هو مطلع قصيدة وتنتهي قافيتها بألف الإطلاق ، وهي الألف التي تلحق القوافي لضرورة الوزن ولم أجد فيها نوناً بعد الألف ، وإليك بيتين من هذه القصيدة [46] :

أقلّي اللّوْمَ عاذِلَ والعِتابا وقولي ، إنْ أصَبْتُ ، لقد أصابَا
أجِدَّكَ ما تَذَكَّرُ أهلَ نَجْدٍ وَحَيّاً طالَ ما انتَظَروا الإيَابا

ثانياً / وقَاتِمِ الأعماقِ خاوي المُخْتَرَقْن مُشْتَبَهِ الأعلامِ لَمّاعِ الخَفَقْن

البيت للشاعر رؤبة العجاج وهو من مشطور الرجز ، وشاهده قوله (المُخْتَرَقْن ، الخَفَقْن) حيث أدخل عليهما التنوين مع اقتران كل واحد منها بـ(أل) وهو الذي أثبته الأخفش ، وأطلق عليه (التنوين الغالي) كونه يلحق القوافي المقيدة ، أي المنتهية بحرف صحيح ساكن [47] ، والبيت مطلع من قصيدة يصف بها المفازة [48] ، وقد جاءت الرواية من غير نون فيه :

وقاتِمِ الأعماقِ خاوي المُخْتَرَقْ مُشْتَبِهِ الأعلامِ لَمّاعِ الخَفَقْ

---

41 - النوادر في اللغة /127 0

42 - ذكر سيبويه روايتين للبيت : الأولى وهي الرواية الصحيحة الموجودة في الديوان ، والرواية الثانية بإسكان الباء في (أصابْ) من غير ألف (الكتاب 205/4، 208) 0

43 - ينظر الكتاب 204/4 0

44 - ينظر فرائد القلائد في مختصر شرح الشواهد لبدر الدين العيني / مخطوط / ورقة 6

45 - شرح الشواهد /3 0

46 - (هذان البيتان من قصيدة يهجو فيها الراعي النميري) ينظر ديوان جرير : طبعة دار بيروت للطباعة والنشر (1986م) / 58 ، وينظر شرح ديوان جرير لمحمد اسماعيل الصاوي : طبعة المكتبة التجارية الكبرى : مصر (1353هـ) / 64 0

47 - ينظر شرح ابن عقيل 21/1

48 - ديوان رؤبة العجاج من مجموع أشعار العرب /104 0

جاءت هذه النون بعد كمال وزن البيت وقد سمّاه أبو الحسن الأخفش التنوين الغالي وسمى الحركة التي قبلها بالغلو فذكر الأخفش عن يونس أنه سمع رؤبة ينشد هذا البيت بنون في آخره ، وقد زادوا هذه النون بعد تمام الوزن ؛ لأنّ من عادتهم أن يلحقوه في ما يحتاج إليه الوزن ، فلمّا اكتمل وزنه ألحقوا ما لا حاجة للوزن إليه 0 [49]

إلا أنّ منهم مَنْ جعل إلحاق النون لغة لبعض العرب ، ومنهم ابن جني الذي ذهب إلى أن ذلك لغة لبني تميم وقيس[50] **، وأنشد أبياتاً لعدد من الشعراء ومن هذه الأبيات مطلع معلقة امرىء القيس بن حجر الكندي التي يقول فيها :(قِفا نبكِ من ذكرى حبيبٍ ومنزلن) بإلحاق النون فيها والأصل (منزل) ، وقول الشاعر : (لَم يَعْلَمِ النّاسُ لنا مصْرَعَنْ) والأصل (مصرعاً) ، وقول الشاعر : (سقيت الغيث أيتُها الخيامِن) ، والأصل (الخيام) ، وقول الآخر (يا أبتا علّكَ أو عساكن) والأصل (عساك)** [51] **، وقول النابغة (لَمّا تزل برحالِنا وكَأَنْ قدِنْ)** [52] **وغيره في شعر العرب كثير ، فالملاحظ أنّ ذلك ليس من أفواه الشعراء ، وإنما هذه الزيادات هي لغات لبعض القبائل ، والموجود في الدواوين غير ذلك ، ودليله ما ذكرته من أبيات هي في روايتها مخالفة لما موجود في الديوان ، فالنون التي في آخر البيت تضفي نوعاً من الترنم على البيت ليكون إلقاؤه أكثر تأثيراً في النفوس ، وهذا سبب مهم من أسباب إلحاق النون فضلاً عن كونها لغة لبعض القبائل 0**

ولمّا كان إطلاق مصطلح التنوين على هذه النون الزائدة في آخر البيت فيه إشكال من جهات ذكرتها سابقاً ولسبب آخر وهو أن هذه النون تلحق الأسماء والأفعال والحروف على حد سواء ، والتنوين من علامات الأسماء فقط ، لذلك أرى أن نطلق عليها مصطلح (نون القوافي) كونها تختص بالقوافي فقط ، أو مصطلح (نون الترنم) ؛ لأنها تعطي نغماً جميلاً عند إنشادها ، وبذلك يرفع التنوين الغالي الذي ذكره الأخفش ويلحق بنون القوافي ونطلق عليه أيضاً نون الترنم ، فالنون فيه زائدة حتى على وزن البيت وتؤدي الفائدة التي تؤديها نون الترنم 0

شواهد المعرب والمبني

أولاً / عَرَفْنا جَعْفراً وبني أبيهِ وَأَنْكَرْنا زعانِفَ آخَرِينِ

هذا البيت للشاعر جرير بن عطية الخطفي[53] **، وشاهده كسر نون جمع المذكر ، وكان الأولى فتحها على القياس** [54] **، وهو من بحر الوافر ، فذكر الجرجاوي** [55]

---

[49] - ينظر سر صناعة الإعراب لابن جني 2/502-503 0

[50] - ينظر توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك لابن قاسم المرادي 278/2 وما بعدها

[51] - ينظر سر صناعة الإعراب 2/501-502 0

[52] - ينظر ديوانه 23/1 ، والبيت في الديوان برواية (أَفِدَ الترحل000 وكأن قدِ) بلا نون ملحقة في آخر البيت 0

[53] - ديوان جرير /475 في قصيدة يردّ فيها على فضالة حين أوعده بالقتل ، شرح ديوان جرير لمحمد اسماعيل عبدالله الصوي / 577 0ورواية البيت في الديوان (عرفنا جعفراً وبني عبيدٍ000)

[54] - شرح ابن عقيل 67/1

[55] - ينظر شرح شواهد ابن عقيل /9 0

أن العلماء رووه بفتح القافية (آخرينَ) ، وقالوا فيه عيب الإصراف وهو اختلاف حركة الروي المطلق ؛ وذلك لأن النون في البيت الذي قبله مكسورة وهو قوله :

عَرينٌ مِنْ عُرَيْنَةَ ليس مِنّا بَرِئْتُ إلى عُرَيْنَةَ من عَرينِ

وهذا هو مطلع القصيدة ، فدلّ على أنّ بدايتها الكسر في النون ، ولم نجد أحداً من النحويين فيما علمناه قد ذكر رواية الفتح ، وكسرها عند الشعراء للضرورة قال أبو زكريا الأنصاري : (فأمّا

كسرُ نون الجمع فإنّما يجيء للضرورة) [56] ، ويقصد بالضرورة هنا ماقتضته قافية البيت ووزنها ، ويُطلَق مصطلح الضرورة الشعرية على ما خالف القواعد النحوية من شعر الشعراء الذين هم من ضمن فترة الاحتجاج بالشعر ، فهناك أبيات أخرى ورد فيها كسر نون الجمع ، وتدخل ضمن فترة الاحتجاج أيضاً ، وإليك أمثلة أخرى على ذلك :

ثانياً / وماذا تبتغي الشُّعراءُ مِنّي وَقَدْ جاوَزْتُ حَدَّ الأرْبَعينِ

البيت كما ذكر محيي الدين عبد الحميد رحمه الله محقق كتاب شرح ابن عقيل أن البيت لسحيم بن وثيل الرياحي من قصيدة له يمدح بها نفسه ،والبيت ليس لسحيم كما ذكر محيي الدين عبد الحميد ، بل هو للشاعر جرير بن عطية الخطفي [57] ، أما بيت سحيم فيُروى باللفظ الآتي :

وما يَدْري الشُّعراءُ منّي وَقَد جاوَزْتُ رأسَ الأربعينِ

ويعدّ سحيم من الشعراء المخضرمين ، حيث ذكر ابن دريد أنّ الشاعر عاش في الجاهلية أربعين سنة وستين في الإسلام ، والشاهد في هذا البيت هو كسر نون الملحق بجمع المذكر السالم (الأربعينِ) شذوذاً والقياس فتحها [58] ، وجعل المبرد الكسرة تحت النون حركة إعراب وذلك في إطار حديثه عن إعراب الملحق بجمع المذكر السالم ، فعومل هذا الجمع (الأربعين) معاملة المفرد فقال : (وتقول على هذا : قِنَّسْرونَ [59]، ومرَرْتُ بِقِنَّسْرينَ 000 ومن لم يقل هذا وقال : قِنَّسْرينُ كما ترى ، وجعل الإعراب في النون ، وقال : هذه سنونٌ فاعلم أنّه يفعل مثل هذا بالمؤنث إذا كان واحداً ، ويُجيزُه في الجمع ، كما تقول : هؤلاءِ مسلمينٌ فاعلم ، كما قال الشاعر : وماذا تبتغي0000) [60] ، فخفض هذه النون وهي نون الجمع ، وإنما فعل ذلك ؛ لأنه جعل الإعراب فيها لا فيما قبلها ، وجاز ذلك ؛ لأن الجمع يكون على أبنية شتى ، وإنما يُلحق منه بمنهاج التثنية ما كان على حد التثنية لا يُكسَّر الواحد عن بنائه ، وإلا فلا ، فإن الجمع كالواحد لاختلاف معانيه كما تختلف معاني الواحد ، ومما جاء على هذا المذهب قولهم : هذه سنينٌ وهذه عشرينٌ [61] ، وفي

---

56 - الدرر السنية في شرح الألفية / ورقة 15 مخطوط – جامعة الملك سعود ، وينظر المساعد على تسهيل الفوائد لابن مالك 45/1 0

57 - ديوان جرير /475 في قصيدة يردّ فيها على فضالة حين أوعده بالقتل ، شرح ديوان جرير لمحمد اسماعيل عبدالله الصوي / 577 0

58 - ينظر شرح ابن عقيل 69/1 0

59 - قِنَّسرين هي مدينة من مدن الشام في وقتنا الحاضر ويطلق عليها أرض صوبا : معجم البلدان 282/2-283 0

60 - المقتضب 332/3 ، وينظر 37/4 0

61 - ينظر الكامل للمبرد 633/2-634 0

ذلك يقول ابن مالك : (وإذا جاز لهم الانقياد إلى التشبيه اللفظي في الخروج عن أصل إلى فرع ، فالانقياد إليه في الخروج عن فرع إلى أصل أحق بالجواز ، وذلك أنهم قالوا في : ياسمين وسرجين وشياطين ، ياسمون وسرجون وشياطون ، فأعربوها إهعراب جمع التصحيح تشبيهاً للآخر بالآخر ، و إن كان نون بعضها أصلياً ، مع أن هذا الإعراب فرع ، والإعراب بالحركات أصل ، فإن يشبه باب سنين وظبين بباب قرين ومُبين أنسب وأقرب) [62] فذكر ابن عقيل أن حذف التنوين أقل من إثباته ، وأما إثبات التنوين فمقصور على السماع [63]، واستدل بحديث النبي (ρ) (اللهم اجعلها عليهم سنيناً كسنينِ يوسفَ) هذا لفظه في شرحه ، وإنما الرواية في كتب الحديث غير ما ذكر ، فحديث النبي(ρ) الذي يدعو فيه على قريش ويقول : (اللهم اشدد وطأتك على مضر ، اللهم اجعلها سنينَ كسنيّ يوسفَ) قد ورد فيه لفظ (سنين) على أنها ملحقة بجمع المذكر السالم [64] ، وفي مسند أحمد بن حنبل برواية (اللهم اجعلها سنينَ كسنينَ يوسف 00 وقال عبد الوهاب كسنيّ يوسفَ) [65] ، وعلى الرواية الأخيرة كون (سنين) ممنوعا من الصرف مجرورا وعلامة جره الفتحة بدل الكسرة ، وجميع الروايات ليس فيها (سنيناً) بالتنوين وبالتالي فلا شاهد في الحديث 0

ثالثاً / أعْرِفُ منها الجيدَ والعَيْنانا ومِنْخَرَيْنِ أشبها ظَبْيانا

هذا البيت من الأبيات التي لا يُعْرَف قائلها ، فقد روى أبو زيد أن المفضل أنشد هذا البيت لرجل من بني ضبَّة هلك منذ أكثر من مائة سنة [66] ، وأنشد قبل هذا البيت بيتين آخرين قال فيهما :

إنّ لِسُعدى عندنا ديوانا يُخْزِي فلاناً وابْنَه فُلانا
كانتْ عجوزاً عَمِرَتْ زماناً وهي ترى سَيِّئَها إحسانا
أَعْرِفُ منها الأنْفَ والعيْنانا وَمَنْخِرانِ أشْبها ظَبْيانا

فالملاحظ أن رواية أبي زيد الأنصاري تختلف عن ا لرواية التي في أغلب كتب النحويين ومنها رواية ابن عقيل في شرح الألفية ، وبطبيعة الحال فالرواية الأقرب إلى حياة الشاعر تكون هي الأولى في القبول ، لذلك أرى أن رواية أبي زيد عن المفضل هي الأصح ، وهي على لغة من يجري المثنى بالألف رفعاً ونصباً وجراً ، وهم بنو الحارث بن كعب فيقولون: حضر الزيدان ، ورأيت الزيدان ، ومررتُ بالزيدان [67] ، إلا أن ذلك لا يكون إلا في حال النصب ، وكأنهم أجروا الألف مجرى الياء كونها واقعة موقعها [68] 0

---

62 - شرح التسهيل 86/1 0
63 - ينظر شرح ابن عقيل 65/1 0
64 - الرواية في صحيح البخاري – كتاب الدعوات – 2348/5 – رقم الحديث (6030)
65 - مسند أحمد بن حنبل – بتحقيق شعيب الأرنؤوط – 439/2-521 – رقم الحديث (10754)- ورقم (10764) ، وحكم عليه بصحة الإسناد على شرط الشيخين 0
66 - ينظر النوادر /15 0
67 - ينظر النوادر في اللغة /58 0
68 - ينظر ضرائر الشعر لابن عصفور /218 0

إلا أنّ لتحريك النون عللاً تناثرت بين صفحات الكتب ذات التخصص ، ومن هذه العلل أنهم شبّهوا التثنية بالجمع ، فكما فتحوا النون بعد الياء في الجمع على ما سبق ذكره ، فكذلك فتحوا النون بعد الياء في المثنى ، وهذا مما يقوّي فتح النون في قوله (والعينانا) ، فالياء هنا ليست لازمة ، فهي زائدة وليست أصلية ، وقد وجدت من الحروف ما لا يقع به الاعتداد ، كونها في هذا الموضع ليست بلازمة ، لذلك جعلوها في بعض الأحوال ألفاً ، أي في لغة من جعل المثنى في كل الأحوال ألفاً 0 [69]

ومن المعلوم أن تعدد الروايات في البيت توحي بالظنية فيه ، وهذه الظنية تحيط الدليل بالشبهة والاحتمالية ، حتى إن ابن هشام حكى عن بعضهم أن البيت مصنوع [70] **، وذلك في إشارة إلى توجه بعض النحاة للتلاعب بالشاهد النحوي لغاية يقضي إليها النحوي 0**

والشبهة الأخرى التي في البيت هي التناقض الموجود في الشاهد ، ففي شرح ابن عقيل يوجد (مِنْخرَيْن) وفي رواية أبي زيد (مَنْخِرانِ) ، فالأولى بالياء ، والثانية بالألف ، ويستحيل أن يأتي العربي في كلامه بأكثر من لغة وفي كلمة واحدة وبيت واحد ، فالعربي الفصيح لا يتكلم بغير لسان قبيلته التي دأب عليها ، وهذا مما يقوي ما حكاه ابن هشام من أن ا لبيت مصنوع على رواية ابن عقيل وغيره من النحويين ، وهو ما يقوي دعوتنا لترجيح رواية أبي زيد والله أعلم 0

شواهد النكرة والمعرفة

أولاً / قال الشاعر :

أعوذُ بِرَبِّ العرْشِ مِنْ فِئَةٍ بَغَتْ عَلَيَّ فَما لي عَوْضُ إلّاهُ ناصِرُ

ثانياً / قال الشاعر :

وما عَلَيْنا إذا ما كُنْتِ جارَتَنا أنْ لا يُجاوِرَنا إلّاكِ دَيَّارُ

ذكر ابن عقيل أن البيت الأول من الشواهد التي لا يُعْرَف قائلها ، وهو من بحر الطويل ، وشاهد قوله (إلّاه) حيث وقع الضمير المتصل بعد (إلّا) وهو شاذ لا يجوز إلا في ضرورة الشعر ، إلا عند ابن الأنباري [71] **ومن ذهب مذهبه ، فإن ذلك عندهم سائغ جائز في سعة الكلام** [72] **0**

والبيت الثاني أيضاً من الشواهد التي لا يُعرَف قائلها ، وشاهده قوله (إلّاك) حيث الضمير المتصل بعد (إلّا) شذوذاً [73] **0**

وهو ليس مذهب ابن الأنباري فحسب ، بل مذهب الكوفيين في جواز أن يأتي الضمير المتصل بعد (إلّا) ، وبالنسبة للبيت الأول الذي شاهده (إلّاه) ، فلم يرد إلا في مؤلفات القرن الثامن الهجري ، وحصراً في شروحات الألفية ، وفي البعض

---

69 - ينظر الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر للآلوسي /162-163 0

70 - ينظر أوضح المسالك 49/1 0

71 - هو أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (ت577هـ) لم أعثر على رأي ابن الأنباري في مؤلفاته التي

72 - ينظر شرح ابن عقيل 90/1 0

73 - المصدر نفسه 90/1-91 0

منها [74] ، ولم يرد في مؤلفات القرون التي سبقت ذلك على حد علمنا ، فيمكن القول إنّه خارج دائرة الاحتجاج الزمنية التي حددها النحاة الأوائل ، فضلاً عن أن قائله لايُعرَف ، لذلك فقد تطرق إليه الاحتمال ، والدليل كما نعلم إذا تطرق إليه الاحتمال سقط الاستدلال به ، والسبب الثالث أن العلماء الذين ذُكِرَ أنهم أجازوا مجيء الضمير بعد إلا على السعة وأولهم ابن الأنباري لم نجد ذلك في كتبهم التي وصلت إلينا كما لم نجد ذلك قياساً عندهم على بعض المسائل التي أجازوها فقاسوا ذلك عليه ، كما أنه ليس من المعقول أن يجيز ذلك أحد من العلماء عن طريق الرواية دون أن يدوّن ما أجازه وما ذهب إليه وأغلب الظن أن البيت مصنوع والله أعلم 0

وبالنسبة للبيت الثاني الذي شاهده (إلّاك) فقد عزاه النحويون إلى الفراء قال العيني : (أنشده الفراء ولم يعزه لأحد) [75] إلا أن ابن جني قد روى البيت في خصائصه ولم يذكر أنّ الفراء قد أنشد ذلك البيت ، ورواية البيت عنده :

فما نُبالي إذا ما كنتِ جارَتَنا 000 ألّا يُجاوِرَنا إلّاكِ ديّارُ [76] ، ولم أجد البيت في معاني الفراء ، وقد زعم ابن عصفور أن البيت أنشده الفراء [77] ، وقال أبو سعيد السيرافي : (وقد يضطرّ الشاعر فيضع الضمير المتصل في موضع المنفصل ،أنشد أحمد بن يحيى ثعلب 0000) [78] وأورد البيت ، ولم نجد في أي من المؤلفات التي بين أيدينا أن البيت قد نُسِبَ لشاعر معين ، لذلك اختلفت الروايات فيه ، وفي الشاهد نفسه حصل خلاف في الرواية ، فقد رُويَ عن المبرد أنه أنشد : (ألا يُجاوِرَنا سِواكِ ديّار) [79] ، فقد أورد محقق شرح ابن عقيل على الألفية قولاً للمبرد ما نصّه : قال المبرد : (ليست الرواية كما أنشدها النحاة (إلّاكِ) ، وإنما صحة الرواية 0000) [80] ، والرواية الأخرى لأبي جعفر النحاس : (قال أنشدني أبو علي قطرب : ألّا يجاوِرَنا إلّاكِ إنسانُ) [81] ، وهناك رواية ثالثة للبصريين أوردها الخطيب حيث قال : قال شارح اللب : (ألّا يجاوِرَنا حاشاك ديّارُ) [82] ، وعلى رواية المبرد والبصريين فلا شاهد في البيت 0

والمستثنى في البيت (الكاف) فاستحق النصب كونه مقدماً على المستثنى منه وهو (ديّار) وإنما الأصل فيه (إلا إياك) أو (إلا أنتِ) ، فكان نصبه واجباً بناءً على أنه إذا قُدِّمَ المستثنى على المستثنى منه وجب نصب المستثنى فلا يكون ذلك إلا في

---

[74] - ورد الشاهد في شرح التصريح على التوضيح للأزهري 98/1 ، المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية للعيني 255/1 ، المعجم المفصل في شواهد العربية للدكتور أميل يعقوب 261/3 0

[75] - المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية 255/1 0

[76] - ينظر الخصائص 307/1 0

[77] - ينظر ضرائر الشعر /262 0

[78] - شرح كتاب سيبويه للسيرافي 144/3 0

[79] - قال السيوطي :(رأيت في الكافي للنحاس أن المبرد أنشده بلفظ (سواكِ) ، فلا ضرورة إذن ولا شاهد) شرح شواهد مغني اللبيب /286 ، وفي شمس العلوم : وأنشد محمد بن يزيد : أن لا يُجاوِرَنا سواكِ ديّارُ) 47/1 0

[80] - ينظر هامش التحقيق في شرح ابن عقيل 91/1 0

[81] - شرح أبيات سيبويه للنحاس /153 0

[82] - الخزانة 274/5 0

الشعر إلا أن الأصل أن يأتي الضمير منفصلاً كما في قوله تعالى : ﭽﮓﮔﮕﮖﮗﮘﮙ ﮚﮛﮜﮝﮞﮟﮠﮡﮢﮣﮤﮥﮦﮧﮨﮩﮪﮫﮬﮭﮮﮯﮰﮱﯓﯔﯕﯖﯗﯘﯙﯚﯛﯜﯝﯞﯟﯠﯡﯢﯣﯤﯥﯦﯧﯨﯩﯪﯫﯬﯭﯮﯯﯰﯱﯲﯳﯴﯵﯶﯷﯸﯹﯺﯻﯼﯽﯾﯿﰀﰁﰂﰃﰄﰅﰆﰇﰈﰉﰊﰋﰌﰍﰎﰏﰐﰑﰒﰓﰔﰕﰖﰗﰘﰙﰚﰛﰜﰝﰞﰟﰠﰡﰢﰣﰤﰥﰦﰧﰨﰩﰪﰫﰬﰭﰮﰯﰰﰱﰲﰳﰴﰵﰶﰷﰸﰹﰺﰻﰼﰽﰾﰿﱀﱁﱂﱃﱄﱅﱆﱇﱈﱉﱊﱋﱌﱍﱎﱏﱐﱑﱒﱓﱔﱕﱖﱗﱘﱙﱚﱛﱜﱝﱞﱟﱠﱡﱢﱣﱤﱥﱦﱧﱨﱩﱪﱫﱬﱭﱮﱯﱰﱱﱲﱳﱴﱵﱶﱷﱸﱹﱺﱻﱼﱽﱾﱿﲀﲁﲂﲃﲄﲅﲆﲇﲈﲉﲊﲋﲌﲍﲎﲏﲐﲑﲒﲓﲔﲕﲖﲗﲘﲙﲚﲛﲜﲝﲞﲟﲠﲡﲢﲣﲤﲥﲦﲧﲨﲩﲪﲫﲬﲭﲮﲯﲰﲱﲲﲳﲴﲵﲶﲷﲸﲹﲺﲻﲼﲽﲾﲿﳀﳁﳂﳃﳄﳅﳆﳇﳈﳉﳊﳋﳌﳍﳎﳏﳐﳑﳒﳓﳔﳕﳖﳗﳘﳙﳚﳛﳜﳝﳞﳟﳠﳡﳢﳣﳤﳥﳦﳧﳨﳩﳪﳫﳬﳭﳮﳯﳰﳱﳲﳳﳴﳵﳶﳷﳸﳹﳺﳻﳼﳽﳾﳿﴀﴁﴂﴃﴄﴅﴆﴇﴈﴉﴊﴋﴌﴍﴎﴏﴐﴑﴒﴓﴔﴕﴖﴗﴘﴙﴚﴛﴜﴝﴞﴟﴠﴡﴢﴣﴤﴥﴦﴧﴨﴩﴪﴫﴬﴭﴮﴯﴰﴱﴲﴳﴴﴵﴶﴷﴸﴹﴺﴻﴼﴽ﴾﴿﵀﵁﵂﵃﵄ﵑﵒﵓﵔﵕﵖﵗﵘﵙﵚﵛﵜﵝﵞﵟﵠﵡﵢﵣﵤﵥﵦﵧﵨﵩﵪﵫﵬﵭﵮﵯﵰﵱﵲﵳﵴﵵﵶﵷﵸﵹﵺﵻﵼﵽﵾﵿﶀﶁﶂﶃﶄﶅﶆﶇﶈﶉﶊﶋﶌﶍﶎﶏ﶐﶑ﶒﶓﶔﶕﶖﶗﶘﶙﶚﶛﶜﶝﶞﶟﶠﶡﶢﶣﶤﶥﶦﶧﶨﶩﶪﶫﶬﶭﶮﶯﶰﶱﶲﶳﶴﶵﶶﶷﶸﶹﶺﶻﶼﶽﶾﶿﷀﷁﷂﷃﷄﷅﷆﷇﷰﷱﷲﷳﷴﷵﷶﷷﷸﷹﷺﷻ﴾ الإسراء: ٢٣ **0**

والذي سوّغ وصله في الضرورة ثلاثة أمور : أولها : ما ذكره النحويون من أنّ الأصل في الضمير الاتّصال ، وثانيها : أنّ في الحرف الناصب للضمير أن يتّصل به كقولك : إنّك ، ولكنّك ونحو ذلك ، وثالثها : أنه أجرى (إلا) مجرى أختها (غير) كما أجريت مجراها في الوصف بها لجواز أن تكون نعتاً [83] 0

وقد نضيف على ذلك أن من الضرورات عند بعضهم ما يكون قياساً ، فإن مثل ذلك يمكن قياسه ، فإذا اضطُرّ شاعر متأخر أن ينظِّم على نحو ما سمع جاز له القياس على ما سُمِعَ ، وكان ذلك بناء على ما أجازه سيبويه في (لولا) أن يتصل بها الضمير نحو : لولاك ولولاي وما جاء منه في الشعر قول الشاعر [84] :

وكم موطنٍ لولاي طِحْتُ كما هوى بأجرامِهِ من قلّةِ النّيقِ منهَوِي

والقياس أن يقول : لولا أنا ، ولكن من الضرورات ما يقاس عليه ، وقد أنكر ذلك المبرد ، إلا أن السماع قد ورد به 0

وعلى الرغم من كلّ ما ذُكِر ، فقد عُدَّ ذلك خروجاً عن كلام العرب في جواز ما لم يجز ، فيا حبذا لو كان للضرورة قواعد تقيّد الشعر من استباحة الكلام العربي والخروج عنه ، فمنذ عصور الاحتجاج كانت أشعارهم تقع من غير رويّة ، فلا يتمكنون من تخير الوجه الذي لا ضرورة فيه ، فالشعر مظنّة الضرورة ، فكانوا يستبيحون فيه ما لم يضطروا إليه ، كما أبيح القصر في السفر ، فهو مظنّة المشقة ، مع أنها قد تنتفي مع بقاء الرخصة في القصر 0

ثالثاً / قال الشاعر :

عَدَدْتُ قومي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ إذْ ذَهَبَ القومُ الكِرامُ لَيْسي

نسبه جماعة من العلماء إلى رؤبة بن العجاج ، وهو من بحر الرجز ، وموجود في زيادات ديوان رؤبة ، والشذوذ فيه من جهتين : الأولى : حذف نون الوقاية من (ليس) مع اتّصالها بياء التكلم ، فذلك شاذ عند الجمهور الذين ذهبوا إلى أن (ليس) فعل ، فكان الأولى أن يقول : (ليسني) ، والثانية : أنه أتى بخبر (ليس) ضميراً متصلاً ، وذلك شاذ عند النحاة ، فلا يكون عندهم إلا منفصلاً فيكون : (ليس إيّاي) 0 [85]

ديوان رؤبة بن العجاج مقسم على ثلاثة أقسام : قسم يتضمن الأراجيز وهي قصائد كاملة ، والقسم الثاني يتضمن أبياتاً نُسِبَت إليه بمجموعات قليلة تتكون من بيت إلى خمسة أو ستة لا تتجاوز ، أما القسم الثالث والأخير فيتضمن الزيادات على

---

[83] - ينظر تخليص الفوائد /82 ، المقاصد الشافية للشاطبي 261/1 ، الضرائر للآلوسي /180 0

[84] - الكتاب 2/ 374 ، والبيت للشاعر يزيد بن الحكم ، وينظر شرح أبيات سيبويه للسيرافي 202/2 ، المقاصد الشافية 261/1 0

[85] - ينظر شرح ابن عقيل 109/1-110 0

الديوان من مصادر أخرى وهي قليلة جداً نسبة إلى بقية الأقسام ، وليس كما ذكر المحقق رحمه الله من أنه موجود في زيادات الديوان [86] 0

وليس من الأفعال الناقصة الجامدة التي تعمل عمل كان عند دخولها على الجملة الاسمية ، والياء التي في (ليسي) خبرها في محل نصب ، وكان ينبغي أن تلحقها نون الوقاية بسبب وجود الياء (ليسني) حكاه سيبويه فقال : وحدَّثني مَنْ سمعه أنّ بعضهم قال : عليه رجلاً ليسني 0 وهذا قليل) [87] ورُدَّ ذلك بأنه جرى مجرى المثل وشذوذه من جهتين : الأولى أنه أمر غائب فقال (عليه) والمأمور ينبغي أن يكون مخاطباً، والثانية قولهم(ليسني) أجروه مجرى (ضربني) فـ(ليس) لا تتصرف ولا يُبنى منها فاعل [88] ، ، ولكنها قد تدخل قياساً على أختها (عسى) وقد أنشد سيبويه لذلك بقول الشاعر[89] :

ولي نفسٌ أقول لها إذا ما تنازِعُني لعلّي أو عساني

فألحق نون الوقاية لوجود ياء التكلم ، وهو الأصل ، وإنما سوّغ حذف نون الوقاية من (ليس) في الشاهد السابق أمور عدة : أولها: إن الفعل (ليس) يشبه الأسماء فجاز (ليسي) كما جاز أن تقول : غلامي وأخي ، ونحو ذلك ، وثانيها : أن معنى (ليس) هنا للاستثناء وليس النفي فحقُّ الضمير بعدها الانفصال ، فوصله للضرورة فكما في الشاهد الذي سبقه وفيه (إلّاكِ) فوجود النون يمتنع مع الضمير المنفصل فوصل وذلك التفاتاً إلى الأصل ، والثالث : أن (ليسي) مثل (غيري) فلا تلحقها النون [90] ،ولذلك قال أبو بكر ابن دريد : (أراد بقوله:ليسي: ليس غيري) 0 [91]

والوجه الآخر للشذوذ أنه أتى بخبر ليس ضميراً متصلاً وكان ينبغي أن يقول : ليس إيّاي ، فهذا على القياس ، وإن كان قليلاً ، إلا أن السماع قد ورد به ، ومنه قول عمر بن أبي ربيعة [92] :

ليس إيّايَ وإيّاكَ ولا نَخْشى رقيباً

هذا وللشاهد رواية أخرى (عهدي بقومي 000) بدل (عددتُ) رواها الخليل في كتاب العين [93)]، فرجح بعض العلماء هذه الرواية ، ويقوي ذلك الترجيح أن البيت لم تثبت صحة نسبته إلى رؤبة ، فهو من الأبيات المنسوبة له ليست من أصل الديوان 0

ومن الجدير بالذكر أن نون الوقاية سمّيت بهذا الاسم ؛ لأنها تقي الفعل من الكسر المشبه للجر ، ولذلك لم تلحق الوصف نحو (الضاربي) ، وشرط وجودها مرتبط بوجود ياء التكلم ، وأصل إلحاقها بالفعل ، وإنما اتّصالها في الحروف ما

---

86 - ينظر ديوان رؤبة بن العجاج بتحقيق وليم بن الورد /175 0

87 - الكتاب 250/1 0

88 - ينظر الأصول في النحو لابن السراج 290/2 0

89 - البيت لعمران بن حطّان : الكتاب 375/2 ، شرح أبيات سيبويه للسيرافي 254/1 0

90 - ينظر تخليص الفوائد 99-100 ، الضرائر للآلوسي/65 0

91 - الجمهرة في اللغة 386/2 مادة (س-ط-ي) 0

92 - ديوانه /431 ، وينظر الكتاب 358/2 0

93 - ينظر العين للخليل بن أحمد الفراهيدي (مادة طيس) ، الخزانة 318/5 0

كان أغلبها مشبهاً بالفعل نحو : (إنني ، لكنّني وكأنّني 000 ونحو ذلك) وعلّل ابن مالك تسميتها بهذا الاسم ؛ لأنها تقي من التباس أمر المذكر بأمر المؤنث لو قيل :أكرمني ، ومن التباس ياء المخاطبة بياء المتكلم فيه ، ومن التباس الفعل بالاسم في نحو : ضَرْبي ، إذ الضربُ اسم للفعل [94]

رابعاً / قال الشاعر :

كَمُنْيَةِ جابرٍ إذ قال : ليتي أُصادِفُهُ وأُتْلِفُ جُلَّ مالي

البيت للشاعر الصحابي زيد الخير (τ) ، فقد سمّاه النبي (ρ) بهذا الاسم بعد أن كان اسمه في الجاهلية زيد الخيل ، والبيت من بحر الوافر ، والشاهد فيه قوله (ليتي) حيث حذف نون الوقاية من (ليت) التي تعمل عمل (إنّ) في نصب المبتدأ ورفع الخبر [95] 0

الأصل في (ليت) عند وجود ياء التكلم أن تلحقها نون الوقاية ، وبهذا جاءت آيات القرآن الكريم ، ومنه قوله تعالى چ ۇ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۇٴ ۋ ۋ چ [96]**، وقوله تعالى** چ ۇ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۇٴ ۋ چ [97]**، وأمثلة أخرى كثير لا يتسع المجال لذكرها وما ذكرناه هو غيض من فيض ، ولا يُعدّ من الشذوذ إذا كانت الضرورة التي خرج إليها الشاعر قد خرج غيره إليها ، فعلى هذا يتحول من الضرورة إلى الندرة في الاستعمال ، فلا ضرورة في ذلك الخروج ، لذلك قال ابن مالك :**

(ليتني) فشا ،و (ليتي) نَدَرا ومَعْ (لعلَّ) اعكِسْ وكُنْ مُخَيّرا

وقد روى سيبويه عجز البيت في كتابه (أصادفه وأفقدُ جُلّ مالي) بدل (أتلف) ، ونسبه إلى زيد الخيل ، وعلّل اضطرار الشاعر إلى حذف النون من (ليتي) أنهم شبّهوه بالاسم حيث قالوا (الضاربي) [98] ، وأنشده أبو زيد في نوادره برواية العجز على النحو الآتي :(أصادفه وأتلِفُ بَعْضَ مالي) [99] ، ولا يعني ذلك أنها لغة تتكلم بها قبيلة الشاعر ، وإنما هي ضرورة الوزن أتاحت للشاعر أن يخرج على المقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب ، والقائمة على المشهور والسائغ استعماله ، فعليه بنيت القواعد النحوية 0

وقد تكون علة حذفها بسبب كثرة الاستعمال في عدد منها [100]، ومنها (ليت) ، فلا تشكّل عائقاً في النطق إذا حُذِفت لجريانها بسلاسة على اللسان وكونها حرفاً عارضاً ، والحذف للتخفيف أمر سائغ وجارٍ في الكلام العربي 0

وهناك شواهد أخرى على حذف نون الوقاية من (ليت) ومنها على سبيل المثال لا الحصر قول ورقة بن نوفل [101] :

فيا ليتي إذا ما كان ذاكُم وَلَجْتُ وَكُنْتُ أوّلَهُم وُلُوجاً

---

[94] - ينظر قول ابن مالك في همع الهوامع للسيوطي 256/1 0

[95] - ينظر شرح ابن عقيل 112/1 0

[96] - سورة النساء /الأية 73 0

[97] - سورة الكهف / الأية 42 0

[98] - ينظر الكتاب 370/2 0

[99] - النوادر في اللغة /68 0

[100] - ينظر المفصل للزمخشري 177/1 0

[101] - من قصيدة له وردت في كتب السير والتراجم : ينظر السيرة النبوية لابن هشام 266/1 ، الخصائص الكبرى لجلال الدين السيوطي 161/1 0

وقال أحد المعمرين وهو حارثة بن عبيد البكري [102] :

ألا يا ليتني أَنْضَيْتُ عمري وهل يُجدي علَيَّ اليومَ ليتي ؟

كذلك مارواه ابن جني عن قطرب أنه أنشد للمهلهل [103] :

زعَموا أنّني ذهلْتُ ولَيْتي أستطيعُ الغداةَ عنها ذهولاً

وغيرها من الشواهد الأخرى ، ولكثرتها دفع بعض النحويين إلى القول إنه لا يلزم عنده أن تلحق نون الوقاية بـ(ليت) ، وجاز لك في سعة الكلام تركها ، وذكر أنه مذهب الكوفيين وعلى رأسهم الفراء ، مع ترجيح إلحاقها بها ، وكلام البصريين يوحي أن ترك نون الوقاية ضرورة 0

وقد يكون لحذف النون وإثباتها عند الشاعر مسوغ ، وذلك من جهة أن الشاعر إذا أراد التمني بأن يحصل له ما يريد ، وكما هو معلوم أن التمني يكون في غير الممكن ، إلا أنه يرجو حصول ذلك ويكون تمنيه في صورة الممكن حذف نون الوقاية ، ففي داخله رجاء في تحقق ما يصبو إليه ، والأمل موصول بما يريد الشاعر تحقيقه ، أما إن لم يكن في قلبه أدنى أمل ، ويكون قد أصابه اليأس كما عند حارثة بن عبيد البكري في صدر البيت الذي أنشده ، فهذا مدعاة لإبقاء نون الوقاية ملحقة بـ(ليت) ، فقس على ذلك والله أعلم بالصواب 0

خامساً / قال الشاعر :

فقُلْتُ : أعيراني القدومَ لعلّني أخُطُّ بها قَبْراً لِأبْيَضَ ماجدِ

البيت من الشواهد التي لا يُعْرَف قائلها ، والشاهد فيه قوله (لعلّني) حيث ألحق نون الوقاية بـ(لعلّ) ، وهو قليل عند شُرّاح الألفية [104] 0

ذكر معظم النحويين أن دخول نون الوقاية على (لعلّ) قليل ، فالقرآن الكريم دلّ على السعة في استعمال (لعلّي) محذوفة النون ، ومنه قوله تعالى چ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۇٴ ۋ ۋ ۅ ۅ ۉ ۉ ې ې چطه: ١٠ ، وقوله تعالى چ ئۇ ئۆ ئۆ ئۈ ئۈ ئې ئې چالمؤمنون: ١٠٠ ، وقد وردت (لعلّي) سبع مرات في القرآن ، وهذا يرجح حذف النون على إثباتها 0

وتمتلك لغة العرب القدرة على استيعاب الألفاظ بكل اشتقاقاتها ، فأيما عربي تكلم بلغة ، وإن كان كلامه خروجاً على القواعد المستنبطة من الاستقراء ، فإن لغته تعدّ حجة يُحتجّ بها ، وهذا مما حدا بالكوفيين أن يقيسوا قواعدهم على النادر والشاذ والقليل ، إيماناً منهم بأن العربي الفصيح سواء أكان في المشرق أو المغرب آنذاك هو حجة ، لذلك كثرت اللغات في (لعلّ) ، قال الأصمعي : (وفي لعلّ لغات : يقول بعض العرب لعلّي ، ويقول بعضهم لعلّني ، وبعضهم علّني ، وبعضهم علّي ، وبعضهم لعنّي ، وبعضهم لغنّي) [105] ، فكثرت الأبيات التي وردت فيها(لعلني) مع نون الوقاية و إليك أمثلة على ذلك :

---

[102] - المعمرون والوصايا 30/1 (وذكر أنه عاش مئة وخمسين سنة حتى ملَّ من عمره) 0

[103] - البيت في سر صناعة الإعراب 550/2 0

[104] - شرح ابن عقيل 113/1 0

[105] - الكنز اللغوي 33/1 0

قال عروة بن الورد [106] : دعيني أُطَوِّفْ في البلاد ، لعلّني أُفيدُ غِنىً ، فيه لذي الحقّ محمِلُ
قال مجنون ليلى [107] : وأخْرُجُ من بين البيوتِ لعلّني أُحَدِّثُ عنكِ النّفْسَ بالليلِ خاليا
وقال حاتم الطائي [108]: أريني جواداً ماتَ هُزلاً لعلّني أرى ما تَرَيْنَ أو بخيلاً مخلّدا
وهناك أمثلة أخرى كثير لا يتسع المقام لذكرها وإدراجها ، وهي لغة مستعملة ، ولها مقبلون ينهلون من ألفاظها وباللغات التي وردت بها ، وقد سُمِعَت من شعراء ينتمون لقبائل شتى ، فيرفعها ذلك عن مستوى الضرورة أو القلة إلى مستوى الفصاحة 0
وإذا أردنا المقارنة بين (لعلّ) و (ليت) من جهة إثبات نون الوقاية أو حذفها من الناحية الصوتية ، فإن (لعلي) جاءت بلا نون ؛ لأنّ اللام تشبه النون فلمّا ثقل اجتماع النونات ثقل دخول النون على اللام المشددة ، وقد جاء (لعلّني) في الشعر دلالة على الاستثقال وإبدال اللام نونا جاء ؛لأن النون واللام متقاربتان في المخرج ، فهما من ذلق اللسان ، أي حدّه وطرفه [109]، وأما (ليتي) فضعيف في القياس ، وقليل في الاستعمال ؛ لأنّ النون إذا لم تثبت توالت أشياء تؤدي للاستثقال وهي الياء وكسرة التاء والياء بعدها ، والله أعلم 0
وبيان ذلك أن حذف نون الوقاية جاء للتخفيف ، فاللام الأولى أصل وبعد العين لامان ، فيصبح ثلاث لامات ، والنون تشبه اللام ، وفي هذا تجتمع أربع لامات ، فحُذِفت النون فراراً من اجتماع الأمثال ، وهذا القول لا يعني الحكم بأصالة نون الوقاية ، فهي حرف عارض والعارض عند التغيير في اللفظ من قلب أو إعلال أو حذف هو الأجدر بأن يصيبه التغيير ، كما أنّ تعدد اللغات يحكم على كل لغة من لغات (لعلّ) أنها أصل [110] بذاته وإن حصل فيها الحذف ؛ فالحذف كما ذكرنا باب واسع في اللغة وأهمّ أسبابه التخفيف من كاهل اللفظ ليسهل النطق به وبخاصة عند توالي الأمثال كما هو الحال في (لعلّ) 0
سادساً / قال الشاعر :

أيّها السّائل عنْهم وعَنِي لسْتُ مِنْ قَيْسَ ولا قَيْسُ مِنِي

البيت من بحر المديد ، وهو من الشواهد التي لا يُعْرَف قائلها ، والشاهد فيه حذف نون الوقاية من (عني) و (مِنِي) ، وقال عنه ابن عقيل : وهو شاذ [111] 0

---

[106] - ديوانه 43/1 0
[107] - ديوانه 141/1 0
[108] - ديوانه 16/1 0
[109] - الأصوات الذّلقية أو الذّوْلقية هي (اللام والنون والراء) سمّاها الخليل بذلك كون مخرجها من ذلق اللسان ، أي حدّه وطرفُهُ (ينظر العين 58/1 ، وينظر الكتاب الأوسط في علم القراءات للشيخ العماني المقرىء/ 82 0
[110] - ذهب العكبري إلى أن (لعلّ) و(علّ) كلٌّ منهما أصل في لغة ، وهو بذلك وافق الكوفيين : ينظر التبيين عن مذاهب النحويين /361 ، وهو ما أقرّ به ابن ا لأنباري في الإنصاف /224 0
[111] - شرح ابن عقيل 114/1 0

وهذا البيت خير شاهد على الشذوذ والخروج على قواعد النحو ولغة العرب ، فلم نجد في كلام العرب شعراً أو نثراً شاهداً على حذف نون الوقاية من (عنْ ، ومِنْ) غير هذا البيت الذي لم يُنْسَب إلى أحد من الشعراء ، وفي صدره وعجزه كذلك حتى أثار إشكالية بين النحويين وصار مدار بحث وشبهة حتى قال الأشموني : هو في غاية الندرة ، والكثير (منّي وعنّي) ، وإنما لحقت نون الوقاية من وعن لحفظ البناء على السكون [112] ، فالشاذ هو المنفرد الذي لا ثاني له في صفته ، وهذا الشاهد خير تعبير على ذلك ، فقد شكك فيه النحويون حتى قال ابن الناظم إنه من إنشاد بعض النحويين [113] ، وذكر ابن هشام [114] أنّ في النّفس من هذا البيت شيئاً لعللٍ عرّفنا بها وهي عدم المعرفة بقائله ، وكونه لا نظير لها ، واجتماع حذفين فيه ، فلا يُسْتَدَلّ به كشاهد ، فذهب الظن بأن هذا البيت من صنع النحويين ، والله أعلم 0

سابعاً / قال الشاعر :

قَدْني مِنْ نَصْر الخُبَيْبَيْنِ قَدِي ليس الإمامُ بالشّحيحِ المُلْحِدِ

البيت من بحر الرجز وقائله أبو نخيلة حميد بن مالك الأرقَط ، والشاهد فيه (قدْني، قَدي) حيث أثبت نون الوقاية في الأولى وحذفها في الثانية [115] 0

روى أبو زيد صدر البيت كالآتي : (قَدْني من نصر الخُبيْبَيْنِ قَدْ) [116] ، ولم ينسبه إلى قائل معين ، ووهم محقق شرح ابن عقيل رحمه الله فنسبه في الهامش إلى أبي نخلية حميد بن مالك الأرقط ظنّاً منه أن الاسمين لشاعر واحد ، وليس كذلك ، بل إن أبا نخيلة اسم لشاعر ، وحميد بن مالك الأرقط شاعر آخر ، فاختلف النحويون وغيرهم في نسبته إلى قائله فمنهم من قال إنه لأبي نخيلة وأكثرهم على أن القائل هو حميد بن مالك الأرقط ، ونُسِبَ في لسان العرب [117] إلى حميد بن ثور ولا يوجد في ديوانه ، ولم ينسبه سيبويه إلى قائل معين [118] ، ونسبه ابن يعيش إلى أبي بحدلة [119] 0

سُئلَ الخليل بن أحمد رحمه الله عن قولهم : عنّي وقَدْني وقَطْني ولَدُنَي : ما بالهم جعلوا علامة إضمار المجرور ها هنا كعلامة إضمار المنصوب ؟ فأجاب أنه ليس من حرف تلحقه ياء الإضافة إلّا كان متحرّكاً مكسوراً ، ولم يريدوا أن يحَرّكوا الطاء التي في :قَطْ ، ولا النون التي في : مِنْ [120] ، فكان لابدّ من أن يأتوا بحرف متحرك ، فكانت النون أوْلى ؛ لأنها إذا كانت مع الياء لم تخرج هذه العلامة من

---

[112] - شرح الأشموني على ألفية ابن مالك 60/1 0

[113] - ينظر شرح ابن الناظم على الألفية /44 0

[114] - تخليص الفوائد /106 0

[115] - شرح ابن عقيل 116/1 0

[116] - النوادر /205 0

[117] - لسان العرب لابن منظور/ مادة (لحد) 0

[118] - الكتاب 371/2 0

[119] - ينظر شرح المفصل 124/3 0

[120] - قال سيبويه : (وإنما حملهم على أن لا يحرّكوا الطاء والنونات كراهيةُ أن تُشْبِهَ الأسماء نحو يدٍ وهنٍ) الكتاب 371/2 0

علامات الإضمار ، وكرهوا بذلك أن يأتوا بحرف غير النون فيخرجوا من علامات الإضمار [121] 0

وذكر سيبويه أنّ الشاعر اضطُرَّ إلى حذف النون فقال : قَدِي ، شبّهه بـ (حسبي) ؛ لأنّ المعنى واحد 0وفسّر العكبري (قد) على أنها اسم فعل أمر بمعنى (أكفف) ، وبذلك أشبه فعل الأمر الذي لحقه حكمٌ من أحكامه ، كما قال : حَسْبُكَ يَنَمِ الناس ، بجزم الجواب ؛ لأنّه حمله على (أكففْ ينَمِ الناس [122] 0

ذكر ابن عقيل البيت السابق في معرض شرحه قول ابن مالك :

وفي لَدُنّي لَدُنِي قَلَّ ، وفي قَدْنِي و قَطْنِي الحَذْفُ قَدْ يَفِي

فذكر أن الأصل في (لدُنّي) إثبات نون الوقاية ، ومنه قوله تعالى چ ٹ ٹ ٹ ڈ ڈ چ[123] ، وقلَّ حذف النون منها ، وقد قرأ القراء (لَدُنِي) بتخفيف النون [124] ، فإذا جُعِلَ الأصل (لدُنْ) فقراءة التشديد في النون أقيس وأولى من قراءة التخفيف فالنون ساكنة وتزيد عليها الياء لتضيفها إلى نفسك ، ولأجل أن يسلم سكون النون أُلْحِقَت نون الوقاية ، وأشبه ذلك (عنّي ومنّي) ، ومَنْ ذهب إلى التخفيف رأى أن (لدن) اسم والأصل في الأسماء ألّا تلحقها نون الوقاية كما تقول : (غلامي) [125] ، وقد يكون حذف النون كراهية التضعيف تشبيهاً بحذفها في قوله تعالى چ ڈ ڤ چ[126] ، على أن الأصل فيها (تُبَشِّرونَني) بحذف إحدى النونين ، واختلف النحاة في إيّ النون المحذوفة هل هي نون الإعراب أم نون الوقاية ؟ فالوجه في ذلك أن نون الرفع لا تُحذَف إلا بدخول ناصب أو جازم ، فالمحذوفة هي نون الوقاية ؛ لأنّ التكرير بها وقع [127] 0

وقول ابن مالك (والحذف أيضاً قد يفي) فيه إيحاء بأن الحذف في (قدني وقطني) قد يكون مساوياً للإثبات ، وكذلك يوحي بأنه مسموع في كلام العرب ودالٌّ على الكثرة ، وبالتالي فقد خرج من دائرة الندرة أو الشذوذ أو الضرورة ، وليس كما ذكر سيبويه بأن الشاعر اضطر إلى حذف النون ، ولا يختص ذلك بالشعر أيضاً 0

و يقودنا ذلك إلى السؤال التالي : أيهما الأصل الحذف أم الإثبات ؟ وقد استشهد ابن عقيل بالبيت الذي صدره : (قدْني من نصر الخُبَيْبَينِ قدي) وفيه دلالة على أن الحذف يساوي الإثبات في الاستخدام اللغوي 0

للإجابة عن السؤال السابق لا بُدَّ من بيان أنّ إلحاق نون الوقاية لـ (مِنْ و عَنْ) قد ثبت باستقراء كلام العرب ، فصار وجود النون معهما لازماً ، فعُدَّ ذلك الإلحاق أصلاً ، والتخفيف أمر ثانٍ طرأ على الحرفين لعلّة ، والعلّة هنا هي كراهة

---

121 - ينظر الكتاب 370/2-371 ، الضرائر /62 0

122 - ينظر التبيين عن مذاهب النحويين 287/1 0

123 - الكهف /من الآية76 0

124 - وهي قراءة نافع وأبي جعفر وأبي بكر عن عاصم (ينظر السبعة في القراءات /396، التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني /145 ، النشر في القراءات العشر لابن الجزري 313/2) 0

125 - ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج 303/3 ، وإعراب القرآن للنحاس 302/2 0

126 - الحجر / من الآية54 0

127- الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتجب الهمذاني 83/4 0

التضعيف ، فيمكن أن نسَمّي هذا النوع من التخفيف (التخفيف الاضطراري) وهو الذي يلجأ إليها الشاعر لضرورة يقتضيها الوزن أو اللغة ، ولم يكن قصده التخفيف ، فذلك تنبيه إلى أصل مهم ، هو أنّ ما لزم فيه من كلام العرب حكم من الأحكام أو غلب فيه أو كثر ، فهذا يلزم بأن نحكم عليه بالأصالة ، بناء على الكثرة في الاستخدام ، ونسوق مثالاً على ذلك أنّ الأصل في الأسماء الإعراب ، ومن الأسماء ما يخرج من الإعراب إلى البناء لعلّة أوجبت بناءه ، فعندما كثر ذلك في الاستخدام حُكِمَ عليه بأصالة البناء بناء على كثرته ، فيمكن القياس على ذلك 0

وبالنسبة لحذف نون الوقاية من (قدني وقطني) فلم يشر ابن مالك إلى علة الحذف كما فعل ذلك في سابقاتها ، وهذا يشعر بأن الحذف مستخدم ، وإن كان قد جاء في المرتبة الثانية بعد الإثبات ، فمجيئه على هذه الشاكلة دلالة على أن إثبات نون الوقاية فيها هو الأصل ، ولا يعني الحكم بأصالة ثبات النون خروجاً عن كلام العرب ، بل يمكن أن نطلق على النوع من الحذف بـ (الحذف القياسي) ، وهو ينشأ من الخروج عن أصل القاعدة إلى استخدام يوازي الأصل في الاستخدام ، والله أعلم 0

شواهد اسم الإشارة

أولا / قال الشاعر :

ذُمَّ المَنازِلَ بَعْدَ مَنْزِلَةِ اللِّوَى   والعَيْشَ بَعْدَ أولئِكَ الأيَّامِ

الشاهد في هذا البيت (أولئك الأيام) ، حيث ساقه ابن عقيل على مجيء اسم الإشارة (أولئك) للعاقل للإشارة به إلى غير العاقل وهو قوله (الأيام) [128] 0

البيت من بحر الكامل ، وهو للشاعر جرير بن عطية الخطفي ، وهو شاهد على عدم دقة النقل والاعتماد على الرواية من دون التثبت من صحتها ، مما حدا بالنحويين أن يبنوا قاعدة غير صحيحة سرت وترعرعت في كتبهم وقد نقلها الخلف عن السلف ، فعند العودة إلى ديوان جرير وجدنا أن رواية الشاهد (أولئك الأقوام) من قصيدة يهجو بها الفرزدق ، وهي كذلك في كل طبعات الديوان [129] 0

فعلى هذه الرواية فلا شاهد في البيت ، ذلك أن أولئك أشير به إلى العاقل وهو (الأقوام) ، وإن كان هناك نظير لهذا البيت لذكره النحويون من دون أدنى تردد 0

ذهب كثير من المفسرين والنحويين إلى جواز أن يشار بـ (أولئك) للعاقل وغير العاقل واستدلوا على ذلك من القرآن الكريم ، وجعلوا منه قوله تعالى ﭽ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﭼ [130] ، فقد أشار بـ (أولئك) إلى السمع والبصر والفؤاد كونها لغير العاقل ، إلّا أنّ المتأمل

---

[128] - شرح ابن عقيل 132/1 0

[129] - ينظر ديوان جرير / 452 (طبعة دار بيروت للطباعة والنشر في لبنان /1986م) ، شرح ديوان جرير / لمحمد اسماعيل الصاوي / المكتبة التجارية في القاهرة / 551 0

[130] - سورة الإسراء / الآية 36 0

للسياق القرآني في هذه الآية يجد أن لهذه الأعضاء ملامح حسية لها إدراك ومقومات تنزلها منزلة العقلاء ، فتلبسها بذلك لباس الصفات البشرية لما للقرآن الكريم وسياقه من خصوصية في إسناد هذه الملامح الإنسانية إلى كائنات جامدة كالسمع والبصر والفؤاد على وجه الحقيقة وإن كانت تبدو على وجه المجاز كذلك قال أبو عبيدة : (ومن مجاز ما جاء من لفظ خبر الحيوان والممات على لفظ خبر الإنسان قال : (إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسْئولا) [131] ، بل ونجد هذه الخصوصية في الحديث النبوي الشريف ، فعن شَكَل بن حميد (ψ) قال: أتيتُ رسول الله (ρ) فقلت يارسول الله علِّمني تعويذاً أتَعوّذُ به ، فأخذ بيدي ثم قال : (قل أعوذ بك من شر نفسي ومن شر سمعي ومن شر بصري ومن شر لساني ومن شر قلبي ومن شرِّ منيّي) [132] ، فجعل هذه الأعضاء تمتلك من الصفات البشرية ، وكأن لها لساناً ينطق بما اقترف صاحبها من المعاصي إذا أنكرها ، وهذا ما سيكون يوم القيامة ، حيث تشهد الألسن والأطراف حتى جلودهم فيُنْطِقها الذي خلقها أول مرّة ، وعلل بعض المفسرين تنزيل هذه الحواس منزلة العقلاء ؛ لأنها جديرة بذلك إذ هي طريق العقل والعقل نفسه [133] 0

ثانياً / قال الشاعر :

رأيْتُ بَنِي غَبْراءَ لا يُنْكِرونَنِي 00000 ولا أهلُ هَذاكَ الطِّرافِ المُمَدَّدِ

البيت لطرفة بن العبد البكري من معلقته الدالية المشهورة [134] ، أورده ابن عقيل شاهداً على مجيء هاء التنبيه مع الكاف وحدها ولم يجىء باللام [135] ، وقد علل الجرجاوي عدم جواز إتيان الكاف واللام في اسم الإشارة المتقدم عليه الهاء _ أي لا يجوز أن تقول (هذالك) - ؛ لئلا يلتبس بلك الجار والمجرور عند عدم الشكل أو لكراهة كثرة الزوائد أو لأنّ (ها) تدلّ على قرب المشار إليه واللام على بعده وهو منتقض بالكاف [136] 0

قال ابن مالك : بالكافِ حرفاً : دون لامٍ ، أو معَهْ

وِالـلامُ – إنْ قـدَّمْتَ هـا – مُمْتَنِعَهْ

فالمفهوم من كلامه أنّه لا يُجَوِّزُ اجتماع هاء التنبيه مع الكاف و اللام ، وحكم بعض النحويين بقلته ومنهم أبو حيان ، وأما مجيء هاء التنبيه مع الكاف في اسم الإشارة دون اللام فإنّ استعماله غير مقيّد ، ذلك أنّ استقراء الكلام العربي لهذا الاستعمال يدل على عكس ما حُكِمَ عليه ، فقد كثر ورود (هذاك) في لغة العرب ، وقبل ذلك في الحديث النبوي الشريف ، ومنه الحديث الذي رواه عبدالله بن عمرو

---

131 - مجاز القرآن 1/10-11 0

132 - الحديث في المعجم الكبير للطبراني برقم 7225- 7/310 0

133 - ينظر التحرير والتنوير لابن عاشور 15/102 0

134 - ديوانه /31 0

135 - ينظر شرح ابن عقيل 1/134 0

136 - ينظر شرح الجرجاوي على شواهد ابن عقيل /19 0

قال : (صلَّيْنا مع رسول الله (ρ) صلاةَ المغربِ أو غيرها قال : فجلس قومٌ أنا فيهم ينتظرون الصلاة الأخرى قال فأقبلَ إلينا يُسْرِع المشيَ كأنّي أنظرُ إلى رَفْعِهِ إزارَه ليكونَ أحبَّ له في المشي فانتهى إلينا فقال ألا أبْشِروا هذاكَ ربُّكم أمر بباب السّماء الوسطى أو قال باب السّماء ففُتِحَ ففاخَرَ بكم الملائكة 00000) [137] ، ومنه أيضاً الحديث الذي رواه سمرة بن جندب (ψ) قال : كان رسول الله (ρ) يعني مِمّا يُكثِرُ أن يقولَ لأصحابه هل رأى منكم من رؤيا قال فيقصُّ عليه من شاء الله أن يقُصَّ وإنّه قال ذات غداة إنّه أتاني الليلة آتيان 000000 قال قالا لي هذاك مَنْزِلُكَ 0000) [138] ، هذا وفضلاً عن أحاديث نبوية كثيرة ورد فيه استعمال (هذاك) مما يدل على فصاحتها في اللغة 0

وأما استعمالها في الشعر فحدِّث ولا حرج ، ونحن لا نتفق مع محقق الكتاب (الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد) رحمه الله تعالى حينما ذكر أنه لم يقع له مع طويل بحث وكثرة ممارسة نظير لهذا البيت في العربية مما اجتمعت فيه (ها) التنبيه مع كاف الخطاب بينهما اسم إشارة للمفرد [139] ، وإنما الشواهد على ذلك كثيرة في الاستعمال ، ومن أمثلة ذلك قول أبي نخيلة السعدي : هذاكَ إسحاقُ وقَبْضٌ مُهْجِرُ[140]

وكذلك قول أوس بن حجر[141] : يقولُ له الرّاؤون هذاك راكبٌ
يُؤَبِّنُ شخْصاً فوق علياءَ واقفُ

وأنشد الحسن لأعرابي كان يطوف بأمه حول الكعبة [142] :
في بَطْنِكِ المُطّهّرِ المُطَيّبِ 000 كم بينَ هذاكَ وهذا المركبِ

وقال سويد بن منجوف السدوسي يرثي عبدالله ومصعباً ابني الزبير[143] :
يقولون هذاك الزبيريّ هالكٌ 000 فقد ذهبت أبناؤه كلّ مذهبِ

وقال كثير بن عبد الرحمن الخزاعي [144] :
فهذا على بُنيانِ هذاك يبتني 000 بناهُ وكلٌّ مُنْجِبٌ ونَجيبُ

وغير ذلك من الشواهد الكثيرة التي تجعلنا وبكل ثقة أن نحكم بأصالة هذه القاعدة بناء على الكثرة في الاستعمال 0

---

[137] - ينظر الحديث بتمامه في مسند أحمد بن حنبل (الحديث برقم 6860 – 197/2) 0
[138] - الحديث طويل في صحيح البخاري في باب (تعبير الرؤيا بعد صلاة الصبح والحديث برقم 6640- 2585/6) 0
[139] - ينظر قوله في هامش شرح ابن عقيل 135/1 0
[140] - هذا عجز بيت أورده الأزهري في تهذيب اللغة (هجر) 31/6 ، وينظر تاج العروس للزبيدي (هجر) 408/14 0
[141] - ديوانه /44 ، وينظر المعاني الكبير 289/1 0
[142] - ينظر العقد الفريد 404/3 0
[143] - تاريخ مدينة دمشق 257/28 0
[144] - منتهى الطلب من أشعار العرب 145/1 0

شواهد الاسم الموصول

أولاً / قال الشاعر :

نحنُ الّذونَ صَبَّحوا الصّباحا 000 يَوْمَ النُّخَيلِ غارةً مِلْحاحا

البيت من الرّجز والخلاف في نسبة هذا البيت كبير ، وكذلك اختلفت ألفاظه فيما وصل إلينا من مؤلفات ذُكِرَ فيها البيت ، فلم يتفق الرواة على نسبته ابتداءً من أقدمهم ذكراً له وهو أبو زيد في نوادره، وقال ابن عقيل : (وبعض العرب يقولون : الّذون ، في الرفع ، و الّذين في النصب والجر وهم بنو هذيل ، ومنه قوله 00000وذكر البيت) [145] ، وعلى هذا يمكن تقسيم إشكالية هذا البيت على ثلاثة أقسام : إشكالية في النسبة ، وإشكالية في اللفظ ، وإشكالية في الإعراب) 0

أما الاختلاف في النسبة فقد ذكر أبو زيد أن قائل هذا البيت أبو حرب بن الأعلم وهو شاعر جاهلي من بني عقيل ، ورواية البيت على النحو الآتي [146] :

نحنُ الّذينَ صَبَّحوا صباحا 000 يومَ النُّخَيْلِ غارةً مِلْحاحا

فهذه الرواية هي على الأشهر في جعل (الّذين) بالياء وموافقة للغات العرب ، والرواية في ديوان رؤبة على النحو الآتي [147] :

نحنُ اللّذونَ صَبَّحوا الصَّباحا 000 يومَ النُّخَيْلِ غارةً مِلْحاحا

هذه الرواية من الأبيات المفردة التي نُسِبَت لرؤبة في ديوانه ، بمعنى أنها ليست من شعر رؤبة على سبيل الجزم ، ودليل ذلك أن هذا البيت وجد منسوباً لشعراء آخرين ، فقد وجدنا هذا البيت منسوباً إلى ليلى الأخيلية في ديوانها [148] وبالرواية الآتية :

نحن الَّذين صبَّحوا الصّباحا
يومَ النُّخَيْلِ غارةً مِلْحاحا
نحن قَتَلْنا الملكَ الجَحْجاحا

وقد أجاز ابن هشام الأنصاري الإعراب في الاسم الموصول ، وذكر أنها لغة عقيل وهذيل ، واستشهد بالبيت على الرواية الآتية [149] : نحنُ الّذونَ صَبَّحوا الصّباحا

وجعلها السيوطي لغة طيء أيضاً [150] 0

وعلى الرغم من الاختلاف في نسبة هذا البيت إلى قائله ، لابدّ من الإذعان إلى أنه لغة فصيحة صحيحة تكلمت بها العرب آنذاك ، وإن كانت محصورة في قبيلة أوقبيلتين ، ولمّا كان استعمالها قليلاً ، جاء القرآن الكريم بالأشهر والأفصح من هذه اللغات ، وقد يتعدى الأمر إلى الأخذ برسم الكلمة المشهور ، والدليل على ذلك البيت الشعري الذي نحن بصدد الحديث عنه ، فالمثنى من (الذي) يرسم على

---

145 - شرح ابن عقيل 144/1 0

146 - ينظر النوادر /47 0

147 - ينظر الديوان (أبيات مفردة) /172 0

148 - ديوان ليلى الأخيلية /95 (في أبيات مفردة نسبت إليها في قتل دهر بن الحداء بن ذهل بن جعفي)0

149 - ينظر أوضح المسالك 143/1 ، ومغني اللبيب 535/1 0

150 - ينظر همع الهوامع 321/1 0

النحو الآتي (اللّذَيْن) تمييزاً لـه عن الجمع الذي يكون بلام واحدة (الّذين) ، إلا أننا وجدنا في بعض الروايات (اللذون) بلامين ، وهي الرواية التي في ديوان رؤبة العجاج ، وفي ذلك إشارة إلى أنها معربة حالها حال المثنى ، فألحقها بها 0

ومن الملاحظ على شرح ابن عقيل أنه ذكر أنها لغة مشهورة لهذيل ، إلا أن هناك من خالفه في نسبتها لبني عقيل مثلما فعل ابن هشام وغيره وعلى أية حال ، فإنها لغة تكلم بها قوم من العرب ، لهم باع في الفصاحة والبلاغة ، ويعتد بها وبشعرائها في الاستشهاد ، ولا ينبغي إنكارها ، إنما خروجها كان عن المسموع والمألوف من لغات العرب وقبائلها ، وبذلك لا يمكن جعلها قاعدة ؛ لأنّ القاعدة تُسْتَخْرَجُ مما كان مألوفاً ومتداولاً في الاستعمال 0

لذلك قال ابن عقيل : (وبعض العرب يقول : (الّذون) في الرفع ، و(الّذين) في النصب والجر ، وهم بنو هذيل) [151] ، ولفظ (البعض) هو ما ذكره ابن مالك بقوله : وبعضهم بالواو رفعاً نطقا ، وهذا اللفظ فيه إشارة إلى أن قبيلة أو قبيلتين لا أكثر قد تكلمت بهذه اللغة ، والمعروف منهما : هذيل وعقيل 0

لا بدّ من الإشارة إلى أنّ الإعراب من خصائص الأسماء ، ولكن أي الأسماء ؟ الجواب على ذلك هو الأسماء المعربة التي تتغير حركة آخرها بحسب تغير العوامل الداخلة عليها ، ولكن الذي حصل في (اللّذون) أنها أجريت مجرى المثنى الذي في الحكم بالإعراب فعارض شبه الحرف بذلك ، فقاسوا الجمع عليه كون الإعراب أيضاً من خصائصه ، وبذلك تكون العرب قد خرجت عن القاعدة في أنها أنزلت الاسم الموصول المبني الذي لم يختلف عليه النحاة في كونه مبنياً يشبه الحرف منزلة الاسم المعرب ، وهذا الأمر يضعف الاحتجاج بـ(اللذون) ؛ لأنها أصبحت تابعة للمثنى وجرت مجراه ، فإنّ مجرد الاتباع لا يعني دليلاً على إعراب الجاري 0

والملاحظ من كلام ابن مالك في ألفيته ، كذلك وما وجدناه في شرح التسهيل [152] أنه لم يتعرض إلى كون التثنية في (اللذين) حقيقة ولا كونها معربة ، وهذا دليل آخر على كون (اللذون) ليست معربة ، وإنما جعله النحاة لغة لبعض القبائل ، وكون (اللذون) لم يجر على سنن الجموع المتمكنة 0

ثانياً / قال الشاعر :

ما أنت بالحكَمِ التُّرْضى حكومَتُهُ 0000 ولا الأصيلِ ولا ذِي الرّأيِ والجَدَلِ

ثالثاً / قال الشاعر :

مِنَ القَوْمِ الرَّسولَ اللهِ منهم 0000 لهم دانَتْ رِقابُ بَنِ مَعَدِّ

رابعاً / قال الشاعر :

مَنْ لا يَزالُ شاكِراً على الْمَعَه 0000 فهو حَرٍ بعيشَةٍ ذاتِ سَعَه

---

[151] - شرح ابن عقيل 144/1 0

[152] - ينظر ذلك بالتفصيل في شرح التسهيل 213/1-214 0

الشاهد الأول قوله فيه (التّرضى حكومته) حيث أتى بصلة (أل) جملة فعلية فعلها مضارع ، قال ابن عقيل : (وقد شذّ وصل الألف واللام بالفعل المضارع ، وذكر البيت) [153] 0

ذكر كثير من العلماء والمحققين أن هذا البيت من أبيات الشاعر الفرزدق يهجو بها رجلاً من بني عذرة ، إلا أننا لم نجده في ديوانه ، وعلى هذا فالبيت منسوب للفرزدق 0

أما الشاهد الثاني فهو من الشواهد التي لا يُعرَف قائلها ، فقد جاء دليلاً على وصل (أل) بالجملة الاسمية وهو قوله (الرّسول اللهِ منهم) وهو شاذ عند ابن عقيل وغيره [154] 0

أما الشاهد الثالث فهو أيضاً من الشواهد المجهولة القائل ، ولم تنسب في كتب النحويين إلى قائل معين ، والشاهد فيها قوله (المعه) حيث جاء بصلة (أل) ظرفاً وهو شاذ [155] 0

الأصل في الألف واللام أنها من خصائص الأسماء ، وهي من علامات الاسم الخمس التي ذكرها ابن مالك في بداية ألفيته ، فقال :

بالجرّ والتنوينِ والنِّدا وأل 0000 ومسندٍ للاسمِ تمييزٌ حصل

أما وصل الألف واللام بما سبق من الشواهد عند النحاة هو من قبيل الشواذ الذي لا يعتدّ به ، ولكن لمّا كانت الألف واللام قد أخذت معنى الاسم الموصول ، أجاز النحاة دخولها في الاختيار ، واشترطوا أن يكون دخولها على الصفة الصريحة ، وفي ذلك قال ابن مالك : (وصِفةٌ صريحةٌ صِلة أل) [156] ، ونعني بالصفة الصريحة ما كان من اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ، وهي من الصفات الخالصة الوصفية كما ذهب إلى ذلك النحاة [157] ، إلا أن النحاة في هذا الموضع أهملوا شرطاً مهماً لدخول هذه الصفات في صلة (أل) ، وهو أن تكون عاملة عمل أفعالها ، وهذا هو الشرط الذي في رأيي سوّغ دخول الألف واللام في الفعل المضارع ، والشرط الآخر المهم ، وهو دخول (أل) فيما يصلح للتقدير ، فعندما تقول : جاءني القارىء ، فكأنك قلت : جاءني الذي يقرأ ، وعندما تقول : جاءني المنطلق ، فكأنك قلت : جاءني الذي ينطلق ،وقس على ذلك 0

وكذلك الأمر في دخول (أل) الموصولة على الفعل المضارع الذي أنكره كثير من النحويين البصريين وعدّوه من الشاذ الذي لا يقاس عليه ، حتى قال أبو زيد : (لا يجوز إدخال الألف واللام على الأفعال ، فإنْ أريد بها (الذي) كان أفسد في العربية ، وكان لا يلتفت إلى أيّ شيء من هذه الروايات التي تشذّ عن الإجماع والمقاييس) [158] ، إلا أنّ الذي ذكره فيه نظر ، وذلك من جهة أن دخول (أل) على المضارع قد كثرت فيه الروايات ، وكثرة الروايات في هذه المسألة لا يعني الحكم عليها بالشذوذ أو الندرة لذلك قال ابن مالك : (وكونُها بمعربِ الأفعالِ قلّ) فحكم عليها بالقلة ،

---

153 - شرح ابن عقيل 156/1 0

154 - المصدر نفسه 158/1 0

155 - المصدر نفسه 160/1 0

156 - المصدر نفسه 155/1 0

157 - ينظر المقاصد الشافية 481/1 0

158 - النوادر في اللغة /67-68 0

ولا يخفى على ذي لب أن القلة توحي أنها في حكم الجواز ، وبذلك أبعدنا عنها إطلاق الندرة أو الشذوذ ، وهذا يوحي أيضاً بجواز وصلها بالمضارع اختياراً ، في ضرورة يلجأ إليها الشاعر حين الحاجة إليها ، فضلاً عن أنها تعد من الموصولات ، وليست (أل) التي للتعريف ، فالأمر وارد وسائغ على الرغم من قلته وبعده عن القياس ، ناهيك عن أن علماءنا المتقدمين هم الأقرب إلى عهد جمع اللغة وتصنيفها معتمدين على الشواهد التي وردت عندهم ، ومنها بالتأكيد شواهد دخول (أل) الموصولة على المضارع 0

وإليك أمثلة على ذلك :

قال الشاعر [159]:

فَذُو المالِ يُعطَى مالَه دون عِرْضِهِ 0000 لِما نابَه والطارقُ اليَتَعَهدُ

قال ابن عصفور : الذي يتعهد 0 وورد البيت برواية (اليتعمل) في الخزانة [160] ، وفي الضرائر [161] ، على تقدير : الذي يتعمل 0

وقال ذو الخَرِق الطُّهَويُّ [162]:

يقولُ الخَنا و أبغضُ العُجْمِ ناطقاً 0000 إلى ربّنا صوتُ الحِمارِ اليُجَدَّعُ

وقال :

فيَسْتَخْرِجَ اليَربوعَ من نافِقائه 00000 ومِن حُجْرِهِ ذو الشَّيْحةِ اليَتَقَصّعُ

ورواية ابن عصفور [163]:

ويستخرِجُ اليربوعَ من نافقائه 0000 ومن حُجْرِهِ بالشّيحة اليَتَقَصّعُ

يريد : الذي يُجدّع ، والذي يُتَقصّعُ

وقال الشاعر[164] :

أخَفْنَ أطنابي إنْ سَكَتْنَ وإنّني 00000 لَفِي شُغُلٍ عن ذحلي اليُتَتَبَّعُ

قال الأزهري : (أراد ذحل الذي يتتبّعُ ، فطرح الذي وأقام الألف واللام مقامه ، وهي لغة لبعض العرب) [165] 0

ورواه ابن عصفور على النحو الآتي [166] :

أحين اصطَفاني أنْ سكتُ وإنّني 0000 لفي شُغُلٍ عن رحلي اليُتَتَبّعُ

قال الأزهري : وأنشد الفراء في مثله[167] :

أخفن أطنائي إنْ سكتّ وإنّني 000 لفي شُغُلٍ عن ذحلها اليُتَتَبّعُ

---

159 - ورد البيت بهذه الرواية غير منسوب لأحد في ضرائر الشعر لابن عصفور /288 0

160 - الخزانة 11/1 0

161 - الضرائر للألوسي /302 0

162 - النوادر لأبي زيد /67 ، شرح المفصل 25/1 ، الإنصاف في مسائل الخلاف /97، 197 ، الخزانة 488/2 0 والرواية الجيدة عند أبي زيد (المتقصّع ، المُجَدّعُ) 0

163 - ضرائر الشعر /289 0

164 - الشاعر سلامان الطائي ، نسبه إليه الأزهري (مادة تبع)

165 - المصدر نفسه

166 - ضرائر الشعر /288 ، والخزانة 14/1 0

167 - تهذيب اللغة (مادة فن)

برواية (أطنائي، ذحلها) ، ولم أجد هذه الرواية في معاني القرآن للفراء 0
وقال الشاعر [168] :
لا تَبْعَثَنّ الحرْبَ إنّي لك0000 اليُنْذِرُ من نيرانها فاصْطَلِ
يريد : الذي يُنذِر

وقال الشاعر[169] :
وليس اليرى للخِلِّ مثل الذي يرى 0000 له الخِلُّ أهلاً أن يُعَدَّ خليلا
والتقدير : الذي يرى
كل هذه الروايات ، وهناك روايات أخرى ، تدل على دخول (أل) الموصولة على الفعل في الاختيار ، وليس على الشذوذ والندرة ، وليس لما ذهب إليه أبو علي الفارسي من جعل هذا النوع من الشاذ في الاستعمال والقياس[170] ظناً منه أنه لا يوجد منه إلا بيت أو بيتان ، وظناً منه أيضاً أن موضع الفعل على خلاف التخصيص على اعتبار أن هذه (أل) للتعريف ، والحق غير ما ذهب إليه وقرّره ، فجميع المواضع التي ذكرناها جاز فيها القياس ، وإن كان على ضعف ، إلا أننا يمكن أن نحدد لذلك شروطاً ثلاثة :
الأول / أن ما كان بمعناه قد دخل في حكمه ، ونعني بذلك أن السياق هو المحدد لمعنى اللفظ ، فلما كانت (أل) التي أصلها للتعريف والتخصيص عند دخولها على الأسماء قد دخلت على الفعل ، وقرر العلماء أنها بمعنى الاسم الموصول ، وبالتالي قد دخلت في حكمه ، وهو ماذهب إليه الجمهور ، والدليل على اسميتها أمور منها : عود الضمير عليها نحو : قد أفلحَ المتّقي ربَّه ، والتقدير : الذي يتّقي ربه ، ومنها استحسان خلو الصفة معها عن الموصوف نحو : جاء الكريم ، فلولا أنها اسم موصول قد اعتمدت الصفة عليه كما تعتمد على الموصوف لقبح خلوها عن الموصوف ، ومنها أيضاً إعمال اسم الفاعل معها بمعنى المضي فلولا أنها اسم موصول واسم الفاعل في تأويل الفعل لكان منْعُ اسم الفاعل معها أحقّ منها بدونها ، ومنها أيضاً استدلال ابن برهان على موصوليتها بدخولها على الفعل بأن حرف التعريف في اختصاصه بالاسم كحرف التنفيس – السين- في اختصاصه بالفعل ، فكما لا يدخل حرف التنفيس على اسم لا يدخل حرف التعريف على فعل ، فوجب اعتقاد الألف واللام في : الترضى واليجدع واليرى أسماء بمعنى الذي لا حرف تعريف [171] ومنها أيضاً دخولها على الفعل المضارع 0
الثاني / دخولها على الفعل المضارع جاء لمشابهته لاسم الفاعل ولاسم المفعول في العمل ، ومسوّغ قاعدة المشابهة هذه أن اسم الفاعل يعمل عمل فعله ، وكذلك الحال في اسم المفعول ، وقد وضع العلماء لذلك شروطاً تناثرت في كتبهم ومؤلفاتهم ، وهذا هو السبب في دخول (أل) الموصولة على الفعل المضارع دون الماضي ، وفي ذلك قال الآلوسي: (دخلت -أل الموصولة- على مضارع مبني

---

168 - البيت لا يعلَم قائله في أغلب المصادر التي ذكرته : ضرائر الشعر /288 ، والضرائر للآلوسي /302 0
169 - ورد البيت غير منسوب في شرح التسهيل 201/1 ، والمقاصد الشافية 486/1 0
170 - ينظر المسائل العسكريات 83/1 0
171 - ينظر قول ابن برهان في شرح التسهيل 201/1-202 0

للمفعول ، إنما تدخل عليه لمشابهته لاسم المفعول نحو : اليُجَدّع واليُقصّع ، وإذا دخلت على مضارع مبني للفاعل ، إنما تدخل عليه لمشابهته لاسم الفاعل) [172] 0

ولتأييد ما ذهبنا إليه أن كل ذلك عند ابن مالك غير مخصوص بالضرورة ، لتمكن القائل أن يقول : ما أنت بالحكم المرضي حكومته ، بجعل اسم المفعول بدل الفعل المضارع ، ولتمكن القائل أن يقول أيضاً : إلى ربنا صوت الحمار يُجدع ، ولتمكن الآخر أن يقول : ما من يرى ، وذكر أنهم إذ لم يفعلوا ذلك مع الاستطاعة إليه ، فذلك إشعار بالاختيار وعدم الاضطرار ، وفي ذلك قال : (وأيضاً فمقتضى النظر وصل الألف واللام ، إذ هما من الموصولات الاسمية ، بما توصل به أخواتها من الجمل الاسمية والفعلية والظروف ، فمنعوها ذلك حملاً على المعرِّفة ؛ لأنها مثلها في اللفظ ، وجعلوا صلتها ما هو جملة في المعنى ومفرد في اللفظ ، صالح لدخول المعرفة عليه ، وهو اسم الفاعل وشبهه من الصفات ، ثم كان في التزام ذلك إيهام أن الألف واللام معرفة لا اسم موصول ، فقصدوا التنصيص على مغايرة المعرفة ، فأدخلوها على الفعل المشابه لاسم الفاعل وهو المضارع فلما كان حاملهم على ذلك هذا السبب ، وفيه إبداء ما يحق إبداؤه ، وكشف ما لا يصلح خفاؤه ، استحق أن يجعل مما يحكم فيه بالاختيار ، ولا يخص بالاضطرار ولذلك لم يقلّ في أشعارهم) [173] 0

الثالث / كثرة دخولها على المضارع جاء مقارنة بقلة دخولها على الجملة الاسمية كما في قول الشاعر : من القوم الرسول الله منهم ، فلا يخفى على مدرك أن دلالة السياق توحي بأن (أل) الداخلة على (الرسول) هي الموصولة ، فيكون المعنى : الذين رسول الله منهم ، وكذلك مقارنة بقلة دخولها على الظرف كما أسلفنا في قول الشاعر: لا يزال شاكراً على المعه ، فيكون المعنى : على الذي معه 0

إنّ الذي نريد أن نقرّره في هذا الباب أن دلالة السياق هي الحاكمة للألفاظ ، وهي التي تسوق الألفاظ الى التركيب المناسب ، وذلك بغض النظر عن كون ذلك التركيب خرج للضرورة أم لم يخرج وهو ما أراد ابن مالك رحمه الله أن ينبّه إليه ، كذلك التنبيه إلى قياس (أل) الموصولة على سائر الموصولات الأخرى في دخولها على الفعل ، وكذلك التنبيه إلى التفريق بين (أل) التعريف ، و(أل) الموصولة ، ولكن هذا لا يعني أن يكون معنى الضرورة عند النحويين أنه لا يكون في هذا الموضع غير ما ذُكَر ، وفي ذلك يقول الشاطبي: (إذ ما من ضرورة إلا ويمكن التعويض عنها بألفاظ جارية على القياس الصحيح ، فقد يكون للمعنى عبارتان أو أكثر ، واحدة منها يلزم فيها ضرورة ، إلا أنها مطابقة لمقتضى الحال ، ومفصحة عنه أوفى ما يكون ، والتي صحَّ قياسها ليست بأبلغ في ذلك من الأخرى ولا مرية أنهم في هذه الحال يرجعون إلى الضرورة ، إذ كان اعتناؤهم بالمعاني أشدّ من اعتنائهم بالألفاظ) [174] 0

خامساً / قال الشاعر :

---

172 ـ الضرائر /302 0

173 ـ شرح التسهيل 202/1 0

174 ـ المقاصد الشافية 495/1 0

رأَيْتُكَ لَمّا أنْ عَرَفْتَ وجوهَنا 0000 صدَدْتَ وطِبْتَ النَّفْسَ يا قيسُ عن عمْرو

البيت من بحر الطويل وهو للشاعر راشد بن شهاب اليشكري [175] ، وهذا هو الاسم الصحيح للشاعر وليس كما ذكره المحقق محيي الدين عبد الحميد رحمه الله باسم (رشيد) حيث ذكره العيني بهذا الاسم في مقاصده [176]، وزاد أن التوزي نقل عن بعضهم قوله إن البيت مصنوع ، وليس كذلك ، والشاهد فيه قوله : (طبت النفس) حيث أدخل الألف واللام على التمييز(النفس) اضطراراً كما ذكر ذلك ابن عقيل ، وذهب الكوفيون إلى جواز كون التمييز معرفة ، والألف واللام عندهم غير زائدة [177] 0

إلا أن البيت ورد برواية أخرى عند السيرافي وهي [178] :

رأيْتُكَ لَمّا أنْ عَرَفْتَ جلادنا 0000 رَضيتَ وطِبْتَ النّفْسَ يا بكرُ عن عمرِو

تعد مسألة تعريف (التمييز) من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين ، إلا أننا لم نجدها مذكورة في الكتب التي تناولت الخلاف النحوي مثل كتاب الإنصاف لابن الأنباري ، أو كتاب التبيين عن مذاهب النحويين للعكبري ، وربما تعد من الإجازات المنفردة عند الكوفيين والتي لا ترقى إلى مستوى القاعدة ، فهناك من البصريين من ذهب إلى جواز تعريف التمييز ومنهم ابن الطراوة النحوي [179] ، فإجازة الكوفيين لتعريف التمييز تجعل (أل) معرفة ، وهو الذي يأباه أشهر البصريين ، فيجعلون (أل) زائدة ، والزائدة هي الداخلة على المعرفة ، ولا تدخل على النكرة 0

فالتنكير في التمييز لازم قياساً ؛ لأنه إنما يكون وضْعُهُ أن يكون بياناً لما استُبْهِمَ ، وهو المعنى الذي يتحمله ، فالعدول إلى التعريف فيه من غير حاجة تستدعي التعريف إنما هو تحَمّل ما لا يُتَحمّل وتكلُّف ما لا يُتَكلّف ، وهو الأمر تأباه حكمة العرب ، كذلك أن التمييز لم يوضع ليُخْبَر عنه أصلاً ، والتعريف إنما يدخل الاسم ، من حيث تحصل الفائدة بالإخبار عنه ، فما لا يُخْبَر عنه لا حاجة لتعريفه ، والأمر الثالث أنّ التمييز تفسير لمبهم ، فلم يحتج إلى التعريف قياساً على الحال ، والأمر الرابع أنه لو صحَّ تعريفه لصحَّ إضماره ، ولكن إضماره لا يصحّ ولم يأتِ في كلام العرب مضمراً ، فعلى هذا عدم جواز تعريفه [180] 0

ولكن الإشكالية في السماع ، وهي التي أوجدت الخلاف ، فقد سُمِعَ في لسان العرب أن التمييز أتى معرّفاً ، فقد قالت العرب : غَبنَ فلانٌ رأيهُ ، و وَجع بطنَه و

---

[175] - ورد بهذا الاسم في المفضليات بشرح الأنباري /615 ، وينظر شرح اختيارات المفضل /1325 0

[176] - ينظر المقاصد النحوية 502/1 ، 225/3 0

[177] - ينظر شرح ابن عقيل 182/1 0

[178] - ينظر المقاصد الشافية 527/3 0

[179] - ينظر رأي ابن الطراوة في شفاء العليل في إيضاح التسهيل 559/2 ، ارتشاف الضرب 1633/3، شرح الجمل لابن عصفور 281/2 ، والمساعد على تسهيل الفوائد 66/2 0

[180] - ينظر المقاصد الشافية 526/3 0

ظهره [181] ، وكذلك البيت السابق ، وجعلوا منه قوله تعالى (إلا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ) [182] ، ومنه قول الشاعر[183] :

عَلامَ مُلِئْتَ الرُّعْبَ والحَرْبُ لم تَقِدْ 0000 ولم تُسْتَعْمَلِ البيضُ والسُّمُرُ

والتقدير : مُلِئْتَ رُعباً ، كما في قوله تعالى : (ولَمُلِئْتَ منهم رُعِباً) [184] ، فهذا كله من باب إجازة المعرفة للتمييز ، إلا أن ابن عقيل ، وبناءً على مذهبه البصري جعل هذه الألف واللام من الداخلة اضطراراً على التمييز ، إلا أن المتأمل في هذا البيت وغيره مما استشهد به النحويون يُتأول له غير ما ذُكِر ، وذلك من جهة أن على الشاعر أن يجعل الضرورة آخر الوسائل التي يلجأ إليها ، منساقاً بذلك للقواعد التي أقرّها علماء العربية بناءً على الاستقراء اللغوي ، وهذا هو ما نطلق عليه (الاضطرار) ، فإنّ مما جاء في الشعر مما يمكن تحويله إلى ما ليس بضرورة فليس حكمه بهذا حكم الضرورات ، فإذا نظرنا إلى ما عدّه ضرورة هنا ، وجدنا بالإمكان انسياقه إلى غير جهة الضرورة ، فكان يمكن للشاعر أن يقول : (ونفسٍ طِبْتَ يا قيسُ عن عمرِو) ، وذلك بناء على جواز تقديم التمييز على عامله وإن كان قليلاً في كلام العرب ، فهو ليس بضرورة ، فابن عقيل في قوله : (والداخلة اضطراراً) لم يوازن بين رأي ابن مالك الذي نص على زيادة الألف واللام [185]) ، وبين ما يمكن للشاعر تحويله إلى ما ليس بضرورة 0

وإذا كان بالإمكان تقسيم زيادة الألف واللام على قسمين : زيادة مطلقة وهي زيادة لقصد معين للتعريف مثلاً كما في : قبَضْتُ الأحد العشر درهماً ، وزيادة مقيدة أو ملجئة وهذه التي نقصدها : وهي التي يلجأ إليها الشاعر لضرورة اقتضاها الوزن أو غير ذلك مما يحكمه السياق ، ومن ذلك نخلص إلى أنّ التمثيل ليس في محله على ما قررنا وفصّلنا القول فيه ، كذلك الحال في البيت الذي يليه وهو قوله [186] :

سادسا / وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ اَكْمُؤاً وعساقِلاً 0000 ولَقَدْ نَهَيْتُكَ عن بناتِ الأَوْبَرِ

فالبيت من الشواهد التي لا يُعرَف قائلها ، وقد وهم الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد رحمه الله عندما ذكر أن البيت قد ورد عند أبي زيد في نوادره ، فهو غير موجود في الكتاب ، وقد ورد غير منسوب في المقتضب [187] والمنصف [188]والمحتسب [189])والخصائص [190] ، وقد اتفقت جميع المصنفات التي ورد فيها الشاهد على رواية واحدة ، والشاهد فيه قوله : (بنات الأوبر) حيث زاد (أل) في الاسم العلم مضطراً ؛ لأن بنات الأوبر علم على نوع من الكمأ رديء ، وكما هو

---

181 - ينظر منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك /221 0

182 - البقرة / من الآية 130 0

183 - البيت مجهول القائل في شرح التسهيل 386/2 ، والمساعد65/2 ، وورد الشطر الأول منه في همع الهوامع 252/1 0

184 - الكهف / من الآية 18

185 - ينظر شرح التسهيل 293/1

186 - شرح ابن عقيل 181/1 0

187- المقتضب 48/4 0

188- المنصف 134/3 0

189 - المحتسب 224/2 0

190 - الخصائص 58/3 0

معلوم أن العلم لا تدخله (أل) كونه معرّفاً ، والمعرَّف لا يُعرَّف ، فأطلق عليها الزائدة غير اللازمة ، ونقرر في هذا البيت ما قررنا في سابقه من أنه كان يمكن للشاعر أن يحوله مما لا ينساق فيه إلى الضرورة لو كان حذف (الألف واللام) من (بنات الأوبر) ، فيكون (بنات أوبر) ولا يتأثر الوزن بهذا ، وإنما في البيت زحافة ، ألا وهي (الوَقْص) [191] ، فلم يضطر بذلك إلى زيادة الألف واللام ، وعلى هذا فجَعْلهُ من الاضطرار على مذهبه غير صحيح ، والله أعلم بالصواب 0

شواهد المبتدأ والخبر

أولا / قال الشاعر :

قَوْمي ذُرَا المجدِ بانوها وقد عَلِمَت 0000 بِكُنْهِ ذلك عدنانٌ وقحطانُ

دأب كثير من النحويين على الاستشهاد بالشاهد المجهول القائل ، وبعضهم بنى عليه قواعد سارت وترعرعت فروعها إلى يومنا هذا ، وأوصلوا الأمر إلى تقديم هذه الشواهد على التي يعرف قائلها توكيداً لا تشكيكاً ، والبيت الذي نحن بصدد الحديث عنه خير شاهد على ذلك ، فهو من الأبيات التي لا يُعرَف قائلها ، ويعد هذا الشاهد وغيره من الشواهد المجهولة القائل السبب الرئيس لكثير من مسائل الخلاف النحوي ، فالشاهد فيه قوله : (قومي ذرا المجد بانوها) حيث جاء بخبر المبتدأ مشتقاً وهو (بانوها) ولم يبرز الضمير مع أن المشتق ليس وصفاً لنفس مبتدئه في المعنى ، وإذا أراد إبراز الضمير لقال : (بانوها هم) ، وعلل بعضهم عدم إبراز الضمير ؛ وذلك ارتكاناً على انسياق المعنى المقصود إلى ذهن السامع من غير تردد ، فلا لبس في الكلام بحيث يُفهَم منه معنى غير المعنى الذي يقصد إليه المتكلم ؛ فلا يمكن على هذا أن يكون (بانوها) هو في المعنى وصف للمبتدأ الثاني الذي هو (ذرا المجد) ، فـ(ذرا المجد) مبنية وليست بانية ، فالباني هم القوم [192] ، أي : إنّ حذف الضمير هنا جاء لأمن اللبس 0

وعلى كل حال فهذه المسألة من المسائل الخلافية التي وردت في كتب الخلاف النحوي [193] ، وتتعلق بقضية إبراز الضمير في اسم الفاعل والصفة المشبهة بين الوجوب والجواز ، فإذا جرى اسم الوصف على غير صاحبه – على غير ما هو له- وجب إبراز الضمير عند البصريين ، وإلى ذلك ذهب المبرد [194] ، قال ابن الشجري : (اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو خبراً أو وصفاً لزمك إبراز ضمير المتكلم والمخاطب والغائب مخافة اللبس) [195] 0

والكوفيون لم يوجبوا ذلك ، وقد ورد من إجازتهم بذلك في القرآن الكريم ، ومنه قوله تعالى :(فظلّتْ أعناقهم لها خاضعين) [196] ، فقد ذكر أهل الكوفة ومنهم الفراء والكسائي و أبو عبيد ، فالتقدير عند الفراء : أنّ الأعناق إذا خضعت فأربابها خاضعون ، وبذلك قد جعل الفعل للأعناق والخضوع للرجال [197] ،

---

191 - الوقص في الوزن : حذف التاء من مُتَفاعِلُن وذلك جائز : ينظر المقاصد الشافية 567/1 0

192 - ينظر هامش شرح ابن عقيل 208/1 0

193 - وردت المسألة في الإنصاف برقم / 8 ، وفي التبيين عن مذاهب النحويين /259 ، وفي ائتلاف النصرة برقم /5 0

194 - ينظر المقتضب 3/93-94 0

195 - أمالي ابن الشجري 314/1 0

196 - الشعراء / من الآية 4

197 - ينظر معاني القرآن 277/2 0

فالإخبار عن الهاء والميم في (أعناقهم) لا عن الأعناق ، فيكون التقدير : خاضعين هم [198] ، وكذلك قد ورد في الحديث النبوي الشريف ، ومنه قوله (ε) من حديث طويل : (إنّ عذابك بالكفار ملحق) ، قال الطبري : (وأما قوله : إن عذابك بالكفار ملحق ، فإن معناه : إن عذابك بالكفار ملحق أنت ، فاستغنى بذكره مكنياً عنه في قوله : عذابك من إعادته مع قوله : ملحق) [199] ، وورد في الشعر أيضاً ومنه الشاهد المذكور سابقاً ، وكذلك منه قول الشاعر[200] :

ترى أرباقَهم مُتَقَلّديها 000 كما صَدِئَ الحديدُ على الكماةِ

ولم يقل : متقلديها هم ، فحذف الضمير ، وهذا عند الجمهور لا يجوز ، وإنما هو على حذف مضاف والتقدير : ترى أصحاب أرباقها ، فحذف المضاف وأبقى المضاف إليه ، وهذا التقدير حكم عليه بالتكلف واختار مذهب الكوفيين فقال : (وتكلف بعض المتعصبين فقال : تقدير البيت : ترى أصحاب أرباقهم متقلديها ، والصحيح حمل الأبيات على ظاهرها دون تكلف ما يتم المعنى بعدمه) [201] 0

مما تقدم نفضي إلى أن الأبيات المجهولة القائل تؤدي إلى التأويل ، فينقسم النحويون على فريقين أثر ذلك : فريق يريد الحفاظ على القاعدة النحوية بكل الوسائل الممكنة ، ومنها اللجوء إلى التأويل الذي من آثاره السلبية على السياق أنه يثقل كاهل المعنى ، وإن كان المعنى لا يحتاج إليه ، وفريق يريد التخفيف واضعاً في الحسبان اختصار طرق الوصول إلى المعنى ، وبلا شك فإن الفريق الثاني هو المختار والمؤيد رأيه أينما وجد ، وهذا لا يجعل هذا الشاهد يدخل في الشذوذ أو الندرة إنما هو على القلة لورود ذلك في لسان العرب 0

ثانياً / قال الشاعر :

فيا رَبِّ هل إلا بكَ النَّصْرُ يُرْتَجى 00000عليهم وهل إلا عليكَ المُعَوَّلُ

البيت من شعر الكميت بن زيد الأسدي ، وقد سقط من ديوانه على وفق ما ذكر محقق الديوان ، فوُجِد في المفردات ، وهو غير منسوب في بعض المؤلفات التي استشهدت به ، وفي ديوانه برواية (النّضر) بالضاد بدل (النّصر) بالصاد ، ولم يرد ضمن قصيدة الهاشميات التي مدح الشاعر فيها بني هاشم [202] 0

جاء هذا البيت في محضر وجوب حصر الخبر بـ(إلّا) وتقديمه على المبتدأ فقال ابن عقيل : (وقد جاء التقديم مع (إلّا) شذوذاً 00 وذكر قول الشاعر (البيت) 0000ثم قال : الأصل ((وهل المُعَوَّل إلّا عليكَ)) فقدَّم الخبر) [203] 0

فالشاهد في البيت (وهل إلا عليك المعوّل) حيث قدّم الخبر المحصور بـ(إلا) في هذا الموضع وجوباً ، أمّا الموضع الأول ، وهو قوله (هل إلا بك النصر يرتجى) فعلى اعتبار أن جملة الخبر هي (يرتجى) الفعلية ، وبالتالي فلا شاهد فيها كونها أفادت الاحتمال ، فلا تعدّ دليلاً يُحتَجّ به ، وقد أجمع النحاة على شذوذ التقديم في

---

198 - ينظر الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد 45/5 0

199 - ينظر تهذيب الآثار مسند ابن عباس 390/1 0

200 - البيت مجهول القائل في كثير من المصادر التي ورد فيها ومنها معاني القرآن للفراء 277/2 ، والإنصاف : المسألة /59 ونسبه الطبري إلى الفرزدق : تهذيب الآثار 390/1 0

201 - شرح التسهيل 308/1 0

202 - ديوانه /333، وينظر سر صناعة الإعراب 139/1 ، شرح التصريح 173/1 ، شرح الأشموني 99/1، همع الهوامع102/1 0

203 - شرح ابن عقيل 235/1-236 0

الموضع الثاني ، إلا أن ابن مالك أجاز ذلك التقديم بقوله : (الأصل تأخير الخبر ، ويجوز تقديمه إن لم يوهم ابتدائية الخبر ، أو فاعلية المبتدأ ، أو يقترن بالفاء ، أو بـ(إلّا) لفظاً أو معنى في الاختيار) [204] 0

ومن الملاحظ حصول التناقض في الحكم على هذا البيت وخصوصاً بين شارح ألفية ابن مالك (ابن عقيل) الذي قال بشذوذه ، وقد سكت عنه ابن مالك في الألفية ، وبين ما حكم عليه ابن مالك نفسه في التسهيل بالجواز ووروده بالاختيار في الشعر ، وحكم عليه الشاطبي في شرحه على الألفية[205] بالندرة وعدم القياس عليه ، وهذا التأرجح يعود لعدم وجود نظير لهذا البيت في العربية ، كما أنه ليس لغة يتكلم بها الشاعر واستعملها ضرورة توصله إلى الوزن الذي يبتغيه لذلك يمكن أن يدخل في باب جديد نطلق عليه باب (الاضطرار المعنوي) وهذا الباب قد يلجأ إليه الشاعر لتقييد وتخصيص المعنى ، فـ(المعوّل) هنا باب من أبواب التوكل على الله في هذا البيت فقدّم الجار والمجرور (الخبر) على المبتدأ وكلّها حُصِرت بـ(إلا) أراد هنا أن يكون كل ذلك على الله عز وجل دون غيره ، وبعض البلاغيين أجاز ذلك خضوعاً للسياق المطروح والله أعلم 0

ثالثاً / قال الشاعر :

خالي لأنتَ ومَنْ جريرٌ خالُهُ 0000 ينَلِ العلاءَ وَ يَكْرُمِ الأخوالا

هذا البيت من الشواهد التي لا يُعرَف قائلها ، ولم أعثر له على قائل فيما بين يدي من المصادر ، وقد تطرقت إليه الاحتمالات الإعرابية وذلك لسببين : أحدهما : كثرة الشواهد التي تضمنها البيت والتي فيها خروج عن القاعدة النحوية مما جعل النحويين يقدّرون ويلجؤون إلى التأويل لإبقاء الشواهد في دائرة القاعدة النحوية التي لا مناص من الدخول فيها ، ومن هذه الشواهد قوله (ينلِ العلاء) حيث جزم الفعل المضارع مع العلم أنه لم يسبقه ناصب أو جازم ، وكان الأولى أن يقول : (ينال العلاء) ، إلا أنه حذف عين الفعل (الألف) فصارت (ينل) ، وكذلك قوله (ويكرم الأخوالا) ، فإن (الأخوال) تمييز ، وقد جاء به معرفة ، وهذا لا يجوز عند جمهور البصريين ، وقد أجاز الكوفيون ذلك ، فضلا عن الشاهد الذي نبحث عنه ، وهو قوله (خالي لأنت) حيث دخلت لام الابتداء على المبتدأ (لأنت) الذي تأخر عن خبره المتقدم (خالي) ، وقد حكم عليها ابن عقيل بالشذوذ كما حكم على سابقتها ؛ وعلّل أن لام الابتداء لها صدر الكلام[206] ، وبلا شك فإن (خالي) معرفة ، والضمير المخاطب (أنت) معرفة أيضاً ، وهذا يحتمل وجهين آخرين وهما : أن يكون (خالي) مبتدأ أول ، و (أنت) خبر لمبتدأ محذوف والتقدير (لهو أنت) والجمل الاسمية خبر للمبتدأ الأول ، والاحتمال الثاني أنه أراد (لخالي أنت) إلا أنه أخّر اللام للضرورة ، وعلى هذا يمكن أن تلاحظ أن البيت كلّه من أوله إلى آخره شذوذ وضرورة ، فضلاً عن كونه مجهول القائل ، وبذلك يسقط الاستدلال به ، وقد نحكم عليه بأنه مصنوع ؛ لأنه ليس لهذا البيت نظير في العربية في كثرة الشذوذ ، وقد

---

[204] - شرح التسهيل 295/1 0 وينظر تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد 938/1 0

[205] - ينظر المقاصد الشافية 72/2 0

[206] - ينظر شرح ابن عقيل 238/1 0

لجأ إليه الشاعر بلا مسوّغ ، فأيّ ضرورة هذه توقع الشاعر في هكذا مزالق تفرّع وتشعّب إلا أنه أراد الحفاظ على الوزن لا أكثر ؟! 0

وهناك أمر آخر ينبغي الإشارة إليه ، وهو أن لام الابتداء تفيد تأكيد موصوفية المبتدأ بالخبر ، وهي تدل على حالة من حالات المبتدأ وصفة من صفاته ، فوجب دخولها على المبتدأ ؛ لأنّ العلة الموجبة لحكم في محل لا بُدّ وأن تكون مختصة بذلك المحل ، ولا يتبادر إلى الذهن أن دخولها على خبر (إنّ) ضرورة كونها في الأصل تدخل على المبتدأ ، فإذا قلنا : إنّ زيداً لناجحٌ ، صحّ ذلك ، وبيانه أنه لا يجوز أن نقول: إنّ لزيداً ناجحٌ ؛ لنّ (إنّ) للتأكيد ، واللام للتأكيد ، ودخول حرف تأكيد على حرف تأكيد ممتنع ، ولمّا استحال ذلك تحوّلت اللام للدخول على خبر (إنّ) ، وهذا بطبيعة الحال لا يدخل في باب الضرورة ، وهذا يقطع بصدارتها في الكلام فلا تتأخر عن الخبر والله أعلم 0

رابعاً / قال الشاعر :

لَوْلا أبوكَ و لَوْلا قبلَه عُمَرٌ 0000 ألْقَتْ إليكَ مَعَدٌّ بالمَقاليدِ

البيت لأبي عطاء السندي أحد الشعراء المخضرمين في الدولتين الأموية والعباسية واسمه أفلح بن يسار وهذا البيت من ضمن قصيدة يمدح فيها يزيد بن عمر بن هبيرة ، ورواية صدر البيت في الأغاني [207] : و لولا يزيد و لولا قبلَه عُمَر

وعند الشاطبي [208] : و لولا يزيد و لولا بَعْدَه عُمَر

أورد ابن عقيل هذا الشاهد في محضر حديثه عن مواضع وجوب حذف الخبر ، وأول هذه المواضع أن يحذف الخبر وجوباً بعد (لولا) الامتناعية نحو : لولا زيدٌ لأتيتُكَ ، فيكون التقدير : لولا زيدٌ موجودٌ لأتيتكَ [209] ، إلا أن هذا الحذف ليس على سبيل الإطلاق ، لذلك قال ابن مالك : (وبعد لولا غالباً حَذْفُ الخبر) [210] ، فالشاهد فيه قوله : لولا قبله عمر ، حيث ذكر فيه الخبر وهو قوله (قبله) مع كون ذلك المبتدأ واقعاً بعد لولا التي يجب فيها حذف خبر المبتدأ الواقع بعدها ، وقد حكم عليه ابن عقيل بالشذوذ ، فهنا قد حصل التناقض ، فقول ابن مالك (غالباً) هو تقييد للحذف الواجب وإن كان الغالب فيه الحذف وذلك بمقتضى معنى (لولا) إذ هي حرف امتناع لوجود ، فقوله (غالباً) يوحي بأن حذف الخبر قد يكون جائزاً ، والحذف الجائز هو ما دلّ عليه دليل نحو : لولا أنصارُ زيدٍ حَمَوه لهلكَ ، فلو حذف الخبر هنا وهو (حَمَوه) لجاز ، وذلك للعلم به ، بمعنى أن ذكر الخبر في لولا أو حذفه سواء في هذا السياق ، ومن أمثلته الشاهد الذي نحن بصدد الحديث عنه ، فقوله : لولا قبله عمر ، يمكن حذف الخبر وهو الظرف وذلك للعلم به كونه قد قصد به الخليفة ، إلا أنه انتزع من العَلَم معنى الوصفية (الخلافة) فعلّق به الظرف وهو ما أشار إليه الشاطبي بقوله : (وعلى هذا يكون قول الآخر : ولولا بعده عمر [211] ، فيتعلق

---

[207] - ينظر الأغاني 334/17 0

[208] - المقاصد الشافية 105/1 0

[209] - ينظر شرح ابن عقيل 248/1 0

[210] - المصدر نفسه 0

[211] - في رواية الشاطبي 0

فيه الظرف بمعنى عمر ، إذ هو الخليفة ، فكأنه انتزع من العَلَم معنى الوصف ، فعلّق به الظرف) [212] ، وقريباً منه قد بوّب له ابن جني في كتابه الخصائص وجعله تحت عنوان (باب في الاستخلاص من الأعلام معاني الأوصاف) [213] وذكر من أمثلته قول الشاعر[214] :

أنا أبو المِنهالِ بعضَ الأحيان 000 ليس عليَّ حسبي بِضُؤْلانِ

فرجّح أنه يحتمل أمرين ، أحدهما أنه يكون قد أراد : أنا مِثْلُ أبي المنهال ، فيعمل في الظرف على هذا معنى التشبيه ، أي أُشْبه أبا المنهال في بعض الأحيان ، والأمر الآخر أنه يكون قد عُرِف من أبي المنهال هذا الغناء والنَّجْدة[215] ، فإذا ذكِرَ أبو المنهال فكأنهما قدْ ذُكِرا ، فيصير معناه كأنه قال : أنا المغني في بعض الأحيان ، أو أنا النّجْد في بعض تلك الأوقات ، ألا ترى كيف انتزعت من العَلَم ، وهو (أبو المنهال) معنى الصفة والفعلية [216] 0

إلا أنّ الشاهد المذكور له نظير في العربية ، وقد خرج من أفواه شعراء لهم باع طويل في قول الشعر ، وهم ممن يُحتَجّ بشعرهم ، ومنهم أبو العلاء المعرّي إذ يقول [217]:

يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنهم كُلَّ عَضْبٍ 0000 فلولا الغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسالا

فالجملة الفعلية (يُمْسِكُهُ) وقعت خبراً للمبتدأ (الغِمْدُ) ، إلا أن بعض النحويين لحّن أبا العلاء بسبب هذا البيت ، وهو بريء من ذلك ، فضلاً عن أنه شاعر ، ويجوز له ما لا يجوز لغيره ، وما شذوذ القاعدة النحوية في العربية إلا بسبب خروج الشعراء بشعرهم وكلامهم عن القاعدة للضرورة ، فخرج من ذلك الشاذ والنادر ، كما أن النحويين قسّموا الحذف في خبر لولا باعتبار الكون المطلق والكون المقيد [218](وهو الاستقرار والحصول والوجود) على ثلاثة أقسام : القسم الأول / وهو الحذف الواجب باعتبار الكون المطلق [219]: ويكون حصوله بمقتضى معنى (لولا) إذ هي حرف امتناع لوجود ، فإذا قلت : لولا زيدٌ لأتيتُكَ ، فمعناه أنّ وجود زيد مانعٌ من الإتيان فوجب حذف الخبر هنا لسدّ الجواب مسدّه ، والقسم الثاني / وهو الحذف الممتنع باعتبار الكون المقيد الذي لا دليل عليه ، فمثاله : لولا زيدٌ معنا لهلك ، فيمتنع حذف شبه الجملة الظرفية كونها من متعلقات المعنى والإعراب ، ودليله أيضاً الحديث النبوي الشريف الذي رواه البخاري من حديث ابن الزبير (τ) عن أم المؤمنين عائشة (رضي الله عنها وعن أبيها) أنّ رسول الله (ε) قال لها : (يا

---

212 - المقاصد الشافية 106/2 0

213 - ينظر الخصائص 270/3 وما بعدها 0

214 - أبو عيينة بن المهلب ، ويكنى بأبي المنهال كذا ذكره البغدادي ينظر شرح أبيات المغني 319/6 ، وهو في الخصائص غير منسوب لأحد 370/3 -371 0

215 - النّجدة هنا من الشجاعة والإقدام 0

216 - ينظر الخصائص 371/3-372 0

217 - البيت في ديوانه 269/1 ، وينظر شروح سقط الزند 104/1 0

218 - الكون المطلق / هو لفظ استعمل في مجال حذف الخبر في جواب لولا والمقصود به أن يكون الامتناع الحاصل بـ(لولا) معلقاً بها على وجود المبتدأ الوجود المطلق لا الوجود المقيد 0 أما الكون المقيد / فهو الذي يتحقق بتعليق الامتناع الحاصل بوساطة لولا على أمر مقيد محدود ، وليس مجرد وجود مطلق **(ينظر معجم المصطلحات النحوية والصرفية للدكتور محمد اللبدي/199)**

219 - ينظر ذلك في مغني اللبيب /360،701 ، وأمالي ابن الشجري 510/2-513 ، البسيط في شرح الجمل 591/1-594 0

عائشة لولا قَوْمُكِ حديثٌ عَهْدُهُم بِكُفْرٍ لَنَقَضْتُ الكَعْبَة فَجَعَلْتُ لها بابين 000) [220] ، فـ(حديثٌ) هو الخبر للمبتدأ (قومُك) ، والقسم الثالث / وهو الحذف الجائز باعتبار الكون المقيد الذي دلَّ عليه الدليل ، والشواهد التي ذكرناها أدلة على ذلك ، وقال عمر بن أبي ربيعة[221]:

أَوْمَتْ بعينيها مِنَ الهودجِ لولاكَ في ذا العامِ لم أَحْجُجِ

وقال الشاعر [222]:

فلولا سِلاحِي عِنْدَ ذاك وَغِلْمَتي 00000 لَكان لَهُم يَوْمٌ مِنَ الشَّرِّ أَيْوَمُ

وقال الشاعر[223] :

فواللهِ لولا فارِسُ الجَوْنِ مِنهُم 00000 لأبُوا خرايا والإيابُ جَيبُ

وهناك أبيات أخرى كثيرة لا يتسع المقام لذكرها وما ذكرناه هو غيض من فيض ، وهذا إن دلّ على شيء فإنه يدلّ على جواز الذكر والحذف لخبر المبتدأ بعد لولا في الكون المقيد الذي دلّ عليه دليل ، وفي ذلك يقول ابن مالك : (فلو أريدَ كونٌ مقيّدٌ مدلول عليه جاز الحذف والإثبات نحو : لولا أنصارُ زيدٍ حموه لم ينجُ ، فـ(حمَوْهُ) خبر مفهوم المعنى ، فيجوز إثباته وحذفه) [224] ، ثم ذكر أنّ هذا الذي ذهبتُ إليه هو مذهب الرّماني والشّجري والشلوْبين ، وغفل عنه أكثر الناس ، ومعنى ذلك أنّ حُكْمَ النحويين بالشذوذ على الشاهد الذي ذكرناه لم يكن صواباً ، فكان الأولى أن يُخرِجوا هذا الشاهد وغيره من دائرة الشذوذ والندرة إلى دائرة القلة التي تقابل مصطلح الكثرة الذي عوّض عنه ابن مالك في ألفيته بلفظ (غالباً) 0

وكثيرة هي الشواهد على جواز ذكر خبر المبتدأ وحذفه في (لولا) ، وهذه الكثرة قد أخذ بها جمهور من النحويين يكادون يتفقون على جعل مرتبة الذِّكر بمستوى مرتبة الحذف ، ونحن نذهب مذهبهم وذلك لعدة أمور :

أولاً / كثرة الشواهد من الشعر على ذلك وأنها خرجت من أفواه يُعتَدُّ بها في الاستشهاد ، ومشهود لها في البلاغة والفصاحة 0

ثانياً / لجوء الطرف الثاني من النحويين ، ممّن أوجب حذف خبر المبتدأ لـ(لولا) إلى التأويل نصرة للقاعدة النحوية ، فإن جاء ما يخالف السماع عندهم ، عدّوه ذلك من الشذوذ ، أو لجؤوا إلى التأويل إن أمكن ذلك ، وإن لم يؤولوا ، حكموا عليه بالندرة ، فإنّ العرب لا تقول : لولا زيدٌ سالَمَنا ما سَلِمَ ، وإنما تقول : لولا مسالمة زيدٍ لنا ، فأوّلوه بمصدر ، وعلّقوا الظرف في قول الشاعر : لولا

---

220 - صحيح البخاري : حديث رقم (126) باب (مَن ترك بعض الاختيار مخافة أنْ يَقْصُرَ فَهْمُ بعض الناس عنه فيَقَعوا في أشَدَّ منه) 59/ا 0

221 - ديوانه /479 0

222 - أنشده ثعلب باللفظ الآتي : **فلَولا سلاحي عند ذاك و غِلْمَتي 000 لَرُحْتُ وفي رأسي مآيِمُ تُسْبَرُ** ، ينظر المحكم والمحيط الأعظم 577/10 ، المخصص 490/1 ، لسان العرب 33/12 0

223 - البيت لعلقمة بن عبدة في ديوانه / 43 ولفظه : **فوالله لولا فارِسُ الجَوْنِ منهم 00 لآبوا خزايا والإيابُ حبيبُ**

224 - شرح التسهيل 276/1 0

سلاحي عند ذاك وغِلْمَتي ، بمحذوف وذلك في السلاح من معنى الشدة وغير ذلك ، وهذا كلّه فيه تعسف وتكليف اللفظ ما ليس فيه ، وإثقال لكاهل المعنى ما لايطيق ، وهذا الذي يرفضه الذوق العربي الذي هدفه الوصول إلى المعنى بأيسر الألفاظ 0

ثالثاً / ما ذهب إليه النحويون من أنه مقيسٌ معتدٌّ به ، إذ ليس في القلة التي جاء بها ما يشعر بعدم القياس فيه فمَنْ لحَّن أبا العلاء المعرّي غير مصيب كما أن التأويل فيه تعسّف [225]

والله أعلم بالصواب 0

شواهد كان و أخواتها

أولا / قال الشاعر :

و أَبْرحُ ما أدامَ اللهُ قَومي 0000 بِحَمْدِ اللهِ مُنْتَطِقاً مُجيداً

البيت من بحر الوافر ورد منسوباً لخداش بن زهير ، وقد استشهد به ابن عقيل في محضر حديثه عن حذف (لا) النافية قبل الأفعال التي تعمل عمل كان مثل (فتىء ، وبرح ، وزال 000وغيرها) ، فذكر أنّ (لا) النافية تُحْذَف قياساً بعد القسم ، وجعل منه قوله تعالى : (تاللهِ تَفْتَؤُ تَذْكُرُ يُوسُفَ) [226] والتقدير : لا تفتؤ ، فحكم ابن عقيل على هذا البيت بالشذوذ ؛ لأنّ الفعل (أبرح) وهو من الأفعال التي تعمل عمل (كان) قد حُذِفَت (لا) النافية التي كان من المفترض أن تلحقه ، فحذفها شاذ كونها لم تُسبَق بقسم [227] 0

يعدّ الفعل (برح) من الأفعال التي لا تعمل إلا بشرط ، وهو أن يسبقه حرف من حروف النفي ، وهنا ينبغي أن يكون (لا) وهذه الأفعال تعمل ماضية كانت أو مضارعة ، ومن أمثلة مجيء (لا) مع المضارع قوله تعالى (ئا ئه ئه ئو ئو ئۇ ئۇ ئۆ ئۆ ئۈ ئۈ ئې ئې) [228] ، وكذلك ورد في القرآن الكريم الفعل (تفتؤ) من غير أن يسبقه (لا) كما في آية يوسف ، و معنى هذا أنّ (لا) قد تُحْذَف ويبقى الفعل عاملاً ، وهو من فصيح الكلام ، ويستدعي القول بأنّ الذكر والحذف سيّان ، ومن الطبيعي أن يرد ذلك في شعر العرب ، ومنه الشاهد الذي ذكرناه ، قد نتج عن ذلك خلاف بين النحويين على وفق ما ذكر ابن عصفور [229]

حيث ذكر أنّ من النحويين من قال : إنّ أداة النفي مرادة ، فكأنه قال : لا أبرح ، ومنهم مَنْ قال إنّ (أبرح) غير منفي ، لا في اللفظ ولا في التقدير ، والمعنى عنده أزول بحمد الله عن أن أكون منتطقاً مجيدا أي صاحب نطق وجواد إلا أنّ ابن عصفور جعل ذلك من الضرورات [230]

وحاصل ما عند النحويين أنّ الحذف لا يكون قياساً إلا بشروط ثلاثة : الأول / أن يكون الفعل مضارعاً ، والثاني / أن يكون جواباً لقسم ، والثالث / أن يكون

---

225 - ينظر المقاصد الشافية 2/106-107 0

226 - سورة يوسف /آية85 0

227 - ينظر شرح ابن عقيل 1/264 0

228 - الكهف / الآية 60

229 - ينظر شرح المقرب 1/94 0

230 - ينظر ضرائر الشعر لابن عصفور /155 وما بعدها

النافي (لا) [231] ، وهذه الشروط المذكورة إنما هي نسبية وليست مطلقة ، ولا يُعتدُّ بها في القياس ، وبيان ذلك أن هناك حذفاً قد حصل ولم يكن جواباً لقسم ، ومنه الشاهد النحوي المذكور ، وغيره كثير ، قالته العرب من كلامها ، ومنه قول الشاعر[232] :

تَنْفَكُّ تَسْمَعُ ما حَيِيتَ 0000بهالكٍ حتّى تَكوُنَهُ

والتقدير (لا تنفَكّ) فقد نُفِيَ الفعل تقديراً من غير أن يسبقه جواب قسم ، ومنه قول الشاعر أيضاً [233]:

تَزالُ حِبالٌ مَبْرِماتٌ أعُدّها 00000 لها ما مشى عل خُفِّهِ الجَمَلُ

والتقدير (لا تزال) فحذف لا النافية ، وهناك شواهد أخرى زخرت بها كتب النحو واللغة الشعر التي تقع ضمن عصور الاحتجاج ، وكل ذلك يستدعي منا أن نحكم على حذف (لا) النافية بأنه حذف قياسي ، ولا يعدّ من الضرورات حتى قال الآلوسي : (وأمّا حَذْفُ (لا) فليس من الضرائر) [234] وقياساً على ذلك حُذِفت (ما) النافية ، ومنه قول الشاعر [235]:

لَعَمْرُ أبي دهماء زالت عزيزةً 0000 على قَوْمِها ما فتَّل الزَّند قادِحُ

والتقدير (ما زالت) ، وروى الشنقيطي عجز البيت برواية (عَلَيَّ و إنْ قدْ قلَّ منها نصيباً) [236] ، وبناء على ذلك ، فلا داعي لأن توضَعَ شروط تقيّد حذف (لا) النافية ، فقد حذفت من أفعال هي ليست من أخوات كان ، وقد ورد ذلك في كلام العرب ، وكلّ ما نطقت به العرب على ألسنة شعرائها هو من لسانها وما تتكلم به ، فهذا يُعدّ من الفصيح الذي يُعتدّ به ولا يمكن بأي حال من الأحوال تجاهله أو عدّه من الشذوذ أو الضرورة ، فقد ورد السماع به ، والسماع هو أصل من أصول النحو 0

ثانياً / قال الشاعر:

سَراةُ بَنِي أَبي بَكْرٍ تَسامى 00000 على كانَ المُسَوَّمَةِ العِرابِ

البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها ، ولم نعثر عند بحثنا في المصادر التي تيسّرت لنا على قائل له ، وقد استشهد ابن عقيل بهذا البيت في محضر حديثه عن زيادة (كان) فقال : (وشذَّ زيادتها بين حرف الجر ومجروره) [237] ، وذكر الشاهد وهو قوله : (على كان المسومةِ) ، حيث زاد (كان) بين الجار والمجرور ، ودليل زيادتها أنّ حذفها لا يخلّ بالمعنى 0

اعترف النحاة بزيادة (كان) لكثرة شواهدها في كلام العرب ، فقد تزاد بين الصفة والموصوف ، وقد تزاد بين أداة التعجب وفعلها ، وقد تزاد بين المبتدأ والخبر ، وهذه الزيادة لا تكون بلا غرض ، فكل لفظ زائد في العربية لم يضعه المتكلم دون فائدة ، بل له فائدة ، وأدنى هذه الفوائد مجرد التأكيد ، والتأكيد بطبيعة

---

231 - ينظر شرح التصريح على التوضيح للأزهري 235/1 0

232 - قائل هذا البيت هو خليفة بن براز في المقاصد النحوية 75/2 ، والدرر اللوامع 207/1 0

233 - البيت لامرأة اسمها ليلى امرأة سالم بن قحفان : المفصل 354/1 ، المقاصد النحوية 386/2 0

234 - الضرائر للآلوسي /118 0

235 - ورد البيت غير منسوب في كل المصادر التي ذكرته : ينظر شرح التسهيل للمرادي 285/1 ، والدرر اللوامع 207/1

236 - الدرر اللوامع 207/1 0

237 - شرح ابن عقيل 291/1 0

الحال يزيد المعنى والتركيب ثباتاً وتقوية تجاه التغيرات الطارئة على السياق ، وفي التأكيد أيضاً ما يدفع الشك باليقين ، فقسّم النحاة زيادة (كان) على قسمين [238]:
الأول / زيادة حقيقية وهي الزيادة التي توضع لغرض التوكيد فقط لا لغيره ، والشواهد على ذلك كثيرة ، منها البيت الذي نحن بصدد الحديث عنه ، ففيه زيادة كان بين الجار والمجرور قال ابن جني : (فإنه إنما جاز الفصل بين حرف الجر وما جرّه بكان ، من قِبَلِ أنها زائدة مؤكدة ن فجرى مجرى (ما) المؤكدة في نحو قوله : ((فبِما نَقْضِهم ميثاقَهم)) و((عمّا قليلٍ)) و((مِمّا خَطيئاتِهم)) فلذلك جاز لعلى ، وإن كانت حرفاً جارّاً ، أن تتخطى غلى ما بعد كان فتجرّه) [239] ، كذلك قوله تعالى (چ چ ڍ ڍ ڌ ڌ ڎ ڎ) [240] ، وهذا الشاهد احتمالي ، فقد اختلف النحاة في (كان) فقالوا إنها ناقصة ، وهذا لا يجوز ؛ لأنّه لا يكون للنبي (عيسى) عليه السلام اختصاص في ذلك ؛ لأنّه ما مِنْ أحد إلا كان صبياً في المهد يوماً من الأيام ، ثم يتكلمون بعد أن كانوا كذلك [241] ، وقالوا إنها بمعنى (صار) ، وأنها بمعنى (حدث ووقع) ، وأشهرها أنها زائدة ، والقسم الثاني / زيادة مجازية وهي التي تدل على معنى ولا تعمل نحو قول أحدهم : ما كان أحسن زيداً ، فجاءت (كان) هنا للدلالة على الزمن الماضي قال سيبويه : (وتقول : ما كان أحسن زيداً فتذكر كان لتدل أنه فيما مضى) [242] 0
وأمّا الشاهد الآخر وهو قوله [243]:

ثالثاً/ أنْتَ تكونُ ماجدٌ نَبيلُ 0000 إذا تَهُبُّ شَمْأَلٌ بَليلُ

اتفقت المصادر التي أوردت الشاهد على أن قائله أم عقيل بن أبي طالب (رضي الله عنهما) واسمها فاطمة بنت أسد ، ذكره ابن عقيل شاهداً على زيادة كان بلفظ المضارع شذوذاً بين المبتدأ والخبر ، والثابت عند النحاة زيادتها بلفظ الماضي دون المضارع ، وحجتهم أن الماضي لمّا كان مبنياً أشبه الحرف ، كذلك الحروف فإن منها ما يقع زائداً كالباء في خبر ليس ، والكاف في قوله تعالى (ليسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وهو السَّميعُ البَصيرُ) [244] ، فأما المضارع فهو معرب ، فلم يشبه الحرف ، بل أشبه الاسم فتحَصّنَ بذلك عن أن يُزاد 0
أرى وبالله التوفيق أن هذه العلة ليست قادحة للزيادة ، فالزيادة تكون بالاسم والحرف والفعل على حد سواء ولا يخضع ذلك لقياس عربية ، فلا تربطه قاعدة ، والذي لا يربطه قاعدة لا يخضع للشذوذ ، فالضابط في ذلك كلّه هو اللغة ، فهي التي تسيّر القواعد ، فمنها استُخرِجَت وصُنِّفَت ، وقد ورد زيادة (تكون) بين أداة التعجب وفعلها في قول الشاعر[245] :

صدَّقت قائلَ ما يكونُ أحقَّ ذا 0000 طِفْلاً يبذُّ ذوي السّيادةِ يافعاً

---

238 - ينظر خزانة الأدب 9/ 210 وما بعدها 0
239 - سر صناعة الإعراب 298/1 0 وروى ابن جني صدر البيت باللفظ الآتي : جيادُ بني أبي بَكْرٍ تسامى 0
240 - سورة مريم / الآية 29 0
241 - ينظر إعراب القرآن للنحاس 11/3، والبيان في غريب إعراب القرآن 125/2 ، والفريد في إعراب القرآن المجيد363/4
242 الكتاب 37/1 ، وينظر شرح المفصل لابن يعيش 98/1-99 ، شرح الكافية للرضي 225/2 0
243 - ينظر شرح ابن عقيل 292/1 ، شرح التسهيل 268/1 ، الضرائر للآلوسي 311/1 0
244 - سورة الشورى / الآية 11 0
245 - ورد البيت منسوباً لرجلٍ من طيء في شرح التسهيل 268/1 0

ولا يخلو الشعر العربي من هذه الشواهد وغيرها ، ومصادره كثيرة ، ومعينها لا ينضب ، وإن كان تأويل بعض النحويين قد خرّج كان من زيادتها وجعلها عاملة ، ومن ذلك الشاهد الذي بين أيدينا ، فقدّر بعض المتأخرين اسم (تكون) هو ضمير المخاطب المستتر فيها ، وخبرها محذوف ، و(ماجد) خبر (أنت) والتقدير : أنت ماجد نبيل تكونه أو تكون ذاك ، وبهذا تكون الجملة اعتراضية بين المبتدأ والخبر [246] ، وهذا فيه من التعسف ما لا يُخفى حتى قال الآلوسي : (وعندي أن القول بزيادة تكون للضرورة الشعرية أولى من هذا الوجه المتكلف) [247] 0

رابعاً / قال الشاعر :

مِنْ لَدُ شَوْلاً فَإلى إتْلائِها

هذا الشاهد من الشواهد المجهولة القائل ، وقد ورد في كتاب سيبويه [248] ، استدل به ابن عقيل على حذف (كان) بعد (لدن) ، وشاهده قوله : (من لدُ شَولاً) حيث حذف (كان) واسمها وأبقى خبرها وهو (شولاً) [249] والتقدير : مِنْ لدُ أنْ كانت شَوْلاً 0

إن الناظر إلى ما ذكره سيبويه لا يجد ما يشير إلى جعل هذا النوع من الحذف أنه شاذ ، كما قررّه ابن عقيل ، كذلك في بيت ابن مالك الذي يقول فيه :

ويَحْذِفونها ويبقون الخبر 0000وبَعْدَ إنْ و لوْ كثيرا ذا اشتهر

لم نجد فيه إشارة إلى شذوذ الحذف بعد لدن أو غيره ، فما نريد أن نصل إليه أنه ليس هناك داعٍ للحكم عليه قبل النظر والتمعن والتدقيق ، هذا أمر ، والأمر الآخر أن مصطلحَ الكثرة يقابله مصطلح القلة ، أي لمّا كان حذف (كان) بعد إنْ ولوْ ، فقد يكون حذفها بعد (لدن) قليلاً ، وهذا لا يعني الشذوذ قال الأشموني : (قلَّ حَذْفْ (كان) مع غير (إنْ) و (لوْ) كقوله : من لدُ شولاً فإلى إتلائها) [250] وقال ابن مالك : (وربّما أُضْمِرَت الناقصة بعد لَدُنْ) [251] ، والأمر الثالث أنه كان من الأولى أن يحكم على حذف بالشذوذ أينما وجدت ؛ لأنها وفي كل أحوالها ليس لها تأثير معنوي أو إعرابي ، وإنما هو تقدير لجأ إليه النحاة ، والإعراب التقديري باب واسع في العربية هدفه خدمة السياق المطروح من جهة ، ومن جهة أخرى للحافظ على ثبات القاعدة النحوية وعدم الخروج عنها 0

إلا أن التقدير الذي وضعه سيبويه ، والذي هو (مِنْ لدُ أنْ كانت شَوْلاً) نتج عنه خلافٌ بين النحويين ، فانقسموا على مذهبين :

الأول / يرى أنه تقدير إعرابي وهو ظاهر كلام أبي سعيد السيرافي وجماعة منهم الشلوبين وابن أبي غالب ، فقدّروها كما قدّرها سيبويه ، قال السيرافي : (فكأنه : من لدُ أن كانت شَوْلاً ، ومِنْ لدُ كونها شَوْلاً إلى إتلائها ، وأنْ كانت بمعنى

---

246 - ينظر الدرر اللوامع 227/1 0

247- الضرائر /311 0

248 - الكتاب 264/1 0

249 - ينظر شرح ابن عقيل 295/1-296 0

250 - شرح الأشموني على ألفية ابن مالك 119/1 0

251 - شرح التسهيل 273/1 0

كوْنها ، وهو مصدر ، والمصادر تُسْتَعمل في معنى الأزمنة كقولك : جئتُكَ مَقْدَمَ الحاج ، وخلافة المقتدر ، وصلاة العصر على معنى أوقات هذه الأشياء) [252] 0

الثاني / يرى أنه تقدير معنوي قال الشاطبي : وهو تقدير معنوي لا إعرابي ؛ لأنّ شَوْلاً يصير على ذلك التقدير من صلة (أنْ) والموصول لا يُحْذَف ويبقى بعض الصلة [253] نصَّ على ذلك سيبويه [254] 0

شواهد أفعال المقاربة

قال الشاعر :

أَكْثَرْتَ في العَذْلِ مُلِحّاً دائِماً 0000 لا تُكْثِرَنْ إنّي عَسَيْتُ صائِما

ذكر أغلب النحويين أنّ هذا البيت مجهول القائل و لم ينسبه ابن عقيل إلى أحد من الشعراء ، وهو من الرجز ، وشاهده قوله : (إنّي عسَيْتُ صائماً) حيث أجرى (عسى) مجرى (كان) في العمل فرفع بها الاسم ونصب الخبر وجيء بخبرها اسماً مفرداً ، والأصل عند النحاة أن يكون خبرها جملة فعلية ، فأسبغ عليه ابن عقيل حكم الندرة [255] ، آخذا بنظر الاعتبار عدم معرفة منشده ، إلا أن البحث المستمر عن مورد لهذا الشاهد وجدنا أنه في ديوان رؤبة بن العجاج [256] ، بلفظه وحركاته دونما اختلاف يُذكَر ، إلا أنه ورد برواية أخرى مفادها [257]:

أَكْثَرْتَ في اللَّوْمِ مُلِحّاً دائِماً 0000 لا تَلْحني إنّي عسَيْتُ صائِما

ورواية أخرى ذكرها ابن جني مفادها [258]:

أَكْثَرْت في العَذْلِ مُلِحّاً دائِماً 0000 لا تَعْذلا إنّي عسَيْتُ صائِما

ورواية أخرى أنشدها ابن هشام ومفادها [259]:

أَكْثَرْتَ في اللَّوْمِ مُلِحّاً دائِماً 0000 لا تُكْثِرَنْ إنّي عَسَيْتُ صائِما

ورواية أخرى أوردها السيوطي [260]:

أَكْثَرْتَ في العَذْلِ مُلِحّاً دائِماً 0000 لا تَعذِلَنْ إنّي عَسَيْتُ صائِما

وعلى الرغم من اختلاف الروايات في بعض الألفاظ ، فلم يتعرض أحد من النحويين لموطن

الشاهد ، إلاّ إنه لمّا زعم بعض النحويين أن البيت مجهول القائل أسقطوا الاحتجاج به[261] ، وردّ ابن هشام على ذلك بقوله : (ولو صحَّ ما قال لسقط الاحتجاج بخمسين بيتًا من كتاب سيبويه) [262] إلّا أنّهم قد شمّروا عن سواعدهم فأوّلوا المعنى في الشاهد ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا ، فعندما ذهب بعضهم إلى أن (عسى) أجريت مجرى (كان) في العمل فلِمَ لا تكون بمعناها ، ويكون التقدير : إني

---

252 - شرح كتاب سيبويه للسيرافي 164/2 0

253 - المقاصد الشافية 205/2-206 0

254 - ذكر ذلك في باب الاستثناء : ينظر الكتاب 334/2-335 0

255 - شرح ابن عقيل 324/1-325 0

256 - ديوان رؤبة /185 0

257 - ينظر الأصول في النحو لابن السراج 192/1 0

258 - الخصائص 98/1 0

259 - مغني اللبيب 203/1 0

260 - المزهر في علوم اللغة 181/1 0

261 - أورد ذلك ابن هشام نقلاً عن عبد الواحد الطرّاح : مغني اللبيب 1/ 152-153 ، وشرح شواهد المغني /444 0

262 - المصدر نفسه 0

كنت صائماً ، وقد يكون الشاعر قد قصد ذلك ، وذهب البعض الآخر إلى جَعْلِ (عسى) تامة تكتفي بالفاعل ، والفاعل هنا هو (التاء) ، فهو فعل تام خبري ، وليس فعلاً ناقصاً إنشائيا ، وأما (صائما) فهو خبر لـ (كان المحذوفة مع اسمها) ، وهذا التأويل فيه نظر ، وذلك من جهة أنه اتّجه إلى التضمين ، والتضمين لا يثبت بقاعدة ، إنما يحكمه السياق المطروح ، كذلك الحكم على (صائم) بأنه خبر للفعل الناقص ، هذا كلّه أوقع الشاهد في شرك الاحتمال 0

وللخروج من قضبان التأويل ، وإعادة السياق إلى سوقه ، حبذا لو أعدنا (عسى) وغيرها إلى دائرة الأفعال الناقصة ، واختار هذا المذهب ابن مالك في شرح التسهيل [263] ، فنبّه إلى أن من عادة العرب في بعض ما له أصل متروك ، وقد استمر الاستعمال بخلافه أن ينبّهوا على ذلك الأصل لئلّا يُتْرَك ، فجعلوا منه الشاهد الذي بصدد الحديث عنه في جواز أن يأتي خبر (عسى وكاد) اسماً صريحاً ، في إشارة منه إلى استبدال المصدر المقدّر بالمصدر الصريح ، فمعنى (عسيتُ صائما)يكون (عسيْتُ أن أصوم) ، ومنه أيضاً قول الشاعر[264]:

فَأُبْتُ إلى فَهْمٍ وما كدْتُ آئِباً 00000 وكم مثلها فارَقْتها وهي تَصْفِرُ

والتقدير ما كدْتُ أؤوبُ ، وهذا بحد ذاته اعتراف من ابن مالك بأنّ مجيء الاسم المفرد خبراً لعسى وكاد أمر جائز وعلى السعة في القياس ، وقد أيّد ذلك ابن جني ، فذكر في باب امتناع العرب من الكلام بما يجوز في القياس ، بقوله : (إنما يقع ذلك في كلامهم إذا استَغْنَتْ بلفظٍ عن لفظ كاستغنائهم بقولهم : ما أجودَ جوابه ، عن قولهم : ما أجوبَهُ ، أو لأنّ قياساً آخر عارضه فعاق عن استعمالِهم إيّاهُ ، وكاستِغْنائِهم بـ(كادَ زيدٌ يقومُ) عن قولهم : كادَ زيدٌ قائماً أو قياماً) ، وربما خرجَ ذلك في كلامهم) [265] 0

فالمستخلص من كلام ابن جني وغيره في هذا الاتجاه أنّ الاستعمال الآني والدارج هو تنبيه إلى أن استعمال الاسم المفرد خبراً هو الأصل ، فقد قالت العرب أيضاً : (عسى الغُوَيْرُ أبؤساً) [266] ، فكان (أبؤساً) خبراً لـ(عسى) ، فإليه نذهب وهو المختار فخير الكلام ما قلّ ودلّ والله أعلم بالصواب 0

شواهد (إنّ) وأخواتها

أولاً / قال الشاعر :

مَرُّوا عَجَالى فقالوا : كَيْفَ سيِّدُكُم ؟ 000 فقالَ مَنْ سألوا : أمْسى لَمَجْهودا

البيت مجهول القائل ، ولم يرد منسوباً لأحد من الشعراء في المصادر التي ورد فيها ، فقد أنشده ثعلب [267]و أبو علي النحوي [268] وروايته :

---

263 - شرح التسهيل 393/1 0

264 - البيت لتأبط شراً في ديوانه /91 ، والمقاصد النحوية 165/2 0

265 - الخصائص 391/1 0

266 - هذا مثل قالته العرب ويُضْرَبُ للرجلِ يُخْبَرُ بالشَّرّ فيُتَّهَمُ به : جمهرة الأمثال للميداني 50/2 0

267 - مجالس ثعلب 155/1 0

268 - المسائل العضديات 68/1 0

مَرُّوا سِراعاً ، فقالوا : كيف صاحِبُكُم ؟ 0000 قالوا: الذي سألوا أمْسى لَمَجْهُودا

وكذلك أورده ابن جني وروايته [269] :

مَرُّوا عجَالا وقالوا : كيفَ صاحِبُكُم 00000 قال الذي سألوا أمْسى لَمَجْهودا

هذا الفعل – أعني أمسى) من أخوات (كان) يرفع الاسم وينصب الخبر ، واسمه ضمير مستتر وخبره (لمجهوداً) ، ودخلت عليه اللام من غير فائدة تُذكَر ، فلذلك حكم عليها ابن عقيل بالشذوذ قائلاً : كما شذَّ زيادتها – يعني اللام- في خبر " أمسى " [270] ، كما شذَّ دخولها على خبر المبتدأ في نحو قول الشاعر [271]:

أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجوزٌ شَهْربَه 0000 تَرْضى مِنَ اللّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَه

إلّا أنّ من المعلوم أنّ لام الابتداء لها صدر الكلام ، فدخولها على المبتدأ يؤكد الاهتمام بأوليته ، فلو قُدِّمَ الخبر في نحو : قائمٌ لَزيدٌ ، لم يسغ ، وذلك لمنافاته لِما قُصِدَ بها التصدير ، ولأجل أنّ لها صدر الكلام امتنع تأثر ما دخلت عليه ، لذلك حُكِمَ علَها بأنها زائدة ، وإنما دخلت على خبر (أمسى) لضرورة الوزن ، وليست الغاية في ذلك الشذوذ عن القاعدة ، فالمطلوب من النحويين – وهذا أمر مهم _أن يأخذوا بنظر الاعتبار القصد من السياق ، فَفي فَهْمِ السياق نكون قد وصلْنا إلى نصف طريق الإعراب ، والحقُّ أنّ هذه اللام زائدة ، ولعلمائنا كلّ الحق في أن يحصروا القاعدة النحوية على أصولها وأقيستها ، فالتفرّع فيه انشغال عن الأصل الذي وُضِعَت من أجله المسألة ، والله أعلم بالصواب 0

ثانياً / قال الشاعر [272]:

و أَعْلَمُ إنّ تَسْليماً و تَرْكاً 0000 للامُتَشابِهانِ ولا سواءُ

لم يحكم ابن عقيل على هذا الشاهد بأي حكم ، وقد استشهد به على دخول اللام في خبر (إنّ) المنفي نحو : إنّ زيداً لَما يقوم ، بل اكتفى بالقول : وقد ورد في الشعر [273] ، ثم ذكر البيت ، ولابدّ من النظر بإمعان إلى السياق المطروح والمراد التعبير عنه قبل الحكم على اللفظ من حيث زيادته أو عدم زيادته ، فالمعنى مطروح على الطريق ، والمطلوب منّا التعبير عن هذه المعاني بألفاظ معينة ، وهذه الألفاظ ينبغي تواجدها في الذهن المتصَوّر لهذه المعاني وقد تنبّه إلى ذلك ابن جني معللاً دخول اللام على حرف النفي قائلاً : (وإنما أدخل اللام – وهي للإيجاب- على (لا) وهي للنفي من قبل أنّه شبّه لا بغير فكأنّه قال : لغير متشابِهَيْنِ) [274] 0

وشاهدنا الذي نتناوله بالدراسة ، يتضمن خروجاً على القاعدة النحوية فيما يتعلق باللام ودخولها على حرف النفي ، ودخول ذلك في باب الندرة على وفق ما

---

269 - الخصائص 1/ 316 0

270 - شرح ابن عقيل 365/1 0

271 - من أبيات منسوبة لرؤبة في ديوانه /170 0

272 - تكاد تتفق المصادر التي أوردت الشاهد على نسبتِهِ إلى أبي حزام العكلي ، واسمه غالب بن الحارث : سر صناعة الإعراب 377/1 ، شرح التصريح 222/1 ، والقاصد النحوية 244/2 0 ولم ينسبه ابن عقيل إلى أحد 0

273 - شرح ابن عقيل 368/1 0

274 - سر صناعة الإعراب 377/1 0

ذكره ابن القيم [275] ، إلا أنّ الذي نريد الإشارة إليه هو أنه ليس كلّ خروج عن القاعدة يدخل في باب الشذوذ أو الندرة ، إنما الخروج ، وبخاصة في الشعر قد يكون للضرورة ، أو لتقوية السياق ، أو للمبالغة في المعنى ، أو للتأكيد ، وبحسب رأينا ، فدخول اللام هنا جاء لتأكيد النفي ، فضلاً عن أنّ اسم (إنّ) المكسورة الهمزة هنا قد جاء نكرة ، وبالتالي فإنه قد احتيج إلى ما يقوّي المعنى فيه ، وكأنّ وجود اللام فيه يوحي إلى معنى تصوّر في ذهن القائل ، (فكأنه أراد أنّ مفاد نكرة الجنس مفاد معرفته من حيث كان في كلّ جزء منه معنى ما في جملته)[276] ، فينتج التقدير الذي مفاده : إنّ التسليم والتَّرْك لا متشابهان ولا سواء 0

إلا أنّ النحويين قد اختلفوا في توجيه اللام بناءً على الرواية الأخرى لصدر البيت ، فلم يسلم هذا الشاهد حاله حال كثير من الشواهد من التأويل ، تلك الرواية هي : (وأعلمُ أنّ تسليماً وتركاً) بفتح الهمزة ، فذلك يستدعي تحويل اللام إلى كونها ابتدائية دخلت على خبر (أنّ) المفتوحة الهمزة ، وهذا خروج آخر على القاعدة ، مما حدا بالنحويين إلى الحكم عليه بالشذوذ ، وبناءً على هذه الرواية ، فنذهب إلى أن تكون اللام زائدة أولى وذلك للخروج من مأزق التأويل والإضمار 0 والله أعلم بالصواب 0

شواهد حروف الجر

أولاً / قال الشاعر [277] :

فلا واللهِ لا يُلْفي أُناسٌ 0000 فتىً حتّاكَ يا ابْنَ أبي زيادِ

وهو من الشواهد المجهولة القائل ، ولم نجد مؤلَّفاً ذُكِرَ فيه البيت تطرّق إلى نسبته ولو احتمالاً ، استشهد ابن عقيل على جرّ (حتى) للضمير المتصل شذوذاً [278]، ونبّه على عدم القياس عليه ، وهذا أمر طبيعي فالشاذُّ لا يُقاس عليه ، وتختصُّ حتى بجرّها للظاهر (

روى ابن عصفور الشاهد بالآتي [279] :

فلَا واللهِ لا يُلْقَى أُناسٌ 0000 فتىً حتّاكَ يا ابنَ أبي يَزيد

فزعم ابن عصفور أن الشاعر قد حكم لـ(حتى) بحكم (إلى) كون معناهما واحد وهو لانتهاء الغاية ، فجرَّ بها المضمر كما يجرّ بـ(إلى) ، وحكمها أنها تجرّ الظاهر على حسب رأيه [280] 0

ووجدنا الشاطبي في شرحه للألفية قد ذكر روايتين مختلفتين لصدر البيت ومفادها [281]:

فلا واللهِ لا يُلْفي أُناسٌ

والرواية الأخرى ومضمونها[282] : فلا واللهِ لا يَلْقَى أُناسٌ

---

275 - إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك 240/1 0

276 - ذكر ما بين القوسين في المحتسب 43/1 0

277 - شرح ابن عقيل 11/2 0

278 - ينظر شرح ابن عقيل 11/2-12 0

279 - ضرائر الشعر /309 0

280 - المصدر نفسه

281 - المقاصد الشافية 582/3 0

282 - المصدر نفسه 217/6 0

وذكر أن البيت أنشده ابن خروف وقال : (وفيه على شذوذه كثرة ما في الشعر ، وقد وُجِدَ بَعضُهُ في الكلام) [283] 0 يريد بذلك دخول الكاف على الضمير المتصل وغيره مثل قول بعضهم : كه أو كهو أو كهُنَ [284] ، وحكى الفراء أنه سمع بعض مَنْ يروي عن الحسن ، وكان فصيحاً : حتى يكونَ كك وتكون كه [285] ، ومنه قول الشاعر [286]:

خَلّى الذّنابات شَمالاً كَثَبَا 0000 وَأُمَّ أَوْعالٍ كَها أو أقْربا

فعلّق سيبويه قائلاً : (إلا أنّ الشعراء إذا اضطُرُّوا أضمروا في الكاف) [287] 0

ورواية أخرى لشاهدنا السابق مفادها [288]:

فلا واللهِ لا يلقَى أناسٌ 000 فتىً حتّاك يا ابن أبي زيادِ

ورواية البغدادي [289] : فَلا واللهِ لا يَلْقاه ناسٌ 0000 فتىً حتّاكَ يا ابنَ أبي يزيد

ومن أمثلة ما ورد من دخول حتى الضمير المتصل قول الشاعر[290] :

أَتَتْ حتّاكَ تَقْصِدُ كُلَّ فَجّ 0000 تُرَجّي مِنْكَ أنّها لا تَخيبُ

وهو من الشواهد المجهولة القائل في المصادر التي ورد فيها ، ومنها أيضاً قول الشاعر[291] :

وأكفيه ما يَخْشى و أُعْطيه سُؤْلَه 000 وأُلْحِقُهُ بالقَوْمِ حتّاهُ لاحِقُ

وغير ها من الشواهد والأمثلة التي لا يتّسع المقام لذكرها ، وكلّها مجهولة القائل ، وإن كانت لغة لإحدى القبائل لكان الشعراء قد تغنوا بها ، وربما بعض مَنْ قال هذا ا لشعر أراد الخروج على قواعد لغة العرب بكيفية هو يشتهيها ، أو ربّما سمع أحدهم صاحبه فأراد أن يُقَلِّدَ ما سَمِعَ ،وقد أجاز ذلك الكوفيون وورد عن المبرّد أنه أجاز ذلك إلا أني لم أجد ذلك فيما تيسّر لدي من مصادره 0

وعلى الرغم من ذلك فهذه الشواهد لم تصل إلى مستوى الجواز ، ولم نلمس ذلك مما وقع في أيدينا من مصادرها ، مع كلّ ذلك ينبغي النظر إلى السياق قبل طرح مشكلة الشاهد سواء من جهة الرواية أو الاستدلال ، فدلالة السياق هنا تقودنا إلى السؤال التالي : ماذا عنى الشاعر بقوله : حتاك أو نحوه ، فالناظر بتمعن إلى مقصد الشاعر يلمس توعّر الطرق في الوصول إلى المعنى المطلوب ، حتى وصل الحال بالنحويين إلى الحكم على الشاهد بأنه مصنوع قال أبو حيان : (وانتهاء

---

283 - المصدر نفسه 582/3 0

284 -المصدر نفسه 581/3 0

285 - ينظر ضرائر الشعر /309 ، المساعد على تسهيل الفوائد 276/2 ، المقاصد الشافية 581/3 0

286 - البيت للعجاج في ملحقات ديوانه /74 ، وينظر كتاب سيبويه 384/2 / وما يجوز للشاعر في الضرورة /178، وضرائر الشعر /308 ، شرح ابن عقيل 13/2 0

287 - كتاب سيبويه 384/2 0

288 - شفاء العليل في إيضاح التسهيل لأبي عبدالله السليلي 668/2 0

289 - خزانة الأدب 475/9 0

290 - أشده الأشموني بلا نسبة لأحد من الشعراء : شرح الأشموني 287/2 ، شرح شواهد المغني /370 ، الدرر اللوامع 39/2 0

291 - أنشده الآلوسي ولم ينسبه لأحد : الضرائر /198 0

الغاية في حتّاك لا أفهمه ولا أدري ما عنى بـ(حتّاكَ) فلعلّ هذا البيت مصنوع) [292] 0

فأقل ما نحكم به عن الشواهد السابقة أنها ضرورة الوزن قد ألزمت قائلها بالخروج عن القاعدة 0 والله أعلم بالصواب 0

ثانياً / قال الشاعر [293]:

واهٍ رَأَبْتُ وِشِيكاً صَدْعَ أَعْظُمِهِ 0000 وَرُبَّهُ عَطِباً أَنْقَذْتُ مِنْ عَطَبِهْ

هذا البيت أنشده ثعلب [294]ولم يعزه لقائل معين ، ووجوده نادر في المصادر العربية ، استشهد به ابن عقيل على جرّ (رُبَّ) بالضمير في قوله (وربّه عَطِباً) ، وحكم عليه بالشذوذ [295] ، إلا أن هذا الشاهد لم يسلم من التأويلات والروايات ، حاله حال الشواهد المجهولة القائل ، فقد رواه أبو بكر الأنباري برواية أخرى مفادها[296] :

واهٍ رأَبْتُ وهاباً صَدْعَ أَعْظُمِهِ 0000 ورُبَّهُ عَطِباً أَنْقَذْتُ مِنْ عَطَبِ

ورواه ابن منظور صدر البيت بالصيغة الآتية [297] :

كائنٌ رأَيْتُ وهايا صَدْعَ اَعْظُمِهِ 000 ورُبَّهُ عَطِباً 000

وعند ابن مالك (رأَيْتُ) بدل (رأَبْتُ) [298] 0

ونتيجة لكثرة الروايات ، يتطرق التأويل إلى هذه الشواهد ، مما يؤثر على الدلالة السياقية في كل رواية ، وبالتالي سيكون هناك أكثر من توجيه إعرابي للشاهد بناءً على تلك المتغيرات ، وتلك المتغيرات على قسمين : القسم الأول متغيرات عامة تتعلق بمجمل الشاهد ، ومتغيرات خاصة تتعلق بموطن الشاهد فقط ، فيتصدّى له النحويون بين مجيز ومنكر ، وكلٌّ له أدلّته التي ساقها سواء من جهة الإنكار أو من جهة الإجازة ، ومنه شاهدنا الذي نتحدث عنه ، فبعض البصريين أنكروا ذلك وعدّوا اتصال (رُبَّ) بالضمير شاذٌّ أو نادر ، ولايُعْتَدّ به في القياس ، قلتُ بعض البصريين ؛ لأنّ هناك منهم مَنْ أجاز ذلك في القياس ، قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية [299]: (ورُبَّهُ عَطِباً اسْتَنْذِرْ وقِسْ عليْهِ إنْ شِئْتَ وَ حِدْ عنْ مُلْتَبِسْ)

يريد أنّ ذلك سائغ في الكلام مع قلّتِهِ ، فيجوز القياس على مثل : رُبّهُ رَجُلاً ، واشترط في الضمير المتصل بـ(رُبَّ) الإفراد والتذكير ، وأنّ يُفسَّر بمميّز بعده على حسب قصد المتكلم فيقال : رُبّه امرأة ، ور رُبَّهُ رجلين ، وربّهُ رجالاً ، فيختلف المميّز ولا يختلف الضمير [300] ، وعلل ابن جني دخول (رُبَّ) على الضمير قائلاً : (أدخلوا رُبَّ على المضمر ، وهو على نهاية الاختصاص ، وجاز دخولها على

---

292 - ينظر قول أبي حيان في الخزانة 476/9 0

293 - لم اعثر على قائله 0

294 - ذكر أبو بكر الأنباري ان أبا العباس (ثعلب) أنشده هذا البيت: الزاهر في معاني كلمات الناس 119/2 0

295 - شرح ابن عقيل 12/2 0

296 - ينظر الزاهر في معاني كلمات الناس 119/2 0

297 - اللسان مادة (ربب) 409/1 0

298 - شرح الكافية الشافية 356/1 0

299 - شرح الكافية الشافية 356/1 0

300 - المصدر نفسه 0

المعرفة في هذا الموضع لمضارعتها النكرة ، بأنها أضمرت على غير تقدم ذكر ، ومن أجل ذلك احتاجت على التفسير بالنكرة المنصوبة – يعني التمييز – نحو رجلاً وامرأةً ، ولو كان هذا المضمر كسائر المضمرات لما احتاجت إلى تفسيره) [301] 0

وهناك شواهد أخرى مماثلة في الموطن ومنها قول الشاعر[302]):

رُبَّهُ فِتْيَةٍ دَعَوْتُ إلى ما 0000 يُورِثُ المَجْدَ دائِباً فأجابوا

وذكر الآلوسي أنّ كثيراً من النحاة صرحوا بأن دخول (رُبّ) على الضمير نَزْرٌ لا ضرورة ، والصحيح عنده أنه مخصوص بالشعر وما ورد من ذلك في النثر لم يثبت عن العرب [303] ، فضلاً عن أنّ العرب تتحرى اللفظ الذي يكون سلساً جزلاً دالّاً على المعاني الموصلة إلى ذهن السامع من دون تكلف ومشقة ، وهذا هو ديدن العربي أينما حلّ 0 والله أعلم بالصواب 0

ثالثاً / قال الشاعر[304] :

رَسْمِ دارٍ وَقَفْتُ في طَلَلِهْ 0000 كِدْتُ أَقْضي الحياةَ مِنْ جَلَلِهْ

لم يّجِزِ العلماء حذف حرف الجر وإبقاء عملِهِ إلّا في (رُبَّ) ، وهذا مذهب الجمهور من النحاة ، إلاّ إنّهم اشترطوا لذلك شروطاً ، وهي حذف (رُبَّ) بعد الواو والفاء وبل على الترتيب في الشهرة ، وبغير هذه الشروط عُدَّ الحذفُ شاذّاً ، ومنها الشاهد في أعلاه ، وهو من قصيدة لجميل بن معمر في ديوانه [305] ، ورواية عجز البيت في الديوان بالصيغة الآتية :

كِدْتُ أَقْضي الغَداةَ مِنْ جَلَلِهْ

فإعراب (رسمِ) مبتدأ مجرور لفظاً بـ (رُبَّ) مرفوع محلاً بضمة مقدّرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالكسرة التي اقتضاها حرف الجر الشبيه بالزائد 0

ومذهب أبي حيان[306] أنه نادر ، واستدلّ بقول ذي الرّمّةِ [307]:

أصْهَبَ يَمْشي مَشْيَةَ الأميرِ 0000 لا أوْطَفَ الرّأسِ ولا مَقْرورِ

يريد : رُبَّ أصهبَ الرّأس

لا بُدّ من الإشارة إلى أن حذف حرف الجر وإبقاء عمله أمر وارد في كلام العرب ، وليس هناك قواعدٌ تحكمه ، فالحاكم في كلّ ذلك هو السياق ، فبعضه مقيسٌ وبعضه مسموع ، وقد تناثرت أمثلة ذلك في مؤلفات النحويين ، فقد يكون الاسم مجروراً بحرف محذوف دلّ عليه السياق كما ذكرنا آنفاً ، إلاّ أنّ الجر بـ(رُبّ) له الصدارة في الكلام كون مجرورها يعرب مبتدأ مرفوع المحل ، وإنما جعلوا ذلك من الشذوذ أو الندرة ؛ لأنّ العرب أجرت الجار والمجرور بمنزلة الجزء الواحد الذي لا ينفصل بعضه عن بعض ، ولشدّة ذلك الامتزاج قبح عندهم جر الاسم بغير عامل جارّ ، وقد

---

301 - ينظر قول ابن جني في اللسان (ربب) 409/1 0

302 - ذكره ابن مالك في شرح التسهيل 184/3 ، والأشموني في شرح الألفية 208/2 ، وأبو حيان في ارتشاف الضرب 1747/4 0 ولم تذكر المصادر اسم قائله 0

303 - ينظر الضرائر /200 0

304 - شرح ابن عقيل 38/2 0

305 - ديوان جميل /105 0

306 - منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك /260 0

307 - ديوانه /127 0

حكموا عليه بالقبح [308] ، وهذا الحكم في رأيي ضعيف وذلك بناءً على قاعدة أنّ النظر في التركيب إنما يكون إلى معنى السياق قبل تنفيذ القاعدة فيه ، فكم من تقدير أحضره السياق والمعنى إلى حيز الوجود بعد أن كان عدماً ، بمعنى آخر أنّ الشاهد الذي نحن بصدد دراسته وغيره من الشواهد الأخرى لا تدخل في باب الضرورة أو الاضطرار كما ذهب إلى ذلك بعضهم ، فالشاعر قد يريد من اللفظ التقليل فجرّ الاسم من غير جار فذهب نحويونا في أذهانهم إلى تقدير حرف يأخذ هذا المعنى ، فكان (رُبّ) هو المقصود ، فالحاكم في ذلك البيت القرينة السياقية ، وهي من القرائن الدّالة على المحذوف من غير قاعدة تُذكر ، فينبغي على هذا أن نأخذ ذلك بعين الاعتبار قبل النظر إلى تنفيذ القاعدة النحوية في التركيب 0

رابعاً / قال الشاعر [309] :

إذا قِيلَ : أيُّ النّاسِ شَرٌّ قبيلةٍ ؟ 0000 أشارتْ كُلَيْبٍ بالأكُفِّ الأصابِعُ

البيت أنشده الفرزدق ، وهو في ديوانه بالصيغة الآتية [310]:

إذا قِيلَ : أيُّ النّاسِ شَرٌّ قبيلةً ؟ 0000 أشارتْ كُلَيْبٌ بالأكُفِّ الأصابِعُ

بالتنوين في (شرٌّ قبيلةً) وبالرفع في (كُلَيْبٌ) ، وهذا الأخير قد أوجد إشكالاً إعرابياً إلا أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف ، فهذه الرواية لم ترد عند أيّ شارح من شُرّاح الألفية ، ظنّاً منهم أنّ الرواية بالجر ، وإنما في الديوان أمر مختلف ، واحتمال التأويل في الشاهد يُسقِط الاستدلال به 0

وعلى كل حال فالجر بحذف إلى أمر مقصور على السماع ، وما حُذِفَ الجار منه يكون منصوباً على نزع الخافض ، وهذا على الأعم الأغلب ، وجعلوا منه قوله تعالى : (**واخْتارَ موسى قَوْمَهُ سَبْعينَ رَجُلاً**) [311] ، والتقدير : مِنْ قومه 0

وهناك لطيفة لابدّ من الإشارة إليها ، وهي أنّ المعمول المجرور إذا وُضِعَ للجرّ أصالة ، أي ليس له موقع آخر من الإعراب يحدّده السياق ، فهنا يكون حذف الجار شاذّ ، وإنْ كان للمعمول المجرور موقع آخر من الإعراب كأن يكون مبتدأ كما في الاسم الذي دخلت عليه (رُبَّ) يحذف حرف الجر عنه إيذاناً بأنه لم يوضع لأجل الجر ، وإنما هو مبتدأ ، لكنه جاء نكرة ، فجيء بـ (رُبّ) لجعلها من مسوغات الابتداء بالنكرة ، والله تعالى أعلم بالصواب 0

خامساً / قال الشاعر :

وَكَرِيمَةٍ مِنْ آلِ قَيْسَ أَلَفْتُهُ 0000 حتّى تَبَذّخَ فارتقى الأعْلامِ

توالى ذكر هذا الشاهد في مؤلفات النحويين ، وذكره ابن عقيل في معرض حديثه عن حذف حرف الجر وإبقاء عمله [312] ، وفيه من الشذوذ ما لا يُخفى ، وذلك من أوجه عِدّة : أولها أنه من الشواهد التي لم يُعْرَف قائلها ، وثانيها إلحاق التاء الدالة على المبالغة بصيغة فعيل ، وإنما تُلحَق بصيغة فعّالة ، وفَعولة ،

---

308 - ينظر سر صناعة الإعراب 132/1 0

309 - البيت للفرزدق في ديوانه /73 ، وشرح ابن عقيل 39/2 0

310 - البيت بهذه الرواية في كل شروحات الديوان : ينظر ديوان الفرزدق بشرح الحاوي /73 ، وبشرح الأستاذ علي فاعور/362 0

311 - سورة الأعراف / من الآية 155 0

312 - شرح ابن عقيل 40/2 0

ومِفْعالة ، وهذا ليس منها ، وثالثها أنه حذف التنوين من (قيس) فجعلها ممنوعة من الصرف للضرورة إذا أريد به علم لمذكر ، وإذا جُعِلَ اسماً للقبيلة مُنِعَ من الصرف للعلمية والتأنيث ، ورابعها جر (كريمةٍ) بـ(رُبَّ) المحذوفة ، وآخرها جر (الأعلام) بحرف جر محذوف وهو (إلى) والتقدير : فارتقى إلى الأعلام ، وهو شاهدنا الذي نبحث عنه ، فكثرة الاحتمالات التي تطرقت إلى هذا البيت ، كان ينبغي أن تكون سبباً لأن يحكم النحاة عليه بأنه مصنوع ، فلا تجتمع كلّها عند شاعر لا من جهة الضرورة ولا من جهة اللغة التي يعزف إليها لإثبات انتمائه إليها ، حتى إننا لم نجد مَنْ ذكر قائلاً لهذا البيت ولو على سبيل النسبة ، والله أعلم بالصواب 0

شواهد الإضافة

أولاً / قال الشاعر :

إنّكَ لَوْ دَعَوْتَنِي وَ دوني 0000 زَوْراءُ ذاتُ مُتْرَعٌ بَيُونِ

لَقُلْتُ لبَّيْهِ لِمَنْ يَدْعوني

اتفقت جميع المصادر على أنّ هذا البيت من الشواهد التي لم تُنسَب لقائل معين ولو احتمالاً ، وكذلك فعل ابن عقيل [313] ، وأورده شاهداً لإضافة (لبّى) إلى ضمير الغيبة شذوذاً ، والأصل عنده إضافته إلى ضمير المخاطب (لبّيك) ، ومعنى (لبّيْك) هنا : إجابة بعد إجابة ، فذهب الخليل وسيبويه أنه مثنى ، إلا أنه اشترط في تثنيته أن يُضاف ، وليس المراد من التثنية العدد المذكور ، إنما المقصود هنا المبالغة والتكثير ، وهذا المثنى وما جرى مجراه غير متصرف ، ولا يكون إلا مصدراً منصوباً لفعل محذوف [314] ، وذهب النحاة إلى علة عدم تمكنه ؛ لأنّه دخله بالتثنية لفظاً معنى التكثير لا معنى التثنية ، ودخل هذا اللفظ لهذا المعنى في موضع المصدر فقط [315] 0

وعند النظر إلى قول ابن مالك في ألفيته لم نجد فيه إشارة إلى إضافة (لبّىْ) إلى الضمير بنوعيه المخاطب والغائب ، إنما هذه إضافات من بعض شُرّاح الألفية ومنهم ابن عقيل ، حيث أشار إلى كثرة الإضافة للمخاطب بقوله (لبّيك اللهم لبّيك) ، و حكم على الإضافة إلى غيره بالشذوذ ، وفي رأيي هذا حكم جائر لم يستند إلى دليل ، وذلك من جهات : أولها الضمير هو الضمير سواء أكان مخاطباً أو غائباً ، فلا فرق بين قولك (لبّيك أو لبّيه) إلا من جهة الاستعمال في السياق ، والآخر أنّ الشاعر قاس في استعمال الغائب على استعمال المخاطب فقال : لقُلْتُ لبّيه لِمَنْ يدعوني ، والأمر الثالث أن ذلك ليس من الضرورات التي يلجأ إليها الشاعر ، فإنما الضرورة هي الخروج عن القاعدة ، ولا يُعَدّ ما فعله الشاعر خروجا عن القاعدة ، وإذا حُكِمَ على البيت بأنه مصنوع ، فلا دليل على ذلك ، فحكمنا على هذا الشاهد أنّه لغة تكلم بها مَنْ يوثَقُ بعربيته والله أعلم بالصواب 0

ثانياً / قال الشاعر :

دَعَوْتُ لِما نابَني مِسْوَرا 0000 فلَبَّيْ فلَبَّيْ يَدَيْ مِسْوَرِ

---

[313] - شرح ابن عقيل 52/2 0

[314] - ينظر الكتاب 352/1-353 ، وشرح السيرافي على كتاب سيبويه 237/2 0

[315] - ينظر شرح السيرافي 237/2 0

أنشد سيبويه هذا الشاهد ، ولم ينسبه لأحد [316] ، ونسبه بعضهم لأعرابي من بني أسد [317] ، وهو من بحر المتقارب ، ودليل على شذوذ إضافة (لبّى) إلى الاسم الظاهر عند ابن عقيل [318] ، فالملاحظ على هذا الشاهد وغيره من الشواهد التي لا يُعْلَم قائلها أن أغلب قائليها من شعراء الجاهلية ، وأنهم من المقلين في قول الشعر ، ولذلك كان حفاظهم من المقلين أيضاً ، لذلك لم تصل إلينا أغلب قصائدهم ، وما حفظوه إنما هي أبيات مفردة تذبذب الناس ومن نقل عنهم في نسبة قائليها ، ولذلك كثر الخلاف في رواية الحركة على موطن الشاهد المراد الاستدلال به ، وكذلك كثر الحذف والإضافة على الشاهد ، وهذا بطبيعة الحال يعود لأسباب كثيرة منها التقادم الزمني ، ومنها احتمالية تعدد الوجوه الإعرابية لموطن الشاهد مما ينتج عنه إمكانية قراءة الموطن بعدّة حركات ، ومنها لغة القبيلة التي ينتمي إليها الشاعر قد تجيز له ذلك ، فالشعراء أمراء الكلام كما ذكر ذلك الخليل بن أحمد الفراهيدي ، ومنها قدرة النحوي أو اللغوي على الإنتاج الشعري ولجوئه إلى التصحيف والتحريف وبالتالي قد يصنع شاهداً يخدم القاعدة التي يريد الحديث عنها والتزامها ، وقد أفاض النحويون في الحديث عن ذلك في مؤلفاتهم ومنها ما ذكره أبو زيد في نوادره ، وما ذكره السيوطي في كتابه المزهر في علوم اللغة في باب التصحيف والتحريف مما لا مجال لذكره في بحثنا هذا 0

لقد حكم أغلب النحويين على إضافة (لبّى) إلى الاسم الظاهر بأنها شاذة ، إلا أن كلام ابن مالك في ألفيته يوحي بأنّ سُمِعَ إضافة (لبّىْ) إلى (يَدَي) في كلام العرب دون غيرها ، وهذه إشارة إلى جواز الإضافة إلى غير (يدّي) ، وقد أنشد الشاهد الذي ذكرناه ، وفي إشارة أيضاً إلى الحديث النبوي الشريف الذي رواه عبد الوهاب بن نجدة عن ابن عباس وأبي المغيرة كلاهما عن صفوان بن عمرو عن راشد بن سعد قال : قال رسول الله(ε) :(إذا أحدكم أخاه فقال له : لبّيْكَ ، فلا يقُلْ : لبَّى يَدَيْكَ ، ولْيَقُلْ أجابك اللهُ بما تُحِبُّ) [319] ، فهذا يُشْعِرُ بأن من عادة العرب في الجاهلية إذا دعتْ بشيءٍ وأجيبت بـ(لبّيكَ) أن تقول : لبَّي يديكَ ، فهذا قد نهى عنه الإسلام ، وهذا إثبات بأن ذلك ليس من الشاذّ النادر كما ذهب إليه ابن عقيل وغيره وليس خاصّاً بالشعر ، وإنما كان على الكثرة في الاستعمال ، ولكن بعد نهي النبيّ (ε) للفظِ به أصبح من الشذوذ الذي لا ينبغي القياس عليه ، فمُنِعَ من القياس لمانع شرعي [320] ، لذلك أطلق الناظم على ما سُمِعَ منه مخالفاً للشرع شاذّاً ، فأصبح مساوياً للشاذّ العربي الذي لا يُقاس عليه 0

ثالثاً / قال الشاعر :

أما تَرى حَيْثُ سُهَيْلٍ طالعاً 0000 نَجْماً يُضيءُ كالشِّهَابِ لامعاً

كما ذكرنا في صفحات سابقة من أن الشاهد المجهول القائل يكون عرضة للتغيرات التي تصيبه حاله حال الشواهد الأخرى ، فمجهولية قائله جعلت موطن

---

316 - الكتاب 352/1 0

317 - ينظر شرح شواهد المغني 910/2 ، شرح التصريح على التوضيح 697/1 ، الدرر اللوامع 413/1 0

318 - شرح ابن عقيل 53/2 0

319 - الحديث في كتاب المراسيل مع الأسانيد لأبي داود /232 ، تحفة الأشراف للمزي 189/13 حديث رقم 18627 0

320 - ينظر المقاصد الشافية 65/4 0

الشاهد فيه (سُهيل) يُروى برفع اللام بتنوين الضم تارة فقال ابن السراج : (ويُروى : سُهَيْلٌ بالرفع على الابتداء والخبر محذوف دلّت عليه الحال وهو قوله :طالعاً ويُروى بالجر) [321]، ويُروى بتنوين الكسر تارة أخرى ، وهنا سقط في شرك الاحتمالية التي تبعده عن الاستدلال به ، إلا أنّ النحويين تناولوه بالدراسة والبحث ، وابن عقيل رواه بتنوين الكسر[322] ، وحصره في باب الشذوذ من جهة أنّ (حيث) هنا قد أضيفت إلى المفرد ، وهذا بحد ذاته مخالف لإجماع النحويين من إضافتها إلى الجمل الفعلية كثيراً وعلى خلاف في إضافتها إلى الجمل الاسمية 0

وممن أجاز إضافتها إلى المفرد هم الكوفيون وعلى رأسهم الفراء صاحب معاني القرآن بناء على ورودها في شعر العرب [323] ، وقال صاحب الخزانة : (قال أبو علي في إيضاح الشعر : هذا البيت أنشده الكسائي وجعل حيث اسماً ولم يعربه ؛ لأنّ كونه اسماً لا يخرجه من البناء) [324] ، وهنا قد بدأ الخلاف بين النحويين في (حيث) بين إعرابها وبنائها ، وقد ذكرنا قول الكسائي ، وذكر العيني أنّ حيث هنا معربة ، وقد تكون منصوبة على الظرفية أو على المفعولية ، وعلة إعراب حيث أن الأصل في بنائها إضافتها إلى الجمل ، فلمّا أزيل هذا الموجب بُنِيَت ، ومَنْ ذهب إلى بنائها شبّهها بـ(لدن وقد)[325] ، وهذا ضعيف كونه يتعارض مع ما ورد من الشواهد التي تفيد الاحتمالية في (حيث) 0

ولم يقف الشعراء مكتوفي الأيدي من تعضيد هذا الشاهد بشواهد أخرى تثبت إضافة (حيث) إلى المفرد ، فقد ترك لنا الموروث الشعري ما يمكن أن يوصل الشاذ إلى مستوى الجواز ، ومنه قول الشاعر [326]:

وَنَطْعَنُهُم تحت الحَبا بَعْدَ ضَرْبِهِم 0000 بِبيضِ المواضي حيثُ لَيّ العمائِمِ

فشاهده (حيثُ لَيّ) حيث أضاف (حيث) إلى المفرد ، وذكر ابن يعيش أن من العرب من يضيف (حيث) إلى المفرد ويجرّه وأشار إلى أن ابن الاعرابي أنشد البيت المذكور مع اختلاف في رواية صدره على النحو الآتي : ونَطْعَنُهُم حيثُ الحُبى بَعْدَ ضَرْبِهم [327] ، ولم يشر ابن يعيش إلى كون هذا النوع من الإضافة شاذّاً وعلى ذلك في رأيي أنه يوجد أكثر من شاهد على ذلك ، فسلفنا أعلم بحال علمهم ولغتهم في زمانهم ، فهم أحفظ مِنّا وأدرى ، والله تعالى أعلم 0

رابعاً / قال الشاعر :

كِلا أخي وخَلِيلي واجِدي عَضُدا 0000 في النّائِباتِ و إلمامِ المُلِمَّاتِ

أكثر ابن عقيل في الاستشهاد بالشواهد المجهولة القائل في هذا الباب ، ومنها هذا الشاهد ، إلا أننا وجدنا عند البغدادي قصيدة أوردها كاملة ومن ضمنها

---

321 - الأصول في النحو 78/2 0

322 - شرح ابن عقيل 56/2 0

323 - تهذيب اللغة للأزهري 136/5

324 - خزانة الأدب 3/7 0

325 - ينظر المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية /520 0

326 - البيت نُسِبَ للفرزدق وليس في ديوانه ينظر شرح شواهد المغني 389/1 ، والمقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية 387/3 0

327 - ينظر شرح المفصل 92/4 0

الشاهد المذكور لأبي الشِّعر الهلالي ونسبته إلى هلال بن عامر بن صعصعة ، والظاهر عنده أن الشاعر إسلامي من شعراء العصر الأموي [328] وقبل الحديث عنه ، لا بُدّ أن نذكر شروط ما تُضاف (كلا وكلتا) إليه ، وقد حدّدها النحاة بثلاثة : الشرط الأول : أن تضاف إلى المعرفة ، ولكن أيّ من المعارف ؟ نقصد بالمعرفة هنا المعرف بأل أو المعرف بالإضافة والأول أشهر ، والشرط الثاني : أن يكون المضاف إليه دالّاً على اثنين أو اثنتين نحو : كلا الرجلين أو كلتا المرأتين ، والشرط الثالث : أن يكون المضاف إليه لفظاً واحداً ولا ينبغي أن يتعدد ، فلا تقول : مررْتُ بكلا زيدٍ وخالدٍ ، وهذا الشرط هو الذي نُقِضَ بشاهدنا الذي نتحدث عنه ، فقد استدل به النحاة على إضافة (كلا وكلتا) إلى مفترقَيْنِ [329] 0

والرواية التي في شرح ابن عقيل هي نفسها بلفظها في قصيدة الهلالي عند عبد القادر البغدادي ، إلا أن عجز البيت روي في بعض مؤلفات النحويين برواية أخرى وصيغتها [330]:

وساعِداً عند إلمام الملمّات

لا بدّ من الإشارة إلى أنّ الشاهد الشاذ أو النادر إذا استُدلّ بشواهد تعضده في القياس ، فأغلب الظنّ أن ذلك لغة ، وأعني بمصطلح اللغة هنا أنّها لا تختص بقبيلة معينة كأن نقول : هذه لغة لأسد أو لغة لتميم أو لغة لربيعة ، وإنما القصد من ذلك أن هذه لغة تدارج وتعارف عليها الشعراء ، فعندما سمع أحدهم من شاعر قصيدة في موضع ما في زمان ما ، نجده ينشد على غرارها وشاكلتها سواء كان ذلك من جهة الموضوع أو الوزن ، وقد يستعير بعض ألفاظ القصيدة التي سمعها وحفظها ، وقد يكون حفظها لأول مرة ، وذلك يدلّ على قدرتهم على الصياغة لما يمتلكون من ملكة في التعبير وألفاظ تعينهم على ذلك ، وكل ذلك يفعله الشاعر من دون النظر إلى قواعد اللغة التي لم يكونوا على علم بها ؛ لأنهم يقولون على السجية والسليقة ، فهي قواعدهم التي ورثوها من دون الحاجة إلى كتب أو مؤلفات تعينهم على ذلك ، فهم كما قلنا أمراء الكلام ، وهم أحفظ الناس لأيام العرب ، فقد كانوا يفتخرون بأيامهم في أشعارهم ، وبالتالي قد يأتي في شعرهم ما يعدّه النحويون خروجاً على القاعدة النحوية ، وعلى هذا لا يمكن التعويل على الضرورة التي قد تكون سبباً لأن يخرج الشاعر عن مألوف الاستعمال ، فلا تكون الضرورة سبباً رئيسياً في ذلك ، وما تآلف عليه الشعراء من استعمال للألفاظ وتعبيرهم ، إلا مما وجدوه سائغ الاستعمال بين الناس ، ولا تحول القيود النحوية دون إرادة الشاعر في التعبير عما يجول في خاطره فاعلم ذلك 0

وما ذكرناه كان سبباً في أن هناك شواهد أخرى على إضافة (كلا وكلتا) إلى متعدد ومنها قول الشاعر :

كِلا السَّيْفِ والسَّاقِ الذي ضُرِبَتْ بِهِ 0000 على دَهَشٍ ألقاهُ باثْنَيْنِ صاحِبُهُ

---

328 - شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي 257/4 0

329 - شرح ابن عقيل 63/2 0

330 - ينظر تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد 3201/7 ، المقاصد الشافية 104/4 0

هذا البيت للفرزدق في ديوانه[331] ، ولكن برواية مختلفة وصيغتها :

كِلا السَّيْفِ والعَظْمِ الَّذِي ضُرِبا بِهِ 0000 إذا الْتَقَيا في السّاقِ أوْهاهُ صاحِبُهُ

والبيتان من بحر الطويل والشاهد فيهما قوله (كلا السّيف والسّاق) في الأول ، و(كلا السّيفِ والعظمِ) في الثاني ، وهذا من باب إضافة (كلا) إلى متعدد ، وفي المقرب لابن عصفور رواية ثالثة مفادها [332]:

كِلا السَّيْفِ والسَّاقِ الذي ضُرِبَتْ بِهِ 00على مَهَلٍ يا بُثْنَ ألقاه صاحِبُهُ

والفرزدق كما هو معلوم من الشعراء الذين يُعْتدّ ويُسْتَشْهَدُ بشعرهم ومن ضمن عصور الاحتجاج ، ومنه قول الشاعر أيضاً[333] :

كِلا الضَّيْفَيْنِ المَشْنوءِ والضَّيْفِ نائلُ0000 لَدَيَّ المُنى والأمْنُ في اليُسْرِ والعُسْرِ

وروى العيني صدر البيت باللفظ الآتي :كِلا الضَّيْفَنِ[334] المَشْنوءِ والضَّيْفِ واجدٌ [335] ، إلا أن كثيراً من النحويين قد حكموا على هذا النوع من الإضافة بأنه من نوادر الضرورات [336] ، فذكر الفارسي ما ذهب إليه النحويون من دون تعليق يُذكر ، وقد علل الأخفش ذلك قائلاً : (وإنما جاز ذلك في الشعر ؛ لأن العطف بالواو كالتثنية في المعنى ، فحمل الكلام في الشعر على المعنى) [337] وفي هذا الحكم من التعسف ما لا يُخفى وذلك من جهات : أولها إن السياق يحكم القاعدة في كل تفاصيلها ، وما الضرورة التي يلجأ إليها الشاعر إلا بسبب السياق ، فذلك لا يمنع الشاعر أن يأتي بلغة هي في وقتها تعدّ مألوفة في الاستعمال عند الشعراء ، وكثرة الشواهد دليل على ذلك ، وثانيها : إجازة ابن الأنباري إضافة (كلا) إلى المفرد مشترطاً تكريرها نحو : كلاك وكلاي محسنان وأوردها على أنها من كلام العرب[338])، والثالث : إن الكوفيين أجازوا إضافة (كلا) إلى النكرة المختصة نحو : (كلا رجُلَيْنِ عندَكَ مُحْسِنانِ) ، فإنّ (رجلان) قد تخصصا بوصفهما بالظرف [339] ، والرابع : قد تضاف إلى الضمير (نا) فتقول : كلانا ، وذلك لاشتراك(نا) في الدلالة على المفرد والمثنى والجمع ، ومنه قول الشاعر [340]:

كِلانا غَنِيٌّ عن أخيهِ حياتَه 0000 ونحنُ إذا مِتْنا أشدُّ تَغانِيا

---

331 - ديوان الفرزدق 77/1 0

332 - المقرّب 211/1 0

333 - البيت بلا نسبة لقائل معين : شرح الأشموني 196/2 ، شرح التسهيل للمرادي /753 ، شرح التسهيل لابن مالك 241/3 0

334 - الضّيْفَن : وهو التابع للضيف 0

335 - المقاصد النحوية /544 0

336 - ينظر مغني اللبيب 269/1 ، وشرح ابن الناظم /283 ، إرشاد السالك إل حل ألفاظ ألفية ابن مالك /496 0

337 - ينظر قول الأخفش في المقاصد الشافية 105/4 0

338 - ينظر ارتشاف الضرب 511/2 ، المقاصد النحوية /544 ، شرح التسهيل للمرادي 271/2 0

339 - ينظر مغني اللبيب 269/1 0

340 - نُسِبَ الشاهد إلى عبدالله بن معاوية بن عبدالله بن جعفر بن أبي طالب ، وقيل للمغيرة بن حبناء ، وقيل للأبيرد الرياحي ، وقيل لسيار بن هبيرة ، والقول الأول أشهر : ينظر مغني اللبيب / رقم الشاهد 338 ، شرح الأشموني 266/2 ، وشرح التصريح 43/2 ، وأوضح المسالك 138/3 0

والأمر الخامس : إن (كلا) قد تضاف إلى اسم الإشارة (ذلك) ، ووجهه أنّ (ذا) قد يشار به إلى المثنى ، ودليل ذلك قوله تعالى : (لا فارِضٌ ولا بِكْرٌ عَوانٌ بين ذلِكَ) [341] ، وقد وردت هذت الإضافة في شعر العرب ، ومنه قول الشاعر[342] :

إنَّ للخَيْرِ وَ لِلشَّرِّ مَدىً 0000 و كِلا ذَلِكَ وَجْهٌ و قَبَل

وبعد كل ما ذكرنا يمكن أن نخفف من الحكم على هذا الشاهد وغيره من الشواهد التي على شاكلته فننقله من باب النوادر والضرورات إلى باب الجواز على القلة لما ذكرنا من المسوغات والله تعالى أعلم 0

شواهد أفعل التفضيل

أولاً / قال الشاعر :

فَقَالَتْ لنا : أهْلاً وسَهْلاً ، وزَوّدَتْ000 جَنى النَّحْلِ ، بَلْ ما زوَّدَتْ مِنْهُ أطْيَبُ

ثانياً / قال الشاعر :

ولا عَيْبَ فيها غَيْرَ أنّ سَريعَها 000 قَطُوفٌ ؛ وَأنْ لا شَيْءَ مِنْهُنَّ أكْسَلُ

ثالثاً / قال الشاعر :

إذا سايَرَتْ أسْماءُ يوماً ظَعِينةً 000 فأسْماءُ مِنْ تِلْكَ الظَّعينةِ أمْلَحُ

هذه شواهد ثلاثة ذُكِرَت في شرح ابن عقيل على الألفية [343]، وتناقلتها مؤلفات النحويين ، تتعلق باسم التفضيل ، وفيه قاعدة مفادها : أنّ أفعل التفضيل إذا كان مجرداً جيء بعده بحرف الجر (مِنْ) مع مجرورها ، فلايجوز عندهم تقديم الجار والمجرور على أفعل التفضيل إلا إذا كان المجرور بها اسم استفهام نحو : مِمَّنْ أنت خيْرٌ ؟ ، أو مضافاً إلى اسم استفهام نحو : مِنْ غُلامِ أيِّهِم أنتَ أفضل ؟ ، أمّا إذا ورد التقديم في غير ذلك فهو شاذ ، وشاهده الأبيات المذكورة في أعلاه ، فالشاهد الأول قاله الفرزدق ، فالشاهد فيه قوله :(منه أطيب) حيث قدّم الجار والمجرور المتعلق باسم التفضيل عليه ، وليس المعمول المجرور هنا اسم استفهام ولا مضافاً على اسم استفهام [344] 0

والشاهد الثاني هو لذي الرّمة [345] ، والشاهد فيه قوله : (منهنَّ أكسل) ، حيث قدّم الجار (منهنّ) على اسم التفضيل (أكسل) ، والعلة فيه كالعلة في سابقه [346] ، والشاهد الثالث لجرير بن عطية الخطفي [347] ، والرواية في الديوان مختلفة على النحو الآتي :

إذا سايَرَتْ أسْماءُ يوماً ظَعائناً000 فأسْماءُ مِنْ تِلْكَ الظَّعائنِ أمْلَحُ

---

[341] - سورة البقرة : من الآية 68 0

[342] - البيت لعبدالله بن الزبعرى قاله يوم أحد وقد كان في جاهليته : ينظر البيت في شرح ابن عقيل 62/2، وشرح ابن يعيش للمفصل 2/3 ، وشرح الأشموني 266/2 ، ورقمه في المغني /334 0

[343] - شرح ابن عقيل 184/2-185-186 على التوالي 0

[344] - ينظر شرح ابن يعيش على المفصل 60/2 ، شرح ابن الناظم /346 ، إرشاد السالك إلى حل ألفاظ ألفية ابن مالك /588 0

[345] - ديوانه /461 0

[346] - ينظر شرح الأشموني 53/3 ، والمقاصد النحوية 44/4 0

[347] - شرح ديوانه لمحمد الصاوي /107 ، وديوانه / 84 0

والشاهد فيه قوله : (من تلك 000أملحُ) حيث قدّم الجار والمجرور (من تلك) على اسم التفضيل (أملح) والعلة فيه كالعلة في سابقه 0

ولا يخلو الموروث الشعري من شواهد أخرى ، فكل باحث يروم الوصول إلى نتيجة مرضية لبحثه ، فلا بدّ أن يجد ضالته ، ونعضد الشواهد المذكورة بشاهد آخر من ديوان العرب وهو قول الشاعر [348] :

أَظَلُّ أرعى و أبيتُ أطْحَنُ 000 المَوْتُ من بَعْضِ الحياةِ أهْوَنُ

فالشاهد فيه قوله : (من بعض 000 أهونُ) حيث قدّم الجار والمجرور على اسم التفضيل (أهون) والعلة فيه كالعلة في سابقه 0

والمتأمل في الشواهد السابقة ، يجد أن تقديم الجار والمجرور له مسوّغ ، فكما لا يخفى على المتخصص في هذا المجال أنّ هناك قاعدة في التقديم تقول : إنّ كل تقديم فائدته على العموم التخصيص ، ويمكن أن نطلق عليه : المقوم الدلالي للتقديم الذي يُبْعد التركيب عن المعنى الاحتمالي ويضعه في دائرة المعنى المقيد ، وهذا هو التخصيص بحد ذاته ، وهذا يجعلنا نحكم على هذا النوع من التقديم بأنه قليل ، وليس شاذّاً كما ذهب إلى ذلك ابن عقيل ، وليس من النادر كما ذهب إلى ذلك الشاطبي في شرح الألفية 0

شواهد النداء

أولاً / قال الشاعر :

فَيا الغُلامَانِ اللّذانِ فَرَّا 0000 إيّاكُما أنْ تُعْقِبانا شَرَّا

تُعَدُّ مسألة نداء المحلى بـ(أل) من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، وهو الشواهد المجهولة القائل من بحر الرجز ، أنشد أبو العباس المبرد[349] عجزه برواية أخرى مفادها :

إيّاكُما أنْ تَكْسِبانا شَرَّا

والشاهد فيه قوله : (فيا الغلامان) حيث جمع بين حرف النداء (يا) و (أل) في غير اسم الله تعالى ، قال ابن عقيل : (لا يجوز الجمع بين حرف النداء و(أل) في غير اسم الله تعالى ، وما سُمّيَ به من الجمل ، إلا في ضرورة الشعر) [350] ، حتى إنّ أبا العباس المبرد ذكر أن إنشاد البيت على هذا غير جائز ، وإنما الصواب عنده : فيا غُلامانِ اللذانِ فرّا ، من غير (أل) كما تقول : يا رجلُ العاقِلُ أقبِلْ [351] 0

وأجاز الكوفيون نداء المحلى بـ(أل) ، كان استدلالهم على ذلك بالسماع والقياس ، أمّا السماع ، فالشاهد الذي ذكرناه ، والشاهد الآخر ورد في كتاب سيبويه[352] ، وهو قوله :

مِنَ أجْلِكِ يا الّتِي تَيَّمْتِ قَلْبي 0000 وأنْتِ بَخيلَةٌ بالوُدِّ عنّي

---

348 - البيت من الرجز وهو غير منسوب لأحد : ينظر شرح التسهيل 346/1 ، 55/3 ، والمقاصد الشافية 395/4 0

349 - ينظر المقتضب 243/4 0

350 - شرح ابن عقيل 264/2 0

351 - المقتضب 243/4 0

352 - كتاب سيبويه 197/2 0

فالشاهد فيه قوله (يالتي) ، حيث أدخل حرف النداء (يا) لما فيه (أل) ، وأشار إلى أن مَنْ أجاز ذلك – وهم الكوفيون- أنهم شبَّهوه بـ (يا الله) ، وهذا هو القياس الذي نعنيه ، أي إنهم قاسوا ذلك على لفظ الجلالة عند دخول حرف النداء عليه 0

لم نجد لسيبويه تعليلاً يبيّن موطن الشاهد ، إلا أن ابن الأنباري علل ذلك قائلاً : (فإنما جمع بين (يا) و (الألف واللام) ؛ لأن الألف واللام في الاسم الموصول ليستا للتعريف ؛ لأنّه إنما يتعرف بصلته لا بالألف واللام ، فلمّا كانا فيه زائدتين لغير التعريف ، جاز أن يجمع بين (يا) وبينهما) [353] 0 وكأنّنا في قول ابن الأنباري نلمس إشارة على جواز دخول حرف النداء على ما فيه (أل) ، وقد عدّه النحويون من الشذوذ الذي لا يُقاس عليه ، ولكنّ الناظر في الاسم الموصل يتبادر إليه أن (التي) قد أصبحت الألف واللام عند دخولها عليه كالشيء الواحد الذي لا يمكن فصل أجزائه بعضها عن بعض ، فلا نقول (تي) ؛ لأنّ الاسم الموصول يُبهم ولم يرد هكذا في العربية 0 والله أعلم 0

وأما القياس فقد شبهوه بدخول (أل) على لفظ الجلالة ، وهذا القياس قد أبطله النحويون من عدة وجوه أهمها : أنّ الألف واللام في لفظ الجلالة ليست للتعريف ؛ لأنَّ اسم الله عز وجل معرفةٌ بنفسه ، لانفراده سبحانه ، والألف واللام زائدة ، وثانيها : أنها عوض من همزة (إله) ؛ لأنّ الأصل (الإله) ثم حُذِفَت الهمزة ، وجُعِلَت اللام عوضاً منها ، وثالثها : أنّ ذلك من خصائص اسم الله عز وجل ، ولذلك جاز قطع الهزة ووصلها [354] 0

وحديثنا عن الشاهد السابق وهو الاسم النكرة الذي عُرِّفَ بـ(أل) (الغلامان) ، فهو الذي قصده الكوفيون بالاستدلال ، وعليه جرى الإشكال ، والجمهور على شذوذه ، وذهبوا في تأويله مذاهب شتى انتصاراً للقاعدة النحوية ، وتخلصاً من الإشكال الذي أوقعهم فيه الشاعر ، فقد زعم الخليل أن الألف واللام إنما منعهما أن يدخلا في النداء من قبل أن كل اسم في النداء مرفوعٌ معرفةٌ ، وذلك أنه إذا قال : يا رجلُ ، ويا فاسِقُ ، فمعناه كمعنى : يا أيّها الرجلُ و يا أيّها الفاسِقُ وصار معرفة ؛ لأنك أشرْتَ إليه وقصدْتَ قَصْدَه واكتفيت بهذا عن الألف واللام ، وصار كالأسماء التي هي للإشارة نحو هذا وما أشبه ذلك ، وصار معرفةً بغير ألف ولام ؛ لأنك إنما قصدْتَ قَصْدَ شيءٍ بعينه [355]، ويجوز عند بعضهم أن قد أشار إلى شخصين معرّفين بالألف واللام ، فهما بمنزلة العلمين ، كما يجوز أن يسمى بما فيه الألف واللام نحو (العباس) فجرت مجرى التعريف بالعلمية [356] ، وجعله ابن الأنباري صفة لموصوف محذوف ، والتقدير عنده : فيا أيُّها الغلامان ،فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه ، وهو الذي لمسناه من توجيه الخليل ، وهذا عند ابن الأنباري من ضرورات الشعر ، وما جاء لضرورة الشعر لا يورد نقضاً [357] 0وهو عندنا أيضاً من الشواذ التي لا يُعَوّل عليها وإن كان هناك شاهد غير الذي ذُكِر لتسابق

---

353 - أسرار العربية /230-231 0

354 - ينظر الإنصاف /336 ، التبيين عن مذاهب النحويين /447 ، أمالي ابن الشجري 182/2 0

355 - الكتاب 197/2 0

356 - ينظر التبيين عن مذاهب النحويين /446-447 0

357 - ينظر أسرار العربية /231 0

النحويون إلى إيراده وشرحه ، فضلاً عن أنّ الأسماع لم تألف هذا النوع من القول وهو سببٌ في اندثاره إلا ما بقي من آثاره والله أعلم بالصواب 0

ثانياً / قال الشاعر :

إنّي إذا ما حَدَثٌ ألَمَّا 0000 أقولُ : يا اللهُمَّ يا اللهُمَّا

وهذه مسألة أخرى من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، وهذا الشاهد رواه أبو زيد في نوادره للشاعر الراجز أبي خُراشٍ الهُذَلِيّ [358]برواية أخرى مفادها :

إنّي إذا ما لَمَمٌ ألَمّا 0000 أقول : يا للَّهُمَّ يا للَّهُمَّا

ذكره ابن عقيل في شرحه على الألفية ، مبيّناً خروج قائله عن القاعدة التي تقول : إنّ الميم في (اللّهم) عوضٌ عن حرف النداء ، ولمّا اجتمع (يا) مع الميم في (اللّهم) شَذّ عن القاعدة ؛ لأنّه لا يجوز الجمع بين العوض والمعوّض عنه في تركيب واحد [359] ، ومن الجدير بالذكر أن رواية صدر الشاهد عند جميع النحويين على النحو الآتي : إنّي إذا ما حَدَثٌ ألَمّا 0

ذهب الكوفيون إلى جواز الجمع بين حرف النداء و (اللهمّ) وأصل الكلام عندهم : يا الله أمِنّا بخير ، ذهب إلى ذلك الكسائي ورواه عنه الزجاجي ، وقال الفراء : (ونرى أنها كانت كلمة ضُمَّ إليها (أم) يُريدُ يالله أمِنّا بخير فكثرت في الكلام فاختلطت) [360] ، وقد احتج الكوفيون بالسماع ، منه الشاهد الذي ذكرناه ، وروى النحويون شواهد أخرها ، منها قول الراجز[361]:

ومَا عَلَيْكِ أنْ تقولي كُلَّما 0000 سبَّحْتِ واسْتَرْجَعْتِ يا للهُمّمَا

أرْدِدْ علينا شيْخَنا مُسلّما

روى ابن الأنباري عجز البيت برواية ثانية مفادها [362] :

صَلَّيْتِ أو سَبَّحْتِ يا اللّهُمّ ما

وأنشد بعض النحويين عجز البيت برواية ثالثة مفادها [363] :

سَبَّحْتِ أو هلّلْتِ يا أللهُمّا

وشاهد ثالث رواه ابن الأنباري مفاده [364] :

غَفَرْتِ أو عَذَّبْتِ يا اللّهُمّا

فكان دليلهم السماع والقياس قد أثبت لهم جواز الجمع بين حرف النداء و(اللهُمّ) ، ولكن لابُدّ من توضيح مفهوم القياس في هذا الباب ، فالقياس إنما يكون بوجود المسموع الكثير في النثر والشعر ، أو يكون من جهة عدم وجد معارض في سماعه ، وصاحب الألفية أثبت لهذه المسألة الوجودية في الشعر لا في النثر فقال : (وشذّ يا اللهُمّ في قريض) والقريض يعني : الشعر ، فالشذوذ إذاً قد أتى من جهة الشعر

---

358 - النوادر /165 0

359 - ينظر شرح ابن عقيل 265/2 0

360 - معاني القرآن 203/1 0

361 - البيت مجهول القائل : ينظر معاني القرآن للفراء 203/1 ، والتبيين عن مذاهب النحويين /451 0

362 - الإنصاف في مسائل الخلاف /341 وما بعدها (مسألة 47) ،

363 - ينظر المقاصد الشافية 296/5 0

364 - الإنصاف في مسائل الخلاف /341 وما بعدها (مسألة 47) ،

لا من جهة الكلام [365]، والكلام مقدَّمٌ في القياس ، بمعنى أن القياس يُؤْخَذُ بالاستقراء الصحيح لكلام العرب ، والتتبع الحسن للتراكيب المشهورة ، جاز الأخذ به والقياس عليه 0

أما إذا كان الاعتراض على هذه المسألة من جهة القلة فلا تُؤْخَذ هذه القلة بنظر الاعتبار فيصح القياس ، أما إذا كان الاعتراض من جهة الكثرة فهنا تُحمل المسألة من باب القلة أو الشذوذ أو الندرة ، وإنما الذي فعله اغلب الكوفيين أنهم لم يأخذوا هذه المسألة بنظر الاعتبار فاتسعت عندهم رقعة القياس فقاسوا حتى على النادر والشاذ ومن دون الاعتماد على الضوابط الاستقرائية وتجاوزا بذلك عصور الاحتجاج ، فالذي نذهب إليه بعد ما ذكرنا أن الجمع شاذٌّ و لا يُقاسُ عليه والله تعالى أعلم 0

شواهد نواصب المضارع

قال الشاعر :

ألا أَيُّهَذا الزّاجِرِيّ أَحْضُرَ الوَغى 0000 وَأَنْ أَشْهَدَ اللّذّاتِ هل أنْتَ مُخْلِدي؟

الشاهد يعود لشاعر المعلقات طرفة بن العبد البكري [366]، من ضمن معلقته الدالية المشهورة ،وبعد استقراء روايات الشاهد في ديوانه ، ومَنْ شرح معلقته من الشُّرّاح وجدنا بينها ، فلم تتفق هذه الروايات لا من جهة اللفظ ولا من جهة الحركة على موطن الشاهد ، فرواية الديوان مفادها:

ألا أَيُّهَذا اللائِميّ أَحْضُرَ الوَغى 0000 وَأَنْ أَشْهَدَ اللّذّاتِ هل أنْتَ مُخْلِدي؟

فيكون (اللائمي) بدلاً من (الزّاجري) ، وبقي موطن الشاهد وهو (أَحْضُرَ)على نصبه ، رواية سيبويه في الكتاب[367] على النحو الآتي :

ألا أَيُّهَذا الزّاجِرِيّ أَحْضُرُ الوَغى 0000 وَأَنْ أَشْهَدَ اللّذّاتِ هل أنْتَ مُخْلِدي؟

فجاء موطن الشاهد هنا مرفوعاً ، مما يترتب عليه اختلاف في التوجيه الإعرابي ، ورواية أبي العباس المبرد [368]هي نفسها رواية سيبويه ، ورواه أبو جعفر النحاس في شرح المعلقات بالصيغة الآتية : ألا أَيُّهَذا اللائِميّ أَحْضُرُ الوَغى 0000 وَأَنْ أَشْهَدَ اللّذّاتِ هل أنْتَ مُخْلِدي؟

بالرفع في موطن الشاهد [369] 0

تعدّ مسألة نصب الفعل المضارع بعامل مقدّر من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، وإن لم تُذْكَر في بعض كتب الخلاف ، فقد تناول النحويون ذلك في مؤلفاتهم ، وقلّما نجد كتاباً يخلو من ذكر هذه المسألة ولكننا وبعد بحث واستقصاء

---

365 - ينظر المقاصد الشافية 5/293-294 0

366 - ديوانه بعناية عبد الرحمن المصطاوي /33 0

367 - الكتاب 3/100 0

368 - المقتضب 2/85 0

369 - شرح القصائد التسع المشهورات 1/264 0

حاولنا أن نقدّم إحدى الروايتين على الأخرى – وأعني بذلك رواية الرفع أو رواية النصب في موطن الشاهد – فلم نهتدِ إلى تقديم أحدها على الأخرى فأذعَنّا إلى الأخذ بهما معاً ، وذلك لورودهما في الديوان بالروايتين ، وإذا أخذنا بنظر الاعتبار الحقبة الزمنية لأقدم رواية بغض النظر عن وجود الشاهد في الديوان ، فبطبيعة الحال تقدّم رواية سيبويه على غيره ، وهي رواية الرفع ، وبالتالي قد أوقعنا ذلك في إشكالية ظهر من خلالها خلاف بين النحاة في تقدير العامل وهو (أن) الناصبة ، ومفاد هذا الخلاف أنّ الكوفيين أجازوا أن تعمل (أنْ) المصدرية الناصبة للفعل المضارع النصبَ مع الحذف من غير بدل يُذْكَر ، والبصريون لم يجيزوا ذلك ، وحجة الكوفيين في ذلك مما وجدوه في النظم الذي منه الشاهد المذكور ، والدليل على صحة تقديرهم أنّ عجز البيت فيه (وأنْ أشهدَ) فينبغي أن يكون العطف على مثله من جهة المطابقة ، واستشهدوا أيضاً بقول عامر بن جُوَيْن الطّائيّ [370]:

فَلَمْ أَرَ مِثْلَها خُباسَةَ واحِدٍ 0000 و نَـهْنَهْتُ نَفْسي بعدَ ما كِدْتُ أَفْعَلَهُ

والشاهد فيه قوله : أفعلَه ، حيث نصب الفعل المضارع بتقدير (أنْ) محذوفة ، وقد استدل من ذهب إلى الجواز أيضاً بآيات من القرآن الكريم ومنها قوله تعالى (قُلْ أَفَغَيْرَ اللهِ تأْمُرونّي أَعْبُدُ أيُّها الجاهِلونَ) [371] ، فالفعل (أَعْبُدُ) منصوب في الأصل بإضمار (أنْ) فلمّا حُذِفَت (أنْ) ارتفع [372] ، إلا أن هذه الآية تعددت فيها الأوجه الإعرابية كلّها رُجِّحَت على تقدير النصب ، واستدلوا أيضاً بقراءة عبدالله بن مسعود وأُبَي بن كعب (ψ) (لا تَعْبُدوا) [373] ، بـ(أنْ) والتقدير : أن لا تعبُدوا إلا الله [374] ، وعن ابن مسعود أنه قرأ (ألّا تَعْبُدوا) [375] ، فكل ذلك يعضد ما ذهب إليه الكوفيون قال الأخفش في سياق حديثه عن قوله تعالى (لا يَسَّمَّعُونَ إلى الملأ الأَعْلى) [376] ، قال : (وإنْ شِئْتَ هو في معنى : أنْ لا يَسَّمَعُوا ، فلما حذَفْتَ (أنْ) ارتفع) [377] ، وأيّد ذلك أبو بكر بن شقير النحوي ، وأفرد في كتابه فصلاً سمّاه : الرفع على فقدان الناصب ، واستشهد بآيات من الذكر الحكيم ، منها قوله تعالى (و إذْ أخّذْنا ميثَاقَكُم لا تَسْفِكونَ دِمَاءِكُم) [378] ، فمعناه : ألّا تَسْفِكوا ، فلمّا أسقط الحرف الناصب رفع [379] 0

وعلى الرغم من كلّ ما مرّ من الشواهد ، وغيرها الأمثلة التي وردت في كلام العرب الذي منه ما ذكره سيبويه من نحو : مُرْهُ يَحْفِرُها ، برفع (يحفر) ، فقد جعله على معنى : أنْ يحفِرَها ، وإن كان على القلة [380] ، ومـــا رواه الكسائي أيضاً من

---

370 - الكتاب 307/1 ، وقد وهم ابن الأنباري في نسبته إلى عامر بن الطفيل : ينظر الإنصاف /449 0

371 - سورة الزمر / الآية 64 0

372 - ينظر الفريد في إعراب القرآن المجيد 468/5 0

373 - من الآية 83 من سورة البقرة 0

374 - ينظر شواذ القراءات لابن خالويه/7 ، وشواذ القراءات للكرماني /68 ، معاني القرآن للفراء 53/1 ، البحر المحيط 282/1 0

375 - ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج 162/1 ، والكشاف 224/1 0

376 - سورة الصافات / الآية 8

377 - معاني القرآن /133 0

378 - سورة البقرة / من الآية 84 0

379 - ينظر المحلى وجوه النصب /115 0

380 - الكتاب 99/3 0

قول بعض العرب : خُذِ اللِّصَ قبلَ يأخُذَك [381] بنصب الذال ، كلّ ذلك يُعَدّ من الشذوذ الذي لا يُعْتَدّ به في القياس ، فقد قال ابن مالك : وشَذّ حَذْفَ (أنْ) ونَصْبٌ في سوى 00 ما مَرَّ فاقْبَلْ منهُ ما عَدْلٌ رَوَى

بمعنى أنّ هناك قواعد لإضمار (أنْ) الناصبة للفعل المضارع ذُكِرَت بالتفصيل في شروح الألفية مع أدلتها وشواهدها سواء من جهة الإضمار الواجب أو الإضمار الجائز ، وفيما عدا ذلك يُعَدّ خروجاً على كلام العرب وحكم عليه النحويون بالشذوذ وبيّنوا أنّ ما يلجأ إليه الشاعر هو من باب الاضطرار ، قال سيبويه عن الشاهد الذي في آخره (ما كِدْتُ أفْعَلَه) [382] : (فحملوه على (أنْ) ؛ لأنّ الشعراء قد يستعملون (أنْ) ههنا مضطرّين كثيراً) [383] 0

والملاحظ من قول ابن مالك أنّ ما جاء من ذلك بروايات العدول والثقة من العرب ، يُقبَلُ ويُحفَظ ولا يُؤْخَذُ به كونه شاذّاً ولا يقاس عليه ، وفي ذلك ردٌّ على الكوفيين من جهة السماع والقياس على الشذوذات ، ويقوّي ذلك أنّ عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء ، فلم تقوَ أن تُحْذَف ويبقى عملها ، كما تُحْذَفُ عوامل الأسماء ويبقى عملها مثل (إنّ) المشددة الهمزة ، ولا يمكن بأي حال من الأحوال القياس على القليل أو النادر ؛ لأنّ في ذلك خرقاً لضوابط القياس التي وُضِعَتْ أساساً للحفاظ على الكلام العربي نثراً ونظماً ، والله تعالى اعلم 0

نتائج البحث

1- **من خلال الدراسة التأصيلية تبيّن لنا أن أغلب الشواهد التبي ذكرها ابن عقيل في شرحه على ألفية ابن مالك والتي خرج بها الشاعر عن مألوف الكلام العربي هي من الشواهد التي لم تنسب إلى قائل معين 0**
2- **كذلك تبيّن لنا في بقية هذه الشواهد التي ذكرها ابن عقيل اختلاف النسبة ، فقد نجد للبيت الواحد قائلين أو أكثر 0**

---

381 - ينظر المغني / 640 ، والمقاصد الشافية 93/6 0
382 - لعامر بن جوين وقد مرَّ ذكْرُهُ
383 - الكتاب 307/1 0

3- اختلفت الرواية اللفظية لموطن الشاهد من جهة الحروف أو الحركات وكان ذلك مدعاة لنشوء مسائل الخلاف النحوي 0

4- الكوفيون كانوا أكثر اهتماماً وتعلقاً بشواهد الضرورة ، فمن منهجهم أنهم يقيسون حتى على النادر والشاذ ، وقد تبنّوا ذلك في قواعدهم 0

5- حكم ابن عقيل على عدد من الشواهد بالشذوذ ، ولم يكن حكمه دقيقاً في كثير منها ، وقد بيّنا أسباب ذلك في البحث 0

6- مفهوم الضرورة في النحو العربي بحاجة إلى تعريف جامع مانع شامل ؛ لأن النحاة أنفسهم لم يتفقوا على ذلك ، فبعضهم أجاز القياس على الضرائر لعلل ذكرها ، وبعضهم أدخلها في القياس ، وبعضهم جاهد لأن يُخرج هذه الشواهد من دائرة الكلام المألوف ليحصِّن القاعدة النحوية ما استطاع إلى ذلك سبيلاً 0

7- لا يمكن التعويل على الوزن وجعله سبباً في الخروج على المألوف ، فقد يكون السياق سبباً في ذلك ، فهو المحرّك للفظ والمعنى 0

9- كان العرب يهتمون بالمعاني أكثر من اعتنائهم بالألفاظ ، وقد يضطرهم ذلك إلى اللجوء إلى الضرورة ؛ لأنه قد تكون الضرورة مفصحة عن المراد أولى من المقيس وهنا تقدم الضرورة على القياس 0

10- وجدنا أن مصلحات مثل (تنوين الترنم أو تنوين الغالي) بعيدة عن الساحة النحوية ، وليست لها فائدة تُذكر سوى أنها تعطي نغماً جميلاً عند الإنشاد ، لذلك أرى أن نطلق عليها مصطلح (نون القوافي) 0

11- ومن المعلوم أن تعدد الروايات في الشاهد ، وبخاصة في موطن الاستشهاد ينقل الشاهد من دائرة الدليل القطعي إلى دائرة الدليل الظني ، وكلّ دليل تطرق الاحتمال إليه سقط الاستدلال به ، وكان من نتيجة ذلك خروج الشاهد من دائرة الضرورة 0

12- تمتلك لغة العرب القدرة على استيعاب الألفاظ بكل اشتقاقاتها ، فأيما عربي تكلم بلغة ، وإن كان كلامه خروجاً على القواعد المستنبطة من الاستقراء ، فإنّ لغته تعدّ حجّة يُحْتَجُّ بها ، فاللغات المتفرقة ألسنة متباينة ، وكلّها يصح القياس عليها 0

13- قد يجتمع في البيت الواحد أكثر من علّة للحكم عليه منها عدم المعرفة بقائله ، ومنها أنه لا نظير له ، ومنها اجتماع حذفين أو أكثر فيه ، فهذا قد يقودنا إلى الحكم عليه بالشذوذ ، وقد يكون مصنوعا من أحد النحاة 0

14- قد ينشأ من الخروج عن أصل القاعدة إلى استخدام يوازي الأصل في الاستخدام ، كما هو الحال في حذف نون الوقاية من (قدني وقطني) ، فلم يشر ابن عقيل أو ابن مالك إلى علّة الحذف هنا ، وهذا يشعر بأن الحذف مستخدم ، وقد أطلقنا عليه (الحذف القياسي) كونه وازى الاثبات في الاستخدام 0

15- أرى ألّا نحكم على الشاهد بأنه ضرورة إلا بعد أن تتوافر فيه أكثر من إشكالية واحدة ، فهناك إشكالية النسبة وهناك إشكالية الرواية وهناك إشكالية الحركة الإعرابية 0

16- هناك فرق دقيق بين الضرورة والاضطرار ، فإذا جعل الشاعر الضرورة آخر الوسائل التي يلجأ إليها فعندئذٍ نسمي ذلك (الاضطرار) وليس الضرورة 0

17- وردت زيادة (كان) في شواهد ابن عقيل ، وقد حكم عليها بالشذوذ ، منها زيادتها بين المبتدأ والخبر ، والذي نذهب إليه أن كل زيادة سواء كانت بالاسم أو الفعل أو الحرف ، فلا تخضع لقياس عربية ، فلا تربطها قاعدة ، والذي لا تربطه قاعدة لا يخضع للشذوذ كون الشذوذ يخرج من رحم القاعدة 0

18- هناك ألفاظ كانت كثيرة الاستعمال ، ولكنها مُنِعَت من القياس ، ولم تكن شاذة نادرة كما حكم عليها ابن عقيل وغيره من النحويين ، مثل : لبّى يَدَيْكَ ، فقد كانت العرب تقول ذلك ووردت في شواهد شعرية ، إنما مُنِعَت من القياس لمانع شرعي ، وهذا المانع هو حديث نبويٌّ شريف 0

مصادر البحث

- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة / لعبد اللطيف بن أبي بكر الشّرجي الزَّبيدي (ت802هـ) – تح د0 طارق الجنابي – عالم الكتب – بيروت – ط1- (1407هـ-1987م) 0
- إرتشاف الضرب من لسان العرب / لأبي حيان الأندلسي (ت 745هـ) – تح د0 رجب عثمان محمد – مكتبة الخانجي – القاهرة –ط1- (1418هـ-1998م) 0
- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك / لبرهان الدين إبراهيم بن محمد بن قيم الجوزية (ت767هـ)- تح د0محمد بن عوض السهلي – مكتبة أضواء السلف – الرياض- ط1- (1422هـ-2002م) 0
- أساس البلاغة / لأبي القاسم محمود بن عمر جار الله الزمخشري (ت538ه) – دار الفكر – بيروت- (1399ه-1979م) 0
- أسرار العربية / لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت577هـ) – تح محمد بهجة البيطار – مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق – ط1- (1377هـ-1957م) 0
- الأصول في النحو / لأبي بكر بن السراج (ت316هـ) – تح د0 عبد الحسين الفتلي – مؤسسة الرسالة – بيروت – ط3- (1417هـ- 1996م) 0
- أصول النحو العربي / لمحمد خير الحلواني - – منشورات جامعة تشرين- اللاذقية- 1979م0
- إعراب القرآن / لأبي جعفر محمد بن إسماعيل بن النحاس النحوي (ت338هـ)- وضع حواشيه وعلّق عليه عبد المنعم خليل ابراهيم – منشورات دار الكتب العلمية – بيروت – ط2- (1425هـ-2004م) 0

- الأغاني / لأبي الفرج الأصفهاني – دار الكتب المصرية – ط2- (1371هـ 1952م) 0
- أمالي ابن الشّجري / لهبة الله بن علي بن محمد الحسنيّ العلوي (ت542هـ) – تح محمود محمد الطناحي – مكتبة الخانجي – القاهرة – ط1- (1413هـ 1992م) 0
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين / لأبي البركات ابن الأنباري (ت577هـ) – تح د0 جودة مبروك محمد مبروك- مكتبة الخانجي – القاهرة- ط1-2002م 0
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك / لأبي محمد عبدالله جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت761هـ)- تح محمد محيي الدين عبد الحميد – منشورات دار الندوة الجديدة –بيروت - ط6- 1980م 0
- البحر المحيط / لأبي حيان الأندلسي – تح الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرون – منشورات دار الكتب العلمية – بيروت- ط1-(1422هـ-2001م) 0
- البسيط في شرح جمل الزجاجي / لعبيدالله بن أحمد بن أبي الربيع القرشي الأشبيلي (ت688هـ) – تح د0 عياد بن عيد الثبيتي – دار الغرب الإسلامي – بيروت- ط1-(1407هـ- 1986م) 0
- البيان في غريب إعراب القرآن / لأبي البركات ابن الأنباري – تح د0 طه عبد الحميد طه – الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر – دار الكتاب العربي بالقاهرة- (1389هـ-1969م) 0
- تاج العروس من جواهر القاموس / لمحمد مرتضى الزبيدي الحسيني – تح عبد الستار أحمد فراج – مطبعة حكومة الكويت – (1385هـ- 1965م) 0
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين / لأبي البقاء العكبري (ت616هـ)- تح د0 عبد الرحمن بن سليمان العثيمين – الناشر مكتبة العبيكان – الرياض – ط1- (1421هـ- 2000م) 0
- التحرير والتنوير / لمحمد الطاهر بن عاشور – دار سحنون للنشر والتوزيع – تونس- 1997م 0
- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف / لأبي الحجاج جمال الدين يوسف المزي – تح د0 عبد الصمد شرف الدين – منشورات المكتب الإسلامي والدار القيّمة- ط2- (1403هـ-1983م) 0
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد / لابن هشام الأنصاري – تح وتعليق د0 عباس مصطفى الصالحي – دار الكتاب العربي –بيروت- ط1 – (1406هـ 1986م) 0
- التعريفات / للشريف الجرجاني (ت816ه)- منشورات دار الفكر- بيروت- ط1- (1426ه-200م) 0
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد / لمحب الدين محمد بن يوسف المعروف بناظر الجيش (ت778هـ) – تح ودراسة د0 على محمد فاخر وجماعته – دار السلام للطباعة والنشر – القاهرة –ط1- (1428هـ-2007م) 0

- تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله من الأخبار / لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت310هـ)- تح- محمود محمد شاكر – مطبعة المدني- القاهرة (د0ت)0
- تهذيب اللغة / لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت 370هـ) – تح محمد عوض مرعب – دار إحياء التراث العربي – بيروت- ط1- 2001م 0
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك / لابن قاسم المرادي (ت749هـ) – شرح وتح د0 عبد الرحمن علي سليمان – دار الفكر العربي- القاهرة- ط1- (1422هـ- 2001م) 0
- التيسير في القراءات السبع / لأبي عمرو الداني (ت444هـ) – عنى بتصحيحه أوتوبرتزل- مطبعة الدولة – استانبول- 1930م 0
- الجملة العربية والمعنى / للدكتور فاضل صالح السامرائي- دار الفكر – عمان – الأردن- ط1- (1428ه-2007م) 0
- جمهرة الأمثال / للشيخ الأديب أبو هلال العسكري - دار النشر : دار الفكر - بيروت -(1408هـ - 1988م).
- جمهرة اللغة / لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد – تح رمزي منير بعلبكي- دار العلم للملايين- بيروت- 1987م 0
- خزانة الأدب ولب ألباب لسان العرب / لعبد القادر البغدادي (ت1093هـ)- تح محمد نبيل طريفي وأميل بديع يعقوب- دار الكتب العلمية –بيروت- ط1- 1998م 0
- الخصائص / لأبي الفتح عثمان ابن جني (ت392هـ)- تح محمد علي النجار – دار الشؤون الثقافية العامة – بغداد- 1990م 0
- الخصائص الكبرى / لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت911هـ)- دار الكتب العلمية – بيروت- (1405هـ-1985م) 0
- الدرر السنية في شرح الألفية / لأبي زكريا الأنصاري (ت926هـ)- مخطوط من جامعة الملك سعود تحت رقم (3338) نحو ، 415 د0أ 0
- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع / لأحمد بن الأمين الشنقيطي (ت1331هـ)- وضع حواشيه محمد باسل عيون السود – منشورات دار الكتب العلمية- بيروت- (1419هـ-1999م) 0
- دلائل الإعجاز / لعبد القاهر الجرجاني- تعليق وشرح محمد عبد المنعم خفاجي- مطبعة الفجالة الجديدة- القاهرة- ط1- 1969م0
- ديوان أبي العلاء المعري (سقط الزند) / منشورات دار صادر – بيروت- (1376هـ-1957م) 0
- ديوان أوس بن حجر /تح وشرح د0 محمد يوسف نجم – دار صادر – بيروت- ط3- (1399هـ-1979م) 0
- ديوان تأبط شراً / تح علي ذو الفقار شاكر – ط1- دار الغرب الإسلامي- (1404هـ-1984م) 0

- ديوان جرير بن عطية الخطفي / دار بيروت للطباعة والنشر – (1406هـ 1986م) 0
- ديوان جميل بثينة/ دار صادر – بيروت- (د0ت) 0
- ديوان حاتم الطائي/ دار صادر – بيروت- (1401هـ-1981م) 0
- ديوان ذي الرّمة / قدم له وشرحه أحمد حسن – دار الكتب العلمية – بيروت- ط1- (1415هـ-1985م) 0
- ديوان رؤبة بن العجاج / من مجموع أشعار العرب- اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد – دار ابن قتيبة للطباعة والنشر- الكويت- (د0ت) 0
- ديوان العجاج /برواية عبد الملك بن قريب الأصمعي – تح عبد الحفيظ السطلي – مكتبة أطلس – دمشق – (د0ت) 0
- ديوان عروة بن الورد أمير الصعاليك / تح أسماء أبو بكر محمد – دار الكتب العلمية – بيروت- (1418هـ-1989م) 0
- ديوان علقمة بن عبدة الفحل / شرحه وعلق عليه سعيد نسيب مكارم – دار صادر – بيروت- ط1- 1996م 0
- ديوان عمر بن أبي ربيعة / تح فايز محمد – دار الكتاب العربي- بيروت- ط2- (1416هـ-1996م) 0
- ديوان الفرزدق / بتحقيق إيليا الحاوي – منشورات دار الكتاب اللبناني- ط1- 1983م 0
- ديوان ليلى الأخيلية / دار صادر- بيروت- ط2- (1424هـ- 2003م) 0
- ديوان مجنون ليلى /جمع عبد الستار أحمد فراج – دار مصر للطباعة- ط1- 1979م0
- الزاهر في معاني كلمات الناس / لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت328)- تح د0 حاتم صالح الضامن – مؤسسة الرسالة – (1408هـ- 1988م) 0
- السبعة في القراءات/لأبي بكر أحمد بن موسى بن مجاهد (ت324هـ)- تح د0 شوقي ضيف- ط2- دار المعارف – القاهرة- (1400هـ-1980م) 0
- سر صناعة الإعراب / لأبي الفتح عثمان ابن جني – تح مصطفى السقا وآخرون- مطبعة مصطفى البابي الحلبي- مصر- 1974م 0
- السيرة النبوية /لأبي محمد عبد الملك بن هشام الحميري المعافري- تح طه عبد الرؤوف سعد - دار الجيل – بيروت-ط1- 1411هـ0
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك / لقاضي القضاة بهاء الدين العقيلي الهمذاني (ت769هـ)- تح محمد محيي الدين عبد الحميد – ط14- مطبعة السعادة – مصر – (1384هـ-1964م) 0
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك / لأبي عبدالله بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت686هـ)- دار الكتب العلمية – بيروت- ط1- 1420هـ-2000م) 0

- شرح أبيات سيبويه/ لأبي محمد يوسف بن المرزبان السيرافي (ت368هـ) – تح د0 محمد الريَّح هاشم – دار الجيل – بيروت- ط1- 1416هـ-1996م) 0
- شرح أبيات سيبويه / لأبي جعفر النحاس – تح د0 زهير غازي زاهد – عالم الكتب – بيروت- ط1- (1406هـ-1986م) 0
- شرح أبيات مغني اللبيب / صنفه عبد القادر بن عمر البغدادي – تح عبد العزيز رباح وأحمد يوسف الدقاق – دار المأمون للتراث- دمشق- ط2- (1407هـ-1988م) 0
- شرح اختيارات المفضل / للخطيب التبريزي – تح د0 فخر الدين قباوة – دار الكتب العلمية – بيروت- ط2- (1407هـ-1987م) 0
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك / تح محمد محيي عبد الحميد – دار الكتاب العربي – بيروت –ط1- (1375هـ- 1955م) 0
- شرح التسهيل / لجمال الدين ابن مالك الحياني الأندلسي- تح د0 عبد الرحمن السيد ود0 محمد بدوي المختون- دار هجر للطباعة والنشر –ط1- (1410هـ-1990م) 0
- شرح التسهيل / لابن قاسم المرادي (القسم النحوي) – تح ودراسة محمد عبد النبي محمد – مكتبة الإيمان- المنصورة- ط1- (1427هـ-2006م) 0
- شرح التصريح على التوضيح/ لخالد بن عبدالله الأزهري (ت905هـ) – تح محمد باسل عيون السود – دار الكتب العلمية – بيروت- ط1- (1421هـ-2000م) 0
- شرح الجرجاوي على شواهد ابن عقيل / للشيخ عبد المنعم عوض الجرجاوي (ت1195هـ)- مطبعة مصطفى البابي الحلبي- مصر- ط2- (1355هـ-1937م) 0
- شرح الجمل الزجاجي / لابن عصفور الأشبيلي (ت669هـ)- تح د0 صاحب أبو جناح – مطابع دار الكتب للطباعة والنشر – جامعة الموصل- 1980م 0
- شرح ديوان جرير / لمحمد اسماعيل عبدالله الصاوي – المكتبة التجارية الكبرى- مصر- ط1- 1353هـ 0
- شرح الرضي على الكافية / لرضي الدين الاستراباذي (ت686هـ)- تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر – منشورات جامعة قان يونس – بنغازي- ط2- 1996م 0
- شروح سقط الزند / تح مصطفى السقا وعبد السلام هارون وآخرون- الهيئة المصرية العامة للكتاب – ط3- (1406هـ-1986م) 0
- شرح شواهد مغني اللبيب / لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي- اعتنى بتصحيحه قراءة على حضرة العلامة المحقق محمد محمود ابن التلاميذ التركزي الشنقيطي- المطبعة البهية – مصر –(د0ت) 0
- شرح القصائد التسع المشهورات / لأبي جعفر النحاس – تح د0 أحمد خطاب – دار الحرية للطباعة – بغداد- (1393هـ-1979م) 0

- شرح الكافية الشافية / لأبي عبدالله جمال الدين ابن مالك النحوي – تح علي محمد عوض وعادل أحمد عبد الموجود – دار الكتب العلمية – بيروت- ط1- (1420هـ-2000م) 0
- شرح كتاب سيبويه / لأبي سعيد السيرافي – تح أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي- دار الكتب العلمية – بيروت- ط1- (1429هـ-2008م) 0
- شرح المفصل / لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي(ت643هـ)- عنيت بطبعه ونشره إدارة الطباعة المنيرية – مصر- (د0ت) 0
- شرح المقرب/ لابن عصفور الأشبيلي الأندلسي- تح د0 علي محمد فاخر- الرياض – ط1- (1414هـ- 1994م) 0
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل / لأبي عبدالله محمد بن عيسى السليلي (ت770هـ)- درسة وتح د0 الشريف عبدالله علي البركاتي – المكتبة الفيصلية – مكة المكرمة- ط1- (1406هـ-1986م) 0
- شواذ القراءات / لأبي عبدالله ابن خالويه (ت370هـ)- عنى بنشره برجشتراسر – دار الهجرة- مصر – 1934م 0
- شواذ القراءات / لرضي الدين أبي عبدالله محمد بن أبي نصر الكرماني – تح د0 شمران العجلي – مؤسسة البلاغ – بيروت – ط1- 2001م 0
- صحيح البخاري / لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري – تح د0 مصطفى ديب البغا- ط3- دار ابن كثير – بيروت- (1407هـ-1987م) 0
- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر / للسيد محمود شكري الآلوسي- شرحه محمد بهجة البغدادي- المكتبة العربية – بغداد- 1341ه 0
- ضرائر الشعر / لابن عصفور الأشبيلي – تح السيد إبراهيم محمد – دار الأندلس للطباعة والنشر- القاهر- ط1- 1980م 0
- ضرورة الشعر / لأبي سعيد السيرافي – تح د0 رمضان عبد التواب – دار النهضة العربية –بيروت- ط1- (1405هـ-1985م) 0
- طبقات فحول الشعراء / لابن سلام الجمحي – شرحه محمود محمد شاكر – مطبعة المدني – القاهرة –(د0ت) 0
- العقد الفريد / للفقيه احمد بن محمد بن عبد ربّه الأندلسي(ت 328هـ) – تح د0 مفيد محمد قميحة – دار الكتب العلمية – بيروت- ط1- (1404هـ-1983م) 0
- علم الدلالة / للدكتور أحمد مختار عمر- منشورات عالم الكتب- القاهرة – ط5- 1998م 0
- العين / للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت170هـ) – تح عبد الحميد هنداوي- دار الكتب العلمية – بيروت- (1424ه-2003م) 0
- الكامل / لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت285هـ)- حققه وعلّق عليه ووضع فهارسه د0 محمد أحمد الدّالي – مؤسسة الرسالة- بيروت- ط3- (1418هـ-1997م) 0

- الكتاب / لسيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت180هـ) – تح وشرح عبد السلام هارون- ط3- مكتبة الخانجي- القاهرة- (1408هـ-1988م) 0
- الكتاب الأوسط في علم القراءات / لأبي محمد الحسن بن علي بن سعيد العماني- تح د0 عزة حسن- دار الفكر- دمشق- ط1- (1427هـ-2006م) 0
- الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد / للمنتجب الهمذاني(ت643هـ)- حقق نصوصه وخرّجه وعلّق عليه محمد نظام الدين الفتَيّح – دار الزمان للنشر والتوزيع – المدينة المنورة- ط1- (1427هـ-2006م) 0
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل / لمحمود جارالله الزمخشري(ت538هـ)- تح عبد الرزاق المهدي- دار إحياء التراث العربي – بيروت- (د0ت)
- الكليات / لأبي البقاء أيوب بن موسى الكفوي(ت1094ه)- قابله على نسخة خطية وأعدّه للطبع ووضع فهارسه الدكتور عدنان درويش و محمد المصري- مؤسسة الرسالة –بيروت-ط2- (1419ه-1998م) 0
- لسان العرب / لجمال الدين بن منظور الأفريقي المصري- دار صادر – بيروت- (د0ت) 0
- ما يجوز للشاعر في الضرورة / للقزاز القيرواني (ت412ه) – حققه وقدّم له وصنع فهارسه د0رمضان عبد التواب ود0صلاح الدين الهادي – دار العروبة- الكويت – (1401هـ-1981م) 0
- مجاز القرآن / لأبي عبيدة معمر بن المثنى (ت210ه)- عارضه بأصوله وعلّق عليه – د0محمد فؤاد سزكين – مكتبة الخانجي- القاهرة – (1374ه-1954م) 0
- مجالس ثعلب / لأبي العباس يحيى بن أحمد ثعلب (ت291هـ)- تح عبد السلام هارون- دار المعارف – مصر- 1960م0
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها / لأبي تافتح عثمان بن جني- تح د0عبد الفتاح اسماعيل شلبي وآخرون- مطبوعات المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية- القاهرة-(1424هـ-2004م)0
- المحكم والمحيط الأعظم / لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيدة الأندلسي- تح عبد الحميد هنداوي- ط1- دار الكتب العلمية – بيروت- 2000م0
- المحلى وجوه النصب/لأبي بكر أحمد بن شقير البغدادي النحوي(ت317هـ)- تح د0فائز فارس- مؤسسة الرسالة –دار الأمل- بيروت-ط1-(1408هـ-1987م) 0
- مختصر فرائد القلائد في مختصر شرح الشواهد للعيني- مخطوطات مكتبة جامعة الأزهر- مصر- تحت رقم 331690 0
- المخصص / لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيدة الأندلسي – تح خليل ابراهيم جفال- دار إحياء التراث العربي – بيروت- ط1- (1417هـ-1996م) 0
- المراسيل / لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني- تح شعيب الأرناؤوط – ط1- مؤسسة الرسالة – بيروت- 1408هـ0

- المزهر في علوم اللغة وأنواعها/ لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي – شرحه وضبطه وعلّق حواشيه محمد أبو الفضل ابراهيم وآخرون- مكتبة دار التراث – القاهرة –ط3- (د0ت)
- المسائل العسكريات / لأبي علي الفارسي النحوي – دراسة وتح د0 علي جابر المنصوري- منشورات دار الثقافة – 2002م0
- المسائل العضديات / لأبي علي الفارسي النحوي – دراسة وتح د0 علي جابر المنصوري – علم الكتب –بيروت- ط1- (1406هـ-1986م) 0
- المساعد على تسهيل الفوائد/ لقاضي القضاة بهاء الدين العقيلي الهمذاني (ت769هـ)- تح د0 محمد كامل بركات- مركز إحياء التراث الإسلامي- مكة المكرمة-ط2- (1422هـ-2001م)0
- مسند أحمد بن حنبل / للإمام أبي عبدالله احمد بن حنبل الشيباني – مذيلة بأحكام لشعيب الأرناؤوط- مؤسسة قرطبة – القاهرة –(د0ت) 0
- معاني القرآن / للأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة المجاشعي(ت215هـ)- تح د0 هدى محمود قراعة – ط1- مكتبة الخانجي – القاهرة- (1411هـ-1990م) 0
- معاني القرآن / لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء(ت207هـ)- تح محمد علي النجار واحمد يوسف نجاتي- ط2- عالم الكتب – بيروت- 1980م0
- معاني القرآن وإعرابه / لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت311هـ)- تح د0 عبدالجليل عبدة شلبي- ط2- عالم الكتب- بيروت- (1408هـ-1988م)0
- المعاني الكبير في أبيات المعاني / لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت276هـ)- تح عبد الرحمن بن يحيى اليماني – ط1- دار الكتب العلمية – بيروت- (1405هـ-1984م) 0
- معجم البلدان / لأبي عبدالله ياقوت بن عبدالله الحموي (ت626ه) – دار صادر – بيروت- (1376هـ-1957م) 0
- المعجم الكبير / لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني – تح حمدي بن عبد المجيد السلفي- مكتبة الزهراء- الموصل – ط2- (1404هـ-1983م) 0
- المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية / إعداد الدكتور أميل بديع يعقوب- دار الكتب العلمية – بيروت- ط1- (1417هـ-1996م) 0
- المعمرون والوصايا / لأبي حاتم السجستاني(ت248ه)- دار إحياء الكتب العربية –بيروت- 1961م0
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب / لابن هشام الأنصاري(ت761ه) – تح د0مازن المبارك ومحمد علي حمدالله – ط6- دار الفكر – دمشق- 1985م 0
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب / لابن هشام الأنصاري(ت761ه) – خرّج آياته وعلّق عليه أبو عبدالله علي عاشور الجنوبي – دار إحياء التراث العربي- بيروت- ط2- (1428هـ-2008م) 0

- المفصل في صنعة الإعراب / لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري- تح د0 علي بوم ملحم- ط1- مكتبة الهلال- بيروت- ط1- 1993 م0
- المفضليات / للمفضل الضبي – تح وشرح أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون – دار المعارف-مصر- ط6 – (1361هـ-1942م) 0
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية / لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي(ت790ه) – تح د0 عبد الرحمن بن سليمان العثيمين- مركز إحياء التراث الإسلامي في جامعة أم القرى- مكة المكرمة- ط1-(1428هـ-2007م) 0
- المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية والمشهور بـ(شرح الشواهد الكبرى)/ لبدر الدين محمود بن أحمد العيني (ت855هـ)- تح محمد باسل عيون السود – دار الكتب العلمية – بيروت- ط1- (1426هـ-2005م) 0
- المقتضب/ لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت285هـ9- تح محمد عبد الخالق عضيمة- عالم الكتب – بيروت- (1382هـ-1963م) 0
- منتهى الطلب في أشعار العرب / لمحمد بن المبارك بن محمد بن ميمون(ت597ه) – تح د0 محمد نبيل طريفي- دار صادر –بيروت-ط1-199م0
- منهاج البلغاء وسراج الأدباء / لحازم القرطاجني – طبعة تونس- 1966م 0
- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك / لأبي حيان الأندلسي- تح سيدني جليزر – نيوهافن-1947م0
- النشر في القراءات العشر / لابن الجزري (ت833هـ)-أشرف على تصحيحه ومراجعته علي محمد الضباع- دار الفكر للطباعة والنشر – بيروت-(د0ت) 0
- نظرية السياق القرآني / للدكتور عبد الفتاح محمود- دار وائل للنشر- عمان- الأردن- ط1- 2008م 0
- النوادر في اللغة / لأبي زيد الأنصاري (ت215هـ)- دار الكتاب العربي- بيروت- ط2- (1387هـ-1967م) 0
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع/ لجلال الدين السيوطي- تح عبد الحميد هنداوي- المكتبة التوقيفية – مصر- (د0ت) 0